مصر والتغيير

قراءة في أحداث ثورة ٢٥ يناير

وإنعكاستها على دول المنطقة

المؤلف

سعيد بن سعد آل سحيم

الجزء الأول

مصر والتغيير

قراءة في أحداث ثورة ٢٥ يناير

وانعكاساتها على دول المنطقة

المؤلف

سعيد بن سعد آل سحيم

الجزء الأول

٢٠١٥م / ١٤٣٦هـ

مصر والتغيير قراءة في أحداث ٢٥ يناير وانعكاساتها على المنطقة
سعيد بن سعد آل سحيم ، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٤م

رقم الإيداع : ٥٦٥٤ / ٢٠١٤
الترقيم الدولي : ٥- ٠٧٧ - ٤٥٦ – ٩٧٧ - ٩٧٨

دار الأندلس الجديدة
للنشر والتوزيع
١٨شارع مطر أحمد حلمي – شبرا الخيمة

المقدمة

يصدر هذا الكتاب وسط زخم كبير من الأحداث المتلاحقة إثر التطور في مجريات الأحداث التي صنعتها يقظة الشعوب العربية في محاولتها للنهوض من غفوتها التي طالت والتي أخرتها عن اللحاق بركب الحضارة الحديثة دون المشاركة الفاعلة فيها ، ولعل من المفيد أن نلقي الضوء على ثورة من أهم الثورات التي حدثت؛ للقناعة بتأثيرها البالغ على المشهد العربي والعالمي الحاضر والمستقبل وبالطبع فإننا نقصد الثورة المصرية- ثورة الخامس والعشرين من يناير.

إن ما نشهده اليوم من أحداث في عالمنا العربي تنم عن رغبة ملحة للتغيير أمراً يجب الوقوف عنده والتأمل فيه بتمعن ،وأخذ العبرة منه، ولعل ماصار في جمهورية مصر- البلد العزيزة على قلوبنا جميعاً- يستحق وقفة تأمل أطول ففيها من الدروس والعبر ما يستحق مؤلفاً منفرداً؛ أبسطها ما كان فيه أهل الحكم من أريحية وبساطة وإطمئنان من غفلة الشعب وسباته وتجبر أبناء النظام وعتاته .

ونظرة متأنية أخرى نضع بها التساؤل التالي : كيف استطاع الشارع المصري قلب الموازين وأخذ زمام المبادرة للمطالبة بالتغيير ، وتسيير الامور في الإتجاه الصحيح الذي يرغبه، ورغم ذلك كيف عمل بعض الأشخاص في اتجاه محاولة اختلاق الفوضى وترويع المواطنين، ومحاولة زرع الفتن الطائفية والعقائدية ، وقد رأينا كيف كادت أن

تقلت الأمور عن السيطرة وبدت أن الفوضي في البلاد ستسود لولا لطف الله سبحانه وتعالى ، ثم هؤلاء الغيوريين من أبناء مصر في عملهم الدءوب لتدارك المشكلة وتهدئة الأوضاع.

إنه وبعد نجاح الثورة المصرية وبنظرة بانورامية على واقع المنطقة تجعلنا نوجه النداء الآتي: ننعي إليكم النظام العربي بالضربة القاضية. والمقصود بالنظام تلك الصورة النمطية والتي تراكمت على مدى سنوات طويلة من أسلوب «التعاطي العربي» مع القضايا والشؤون العامة، وأكثر تحديداً مع فريق الشباب العربي. ويجري تشييع هذه الأنظمة في كل عاصمة عربية وفق ما تقتضيه العادات والأعراف.

إن ما شهدناه في مختلف الشوارع العربية وضع المنطقة على خط الزلازل البشرية، حيث لا موجب لقوة العسكر للدفاع عن الأنظمة المتهاوية. نظراً لقيام «شرعيات الأمر الواقع»، أو «شرعية الشارع» مكان الشرعيات الأخرى المتهالكة.

وفي ضوء ما جري يمكن القول إن مصر انتقلت من ثورة الضباط الأحرار في ٢٣(تموز) يوليو الى انتفاضة للشباب الثوار في ٢٥(كانون ثاني)يناير.

لكن لكل ثورة أسباب ومقدمات ينبغي أن نخوض في تفاصيلها كي نفهم الثورة على حقيقتها ، وتبدو لنا الأمور واضحة وجلية ، ولفهم أسباب ثورة شعب مصر العظيمة في ٢٥ يناير ٢٠١١ لابد من الوقوف

على أسبابها ومقدماتها ، والتعرف على البيئة التي ولدت فيها هذه الثورة وعلى كافة الظروف المحيطة بها سياسيا واقتصادياً واجتماعياً، ولا يمكن ذلك إلا من خلال الرجوع عدة سنوات للخلف لفهم البيئة التي قامت فيها الثورة ، والتراكمات التاريخية التي مهدت لها .

والأمر المؤكد أن ثورة يناير لم تحدث فجأة ودون سابق إنذار ، فطوفان البشر الذين خرجوا عن بكرة أبيهم للشوارع مطالبين بإسقاط النظام ورافضين العدول عن رأيهم أو زحزحة مواقفهم ، وغير مبالين بالحلول الوسط ، خرجوا مدفوعين بجملة من الأسباب المتراكمة ، فمن الناحية الاقتصادية جاءت الثورة رد فعل ضد النظم المالية والاقتصادية المجحفة التي عانت منها مصر على مدار العشرين سنة الأخيرة ، وطغيان الفساد والمصالح الشخصية والتربح والشللية وسوء توزيع الموارد والثروة والدخول وتفشي الفقر والسياسات الاقتصادية الغير عادلة وسوء الإدارة وفشل الخطط وإهدار الثروات وتفشي الفقر وازدياد البطالة واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء وإهمال التنمية البشرية والاجتماعية وقصور الرؤية المستقبلية .

ومن الناحية السياسية كانت الثورة رد فعل لتزوير الانتخابات ومخطط التوريث والربط بين منصب الرئيس ورئيس الحزب ، وسد كافة الأبواب نحو التغيير سواء في منصب الرئيس أو في الحزب الحاكم ، واحتكار السلطة على مدى سنوات من قبل الحزب الوطني

الحاكم وكبت الحريات ومحاصرة الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني فضلا عن ممارسة وسائل القمع ومحاصرة التيارات المعارضة ، واستشراء الفساد والواسطة والمحسوبية .

واجتماعيا جاءت الثورة كرد فعل لتردى المستوى الاجتماعي والثقافي وزيادة معدلات الجريمة وفشل التعليم وتردى الحالة الثقافية ومحاصرة الإبداع في كل مجال .

هذا من جانب لكن من الجانب الأخر يصعب فهم ثورة ٢٥ يناير وما أعقبها من أحداث وتداعيات بعيداً عن خصائص الشخصية المصرية بسماتها السياسية والاجتماعية وتحليل أبعاد وسمات هذه الشخصية والتي هي محصلة ظروف مصر الطبيعية والجغرافية وخصائصها الاقتصادية وتراكماتها التاريخية .

فلا شك أن قراءة خريطة الشخصية المصرية وتفاصيل مكوناتها والتعرف على خبراتها التاريخية وبيئتها الثقافية والاجتماعية وطبيعة علاقة الحاكم بالمحكوم في التاريخ المصري هو أمر يسهل إلى حد كبير سبر أغوار هذا الحدث التاريخي ، ويزيل غموض علامات استفهام كثيرة لما جرى في مصر يوم ٢٥ يناير وما تلاه من أحداث جسام كانت حديث العالم على مدار ١٨ يوماً .

الفصل الأول
ثوارت مصر عبر التاريخ

لقد تعدد وتنوع الغزاة الذين وطأت أقدامهم مصر وتنوع سلطات هؤلاء الغزاة لمصر ، وبعض هؤلاء الغزاة لم يجدوا مقاومة شعبية تذكر وغاب موقف العنصر الوطني من هذه الغزوات وهؤلاء الحكام والأحداث الهامة والتغيرات الجذرية العميقة التي كانت تصيب البلاد مع كل غازي جديد ، مما أسس عليه البعض دعوى سلبية العنصر المصري على مر التاريخ وخنوعه الدائم للحطام والغزاة المتعاقبين .

والحقيقة أن من يدعي ذلك يتجنى على المصريين ، فلا يستطيع باحث متمعن أن يتجاهل المقاومة الشعبية في التاريخ المصري ، فبالرغم من تعدد الغزاة وتنوع سلطات هؤلاء الغزاة لمصر ، فهذا لا يعني أبداً أن الإنسان المصري كان عاشقاً للعبودية إلى الحد الذي يجعله يرحب بكل قادم أو على الأقل سلبياً إلى الحد الذي جعله يدير ظهره لمسرح الأحداث السياسية والعسكرية التي تعاقب تمثيلها على أرضه . لقد تعددت وتنوعت أنواع المقاومة الشعبية على مدار تاريخ مصر القديم والحديث ، ويذكر التاريخ أن الشعب المصري كما أنه ذا طبيعة متسامحة فإنه في كل الفتوحات والغزوات التي عرفتها مصر سواء أكانت على يد االفرس أم الرومان أم على يد العرب المسلمين زمن عمرو بن العاص ثم في عهد بني أمية وبني العباس والفاطميين ، كانت هناك مقاومة وطنية اختلفت وتيرتها طبقاً لطبيعة الحاكم والحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .[1]

إن للمصريين طبيعة خاصة في التعامل مع حكامهم ، فالشخصية المصرية لها مزاج خاص بها أوجدته التراكمات التاريخية خلال العهود التي مرت على بلادهم ، وهذا المزاج يتحكم فيه اتجاهان واضحان هما الدين ولقمة العيش ، وما عدا هذا لم يكن يهم المصريون من يحكمهم بقدر ما كان يهمهم من يقترب من عقائدهم أو عاداتهم أو تقاليدهم أو من كان يظلمهم في أموالهم أو ضرائبهم أو أرضهم . فالمصريون لا يهمهم من يحكمهم فلقد حكمهم أطفال وصبيان وعبيد لكن مع كل هذا كان يهمهم من لا يظلمهم فنجد كل انتفاضاتهم ليست لتغيير الحكام لكنها شكوى من ارتفاع الأسعار أو الضرائب أو لتوفير السلع أيام المجاعات أو للحفاظ على العادات والتقاليد ، فالمصريون استقبلوا الحملة الفرنسية بالزغاريد والأحضان لأنها ستخلصهم من ظلم المماليك لكن عندما ضيق عليهم نابليون في الضرائب ودخلت خيوله الأزهر الشريف لعنوه وثاروا عليه وجعلوا من مصر جحيماً له ولعساكره ، عكس الاسكندر الأكبر لما أتى مصر واحترم تقاليدها وعاداتها نصبه الكهنة ابن الإله آمون واستولى على مصر بلا حروب ، ولهذا لما أتى كرومر إلى مصر أيام الاحتلال البريطاني ترك الأزهر والأوقاف والمحاكم الشرعية للخديوي وخفض الضرائب على الفلاحين فأصبح عهده ذهبياً للفلاح المصري لكن بعد حادثة دنشواي عام ١٩٠٦ لعنه المصريون وثاروا ضده وضد الاحتلال.[٢]

الثورة الأولى في تاريخ مصر :

أولى الثورات التي يذكرها تاريخ المصريين هو نضالهم ضد الهكسوس ، و الهكسوس فى اللغة المصرية القديمة معناها "حكام البلاد الأجنبية"، وهم قبائل بدوية آسيوية، جاءت من فلسطين، وأسماهم المصريون الرعاة، لأنهم اغتصبوا بلادهم دون حق. وتسللت تلك القبائل إلى شرق الدلتا، واستقرت فى مدينة "صان الحجر" قرب مدينة الزقازيق الآن ، وواصلت زحفها جنوباً حتى احتلت مدينة "منف"، ومصر الوسطى. وفى الوقت نفسه سيطر النوبيون على الجزء الجنوبى من البلاد، ولم يبق مستقلاً سوى جزء يحكمه أمراء طيبة.

ومن الأسباب التى ساعدت الهكسوس على احتلال مصر بسهولة اضطراب الأحوال فى مصر بسبب الفوضى وضعف الحكام، وتفوق الهكسوس نتيجة كثرتهم العددية، ومهارتهم فى فنون القتال، فقد كانوا يستخدمون الخيول والعجلات الحربية التى تجرها الخيول، والسيوف والأقواس البعيدة المدى، وهى أسلحة لم يعرفها المصريون من قبل.

وقد أساء الهكسوس معاملة المصريين، فأحرقوا المدن والقرى، بغير رحمة، وهدموا المعابد، وذبحوا بعض السكان، واجبروا المصريين على دفع ضرائب جديدة، وشيدوا القلاع والحصون.

وبمرور الزمن، تأثر الهكسوس بالحضارة المصرية، فتمصروا وقلدوا الفراعنة فى أسمائهم وأزيائهم وتقاليدهم، وتكلموا اللغة المصرية، واعتنقوا ديانة المصريين ، لكن المصريين القدماء لم يطمئنوا للهكسوس، وظلوا يكرهون حكمهم، وينظرون إليهم نظرة احتقار لأنهم سلبوهم استقلال بلادهم وحرية وطنهم. وأخذت تقوى الروح الوطنية بين المصريين مع الأيام، وصمموا على طرد الهكسوس وتحرير الوطن. وقاد أمراء طيبة الكفاح ضد الهكسوس، بعد أن بسطوا سيطرتهم على صعيد مصر وأسسوا الأسرة السابعة عشر. وقامت الحرب بين الهكسوس وإمارة طيبة ، سقط خلالها "سقنن رع" على أرض المعركة. فكان "سقنن رع" أول حاكم يقتل فى سبيل تحرير وطنه. وخلفه ابنه "كاموزة" الذي قتل كذلك ثم قاد الثورة شقيقه "أحمس" ، فأعد جيشاً قوياً مدرباً على فنون الحرب واستخدام العجلات الحربية (التى كان يستعملها الهكسوس)، وانضم إلى جيش التحرير الكثير من المواطنين. وزحف "أحمس" إلى الشمال، وشدّد الهجوم على الهكسوس فى عاصمتهم "أواريس" حتى دخلها، وظل يطاردهم عبر شمال سيناء حتى فلسطين، وتشتت شملهم عند حصن "شاروهين" ولم يظهر اسمهم بعد ذلك فى التاريخ.

ثم انتهت العصور الفرعونية من تاريخ مصر القديمة بدخول الاسكندر مصر عام ٣٣٢ قبل الميلاد واستمر حكم الاغريق لمصر من (٣٣٢ ق م – ٣٠ ق م) ثم تلاه عصر الرومان (٣٠ ق م - ٦٣٩ م)

وفيه كانت مصر تابعة لروما ثم أصبحت عام ٣٩٥ م تابعة للقسطنطينية عاصمة الدولة الشرقية البيزنطية .

الخلافات الإسلامية :

الفتح الإسلامي لمصر نقل مصر من الحقبة الفرعونية إلى الحقبة الإسلامية وغير وجهها وملامحها وهويتها فأصبحت مصر واحدة من الدول العربية والإسلامية الكبرى وتغيرت ديانتها ولغتها لكنها احتفظت ببعض العادات والتقاليد القديمة ، ولم تكن العصور والخلافات الإسلامية لمصر واحدة بل تعددت وتنوعت بحكم تعدد وتنوع الخلافات الإسلامية التي حكمتها ، والمطالع لتاريخ مصر منذ القرن السابع حتى القرن العشرين يجد أن مصر قد حكمتها الدول الإسلامية حوالي ١٤ قرن من بينهم ١١ قرناً حكمها فيها الأتراك ، والعهود الإسلامية لمصر هي :

- عصر الولاة – عرب (٦٤١م- ٨٦٨م)
- العهد الطولوني- أتراك (٨٦٨م- ٩٠٥م)
- حكم بغداد لمصر إبان الخلافة العباسية (٩٠٥م – ٩٣٥ م)
- الحكم الاخشيدي- أتراك (٩٣٥م- ٩٦٩م)
- الحكم الفاطمي- شيعة اسماعيلية (٩٦٩م حتى ١١٧١م) حيث انفصلت مصر سياسياً وإدارياً عن الخلافة العباسية وحكمت من ساحل الاطلنطي غرباً حتى شمال الشام وكانت العاصمة القاهرة

- الحكم الايوبي – أكراد (١١٧١م- ١٢٥٢م) وفيه عادت مصر إلى الخلافة العباسية
- الحكم المملوكي – أتراك (١٢٥٢م- ١٥١٧م)
- الحكم العثماني – أتراك (١٥١٧م- ١٨٠٥م) وذلك بعد الحملة الفرنسية التي جاءت من ١٧٩٨- ١٨٠١ م .
- حكم أسرة محمد على (١٨٠٥- ١٩٥٣) وخلال هذه الفترة خضعت مصر للحماية البريطانية حتى عام ١٩٥٦ (احوال مصر من عصر لعصر)
- ومصر لم يحكمها المصريون بعد الفراعنة حتى عام ١٩٥٣ عندما جاء محمد نجيب قائد ثورة يوليو أول رئيس جمهورية .

وشهدت مصر العديد من الثورات في عهد الأمويين والعباسيين ، فقد ثار المصريون إبان ولاية "قرة بن شريك" ٩٠هـ إلا أن هذه الثورة أخمدت ، وكانت نهاية الدولة الأموية على يد المصريين بعدما ضاقوا ذرعاً بالحكم الأموي الذي كان يرهقهم بالضرائب ، لهذا تطلعوا لحكم العباسيين على أمل أنهم سيخلصونهم منها وسيخففونها عليهم وكانت البداية أن أعلنت الاسكندرية والصعيد العصيان والتمرد ضد الأمويين وقتل الخليفة مروان الثاني في الصعيد عام ١٣٢هـ وأرسلت رأسه إلى العباسيين في الكوفة وانتهت الدولة الأموية في مصر .

ثم تجددت ثورات الشعب المصري إبان عهد الأمين وأخوه المأمون ، وثار الوجه البحري كله ضد والي المأمون في مصر وبعث المأمون بقائده الأفشين من ولاة برقة خصيصاً لإخماد الثورة لكنه فشل في ذلك فاستنجد بالخليفة المأمون الذي جاء بنفسه على رأس جيش وظل ثلاثة أشهر بمصر عام ٢١٧هـ أخمد خلالها الثورة التي كانت بسبب الضرائب الفاحشة .

وفي مصر الفاطمية ، ورغم امتداد حكمها لأكثر من مائتي عام إلا أنه يصعب على أي باحث موضوعي أن يزعم أنه قد حدثت بمصر الفاطمية ثورات شعبية ضد الحكم الفاطمي ، ولا أن الشعب قد نظم صفوفه لمقاومة المظالم الاجتماعية والآفات الإقطاعية والضرائبية والحزبية . فقط هناك بعض الأحداث وهي غير كثيرة لا ترقى إلى وضعها في مستوى "الثورة" وإنما تقف عند حدود " التمرد " و "الانتفاضة " و "العصيان " وقد ظهرت معظم هذه الأحداث في عهد الحاكم بأمر الله ، وترجع لاسباب اقتصادية تعلقت بالمجاعات والأزمات والغلاء ، ولأسباب فكرية تعلقت بشذوذ بعض المراسيم التي أصدرها وغلوها من وجهة نظر السلفية السنية ، ونستطيع هنا الإشارة إلى حدوث ثورة دامت عامين كاملين في عهده وطالما أحدثت القلاقل في مصر واستطاع الحاكم بأمر الله أن يخمدها وإن يكن قائده الذي قاد عملية إخمادها لم ينج من القتل . وإذا كانت التظاهرات والمنشورات والقتال المسلح كانت وسائل للمقاومة استخدمها الشعب

في تلك الفترة ، فإن هناك وسيلة طريفة تجمع إلى جانب التعبير جوانب من الفن وربما من الرهبة والخوف كذلك ، وهي تلك التي تمثلت في التماثيل التي كان الشعب يصنعها من الورق على هيئة الإنسان ليحملها العرائض والشكايات والمظالم ثم ينصبها في طريق الحاكم بأمر الله ومن قبله عبدالعزيز ليرفع عن طريقها صوته ثم لا يقع في قبضة الغضب والارهاب .(٣)

وقد أبدع المصريون قديما وحديثا في استخدام أدوات عبقرية في التعبير عن الغضب الشعبي ومنذ القدم وهم يتفنون في اشكال المقاومة الشعبية ، فقد ذكر ابن كثير في كتابه البداية والنهاية أن " أهل مصر عملوا صورة أمرأة من ورق بخفيها وإزارها ، وفي يدها قصة بها من الشتم واللعن والمخالفة الشئ الكثير ، فلما رآها الحاكم ظنها إمرأة فذهب ناحيتها ، وأخذ القصة من يدها فقرأها ، فرأى ما فيها ، فأغضبه ذلك جداً ، فأمر بقتل المرأة ، فلما تحققها من ورق ، ازداد غيظاً إلى غيظه " (٤)

والشيعة الفاطمية حكموا مصر أكثر من قرنين من الزمان لكنهم لم يستطيعوا تغيير مذهب المصريين السني ، وبعد زوال حكمهم تحولت كل المساجد في ٢٤ ساعة إلى سنية ، حتى الأزهر الذي بنوه ليروج الفكر الشيعي أصبح أكبر منارة للمذهب السني . (٥)

وفي عصر الدولة الاخشيدية ثار المصريون على بعض رجال الدين الشيعة التابعين للاخشيديين والذين كانوا يعظمون العلويين ويظهرون

لهم التقدير في مختلف المناسبات وهو مالا يتفق ومذهب المصريين السني ، وحدث قتال بين جنود كارفور وعامة الشعب بسبب هذه الخلافات الطائفية ، اضطر على أثرها أن يفرض كارفور نظاماً يكاد يشبه نظام حظر التجول في عصرنا الحاضر وأمر بتشديد الحراسة على أبواب المدينة المؤدية للصحراء ومنع الناس من الخروج.(٦)

ولقد وصف هيرودوت المصريين بأن طبيعتهم هي التدين المفرط ، كما أكد هذا (لين) حيث بين بأنه ليس في أخلاقهم الأصلية ما يستحق الاهتمام مثل اعتزازهم بدينهم .

الثورة على الحملة الفرنسية وقائد فرنسا الشهير

ومن أشهر ثورات المصريين هي ثورتهم على الفرنسيين ، فقد جاءت الحملة الفرنسية مصر عام ١٧٩٨ بقيادة قائد فرنسا التاريخي نابليون بونابرت ، ولأن المصريين عانوا بشده من حكم المماليك بما عرف عنهم من الظلم والجبروت والصراعات المستمرة فيما بينهم مما أصاب البلاد بالفقر والجوع والدمار ، فقد وجدوا الخلاص في الحملة االفرنسية خاصة وأن نابليون بدأ حملته بتوزيع منشور أكد فيه أنه جاء لتحرير المصريين من قبضة المماليك ليحكموا أنفسهم بأنفسهم ، وأنه يكن كل احترام وتقدير للإسلام والمسلمين ، لكن سرعان ما ثبت كذب وبهتان نابليون فاقتحم الازهر بخيوله ، وصوب المدافع نحو المصريين ، وتفاوض مع المماليك لضمان ولائهم، فما كان من

المصريين إلا أن هبوا للثورة على الفرنسيين ، وكانت الثورة الاولى على الفرنسيين عام ١٧٩٨ فاعتدى الأهالي على الجنرال ديبوي حاكم القاهرة وقتلوه وقذف الشعب نابليون بالحجارة وسيطر الثوار على القاهرة تماما ما عدا القلعة وقتلوا العشرات من الجنود الفرنسيين، لكن نابليون أخمد هذه الثورة بالمدافع وأعدم العشرات من الثوار وكان من بينهم ستة من العلماء ، وبرغم ان نابليون أخمد ثورة القاهرة لكن مقاومة المصريين استمرت في دمنهور والدلتا والشرقية واصبح المصريون ينصبون الكمائن المسلحة في كل مكان ، حتى تم إجلاء الفرنسيين عن مصر .(٧)

ثورة أحمد عرابي

تعد الثورة العرابية بقيادة الزعيم أحمد عرابي أول ثورة مصرية في العصر الحديث وإليها يرجع الفضل في وضع الدستور المصري الأول ، وقد كان شعارها (مصر للمصريين) .

وأول ظهور لعرابي على الساحة كان حين تقدم مع مجموعه من زملائه مطالبين الخديوى توفيق بترقية الضباط المصريين وعزل رياض باشا رئيس مجلس النظار وزيادة عدد الجيش المصري. ولم يتقبل الخديوى هذه المطالب وبدأ في التخطيط للقبض على عرابى وزملائه حيث اعتبرهم من المتآمرين. فتنبه عرابى للخطر وقاد المواجهة الشهيرة مع الخديوي توفيق فيما يعد أول ثورة وطنية في تاريخ مصر الحديث .

فقد ذهب عرابى إلى قصر عابدين مع الآلاف من الثوار وجود الجيش لعرض مطالب الشعب على الخديوى توفيق ، مطالبا بالحرية والدستور والبرلمان وإقالة حكومة رياض باشا . وبالفعل وصلوا إلى قصر عابدين في يوم الجمعة الموافق ٩ سبتمبر عام ١٨٨١ وبلغ تعداد الجنود ٤٠٠٠ وجموع الشعب تجاوزت الآلاف وعرض احمد عرابى مطالب الشعب فقال الخديوى محمد توفيق : لاحق لكم فى هذه المطالب فأنا ورثت هذه البلاد عن أبائى وأجدادى وما أنتم سوى عبيد إحساناتنا .فقال احمد عرابى كلمته الشهيرة فى شجاعة وكرامة : لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثا أو عقارا فوالله الذى لاإله إلا هو إننا لا نورث ولانستعبد بعد اليوم.

وبعد ذلك تشاور الخديوي مع حاشيته في مطالب الشعب التي عرضها أحمد عرابي ثم وعد بإجابتها ، وبالفعل تم تعيين شريف باشا رئيسا للوزارة ومحمود سامي البارودي وزيرا للحربية وأحمد عرابي وكيلا لها كما أنشئت القوانين العادلة وتعدلت الرواتب وتم صرف الحقوق الموقوفة وانشئ مجلس النواب .

وكان من نتائج ثورة عرابي أن عهد إلى محمد شريف باشا بتشكيل الوزارة وتشكلت بذلك أول نظارة وطنيه في تاريخ مصر الحديث. وعرف عن شريف باشا أنه كان رجلا كريمًا مشهودًا له بالوطنية والاستقامة،فألف وزارته في ١٤سبتمبر ١٨٨١م ، وتم تعيين محمود سامي البارودي ناظرا للجهادية(الحربية) وهو أول مصري يتولي هذا

المنصب. وسعى لوضع دستور للبلاد، ونجح في الانتهاء منه وعرضه على مجلس النواب الذي أقر معظم مواده، ثم عصف بهذا الجهد تدخل إنجلترا وفرنسا في شئون البلاد بعد أن إزدادت ضغوط الدول الأوربية الدائنة على مصر التي باتت يتعين عليها دفع ما يقارب العشرين مليون جنيه إسترليني أو ما يقرب من ثلث دخلها القومي سنويا لسداد الديون.

أصرت بريطانيا وفرنسا على إدارة شئون الخزانة المصرية باعتبارهما أكبر الدائنين وبسبب العقليه الاستعمارية المتغطرسة التي كانت سائده في ذلك الوقت والتي روجت لفكرة أن الشعوب الشرقية لا تصلح لإدارة شئونها وخصوصا الشئون المالية . وفعلا تم فرض تعيين مفتشين ماليين على شئون الخزانة المصرية أحدهما إنجليزى والآخر فرنسي.

وكرد فعل لكل هذه الضغوط أصر مجلس الأعيان برئاسة محمد سلطان باشا على تغيير وزارة محمد شريف باشا التي قبلت بكل هذه التدخلات في شئون مصر الداخلية . وتأزمت الأمور، وتقدم محمد شريف باشا باستقالته في 2 فبراير 1882 م ، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة محمود سامي البارودي، وشغل عرابي فيها منصب "ناظر الجهادية" (الدفاع) . لكن كل هذه المكاسب الوطنية والسياسية تحطمت على صخرة الاحتلال الانجليزي لمصر ودخول

القوات البريطانية للقاهرة في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ والذي استمر زهاء ٧٠ عاماً .

ثورة سعد زغلول عام ١٩١٩

اندلعت في ٩ مارس عام ١٩١٩ ، وجاءت كرد فعل تلقائي على اعتقال الزعيم الوفدي سعد زغلول ، والذي كان ينوي السفر إلى مؤتمر الصلح في فرنسا لعرض قضية مصر على المجتمع الدولي ، خاصة بعد إعلان الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت "ولسن " حق الشعوب في تقرير مصيرها ضمن مبادئ ويلسون الأربعة عشرة علي اعتبار أنها ستنصف الشعوب المقهورة استناداً إلي مبدأ حق تقرير المصير ، كما كانت الثورة نتيجة معاناة طويلة للمصريين تحت حكم الاحتلال البريطاني ، والأحكام العرفية التي أصدرت بحق المصريين بالإضافة إلى رغبة المصرين بالحصول على الاستقلال.

وتعتبر ثورة ١٩١٩ م أول ثورة شعبية في أفريقيا وفي الشرق الأوسط، تبعتها الهند وثورة العراق والمغرب وليبيا ، وهي ثورة شعبية بالمقام الأول ، ويعتبرها المؤرخون الثورة الشعبية الوحيدة في القرن العشرين في مصر ، حيث أن زعيمها كان رجلا مدنيا وليس عسكريا ولم يشارك الجيش بها كثورة عرابي أو ثورة يوليو فيما بعد ، وشهدت حضورا شعبيا جارفا ملأ شوارع القاهرة ، ثم تجاوزت ذلك إلى مختلف المحافظات والمدن ، وشاركت فيها كل الطوائف والتئم فيها الهلال مع الصليب والمشايخ مع القساوسة ، كما شاركت فيها النساء

والطلاب ومختلف فئات الشعب المصري وسقط فيها العديد من الشهداء .

وجاءت الثورة نتيجة مطالبة سعد زغلول بالسماح للوفد المصري بالمشاركه في مؤتمر الصلح في باريس، وحتي تكون لسعد زغلول صفة الوكالة عن الشعب في المطالبة بحقوقه ، بدأت حملة توقيعات علي عرائض بتوكيل سعد وأصحابه. وأشعلت حركة توقيع التوكيلات المشاعر الوطنية وأصبح الشعب في مواجهة سلطات الاحتلال التي نشطت في قمع حركة توقيع التوكيلات.

وعندما رفضت بريطانيا هذه المشاركة ومع إصرار سعد زغلول عليها اضطرت إلى نفيه هو ومحمد محمود وحمد الباسل وإسماعيل صدقي إلى مالطة، فانفجرت الثورة في كل أنحاء مصر واشترك فيها العديد المصريين. وكانت أول ثورة تشترك فيها النساء في مصر، بقيادة صفية زغلول مطالبين بالإفراج عن سعد زغلول .

وقد بدأت الثورة في شهر مارس ١٩١٩ بمظاهرات سلمية تطوف شوارع العاصمة ، هاتفة بالاستقلال ومنادية بسقوط الحماية ، ولم يكن الظن بادئ الأمر بأنها ثورة ، إذ أن الكثيرون كانوا يعتقدون أنها مظاهرات وقتية تنتهي في يومها ، ولا يكون لها ما بعدها ، ولكنها استمرت في الأيام التالية وتصدت لها السلطة العسكرية البريطانية بإطلاق الرصاص على المتظاهرين وسالت الدماء في الشوارع فلم يرهب المتظاهرون القتل واستمروا في مظاهراتهم وانضمت إليهم طوائف

الشعب كافة ، وامتدت الحركة إلى الأقاليم فقلدت العاصمة في مظاهراتها وإضرابها ، وفاقتها في بعض المواطن في العنف والشدة وقطعت السكك الحديدية والأسلاك البرقية والتليفونية وتعطلت المواصلات في جميع النواحي ، فأدرك من كان في نفسه شك أنها الثورة .

وعمت الثورة أرجاء البلاد دون تدبير أو تنظيم ، ولم تكن هناك ثمة هيئة أو جماعة تدعو إليها أو توجهها ، بل شلمت البلاد فجأة وعلى غير انتظار وكان ذلك من مظاهر جلالتها وروعتها. (٨)

وخلال أيام قليلة كانت الثورة قد اندلعت في جميع الأنحاء من قرى ومدن. ففي القاهرة قام عمال الترام بإضراب مطالبين بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وغيرها ، وتم شل حركة الترام شللا كاملا ، تلا ذلك إضراب عمال السكك الحديدية، والذي جاء عقب قيام السلطات البريطانية بإلحاق بعض الجنود للتدريب بورش العنابر في بولاق للحلول محل العمال المصريين في حالة إضرابهم، مما عجّل بقرار العمال بالمشاركة في الأحداث.

ولم يكتف هؤلاء بإعلان الإضراب، بل قاموا بإتلاف محولات حركة القطارات وابتكروا عملية قطع خطوط السكك الحديدية – التي أخذها عنهم الفلاحون وأصبحت أهم أسلحة الثورة.

ولم تتوقف احتجاجات المدن على التظاهرات وإضرابات العمال، بل قام السكان في الأحياء الفقيرة بحفر الخنادق لمواجهة القوات البريطانية وقوات الشرطة، وقامت الجماهير بالاعتداء على بعض المحلات التجارية وممتلكات الأجانب وتدمير مركبات الترام.

في حين قامت جماعات الفلاحين بقطع خطوط السكك الحديدية في قرى ومدن الوجهين القبلي والبحري، ومهاجمة أقسام البوليس في المدن. ففي منيا القمح أغار الفلاحون من القرى المجاورة على مركز الشرطة وأطلقوا سراح المعتقلين، وفي الفيوم هاجم البدو القوات البريطانية وقوات الشرطة عندما اعتدت هذه القوات على المتظاهرين. وفي اسيوط قام الأهالي بالهجوم على قسم البوليس والاستيلاء على السلاح، ولم يفلح قصف المدينة بطائراتين في إجبارهم على التراجع، أما في قرية دير مواس بمحافظة المنيا، فقد هاجم الفلاحون قطارا للجنود الإنجليز ودارت معارك طاحنة بين الجانبين.

وعلى الجانب الأخر كان رد فعل القوات البريطانية من أفظع أعمال العنف الذي لاقاه المصريون في التاريخ الحديث، فمنذ الايام الأولى كانت القوات البريطانية هي أول من أوقع الشهداء بين صفوف الطلبة أثناء المظاهرات السلمية .

وعقب انتشار قطع خطوط السكك الحديد، اصدرت السلطات بيانات تهدد بإعدام كل من يساهم في ذلك، وبحرق القرى المجاورة للخطوط التي يتم قطعها. وتم تشكيل العديد من المحاكم

العسكرية لمحاكمة المشاركين في الثورة. ولم تتردد قوات الأمن في حصد الأرواح بشكل لم يختلف أحيانا عن المذابح، كما حدث في الفيوم عندما تم قتل أربعمائة من البدو في يوم واحد على أيدي القوات البريطانية وقوات الشرطة المصرية. ولم تتردد القوات البريطانية في تنفيذ تهديداتها ضد القرى، كما حدث في قرى العزيزية والبدرشين والشباك وغيرها، حيث أُحرقت هذه القرى ونُهبت ممتلكات الفلاحين .

لكن إنجلترا رضخت في النهاية واضطرت الى عزل الحاكم البريطاني والإفراج عن سعد زغلول وزملائه وإعادتهم من المنفى إلي مصر. والسماح للوفد المصري برئاسة سعد زغلول بالسفر إلى مؤتمر الصلح في باريس، ليعرض عليه قضية استقلال مصر. ولما لم يستجب أعضاء مؤتمر الصلح بباريس لمطالب الوفد المصري عاد المصريون إلى الثورة مجدداً وازداد حماسهم، وقاطع الشعب البضائع الإنجليزية، فألقى الإنجليز القبض على سعد زغلول مرة أخرى، ونفوه مرة أخرى إلى جزيرة سيشل في المحيط الهندي، فازدادت الثورة اشتعالا، وحاولت إنجلترا القضاء على الثورة بالقوة، ولكنها فشلت.

واضطرت انجلترا بسبب اشتعال الثورة إلى إعطاء مصر بعض حقوقها فكان اصدار تصريح ٢٨فبراير ١٩٢٢ الذي نص على الغاء الحماية البريطانية عن مصر ، واعلان مصر دولة مستقلة ، وصدور أول دستور

مصري سنة ١٩٢٣ ، وتشكيل أول وزارة برئاسة سعد زغلول ١٩٢٤ والذي افرج عن المسجونين السياسين .

ثورة يوليو ١٩٥٢

عادت الحركة الوطنية المصرية المناهضة للاحتلال البريطاني للاشتعال مرة أخرى في الثلاثينيات والاربعينيات من القرن الماضي ، وبرغم أن هذه الحركة افتقدت للقيادة التي تقود النضال الوطني في ظل محاولات الاحتلال المستميتة لمنع تكوين مثل هذه القيادة ، إلا أن ذلك لم يضعف الحركة أو يثبط حماسها . وقد اشتعلت الحركة الثورية المصرية في منتصف الاربعينيات ، وتميزت بحضورها القوي في القاهرة والاسكندرية وانعزال الفلاحين عنها واعتمادها على العمال والطلاب ، ولما كان الفلاحون هم السواد الأعظم للشعب المصري في ذلك الوقت، فقد كان هذا مؤشراً على أن التحركات الشعبية لن تصل لثورة كاملة ولن تحسم الحسم الكامل ، ولم يكن في إمكان أية قيادة من القيادات الموجودة آنذاك سوء كان حزبية أو خلافه أن تقوم بدور تنظيم الفلاحين واستقطابهم في العمل الثوري .

ونظراً لأنه لم تكن هناك قيادة حقيقية تتجه للطبقة العاملة وتنظمها للمعركة ، لذلك فإن الحشد بصفة أساسية كان يتجه نحو حشود الطلاب ، وفي إحدى هذه المظاهرات الطلابية خرج الطلاب باتجاه كوبري عباس في ٩ فبراير عام ١٩٤٦ وحاصرتها الشرطة وأعملت في المتظاهرين الرصاص والعصي ، وقتلت العديد من الطلبة وغرق

بعضهم في مياه النيل وكانت هذه المذبحة إعلانا باشتعال المعركة مع الاحتلال ومع الملك فاروق ، وتحركت مظاهرات عديدة في المدن الرئيسية لكنها قوبلت بنفس القسوة والوحشية . (٩)

وتزايدت الحشود والمظاهرات يوما بعد يوم ففي عام ١٩٥١ خرجت مظاهرات عديدة للطلبة والعمال على حد سواء وأنزلت العلم البريطاني من فوق مواقع ومنشآت ومؤسسات عديدة ، وبدأ الجنود الانجليز يعصون أوامر قادتهم في إطلاق الرصاص على الشعب المصري ورحلت القيادة البريطانية ما يقرب من ١٥٠ جندي إلى بريطانيا بتهمة تعاونهم مع الشعب المصري . وفي ٩ اكتوبر عام ١٩٥١ كانت بداية إعلان الكفاح ضد الاستعمار البريطاني فأقام سكان الاسماعيلية المتاريس في الشوارع وأقيمت المؤتمرات في القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى تجمع النقود وتنظم التدريب وتدفقت جموع الشباب إلى القنال لتحارب الاستعمار البريطاني وتكونت في مدينة الاسماعيلية لجان المقاومة ، وارتفع المد الثوري إلى قمته . (١٠)

وزحف المتظاهرون تجاه الجامعة وانجرف معهم الطلبة ، واتجهوا إلى مبنى رئيس الوزراء مطالبين بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وإعلان الحرب عليها ، فأجابهم عبد الفتاح حسن وزير الشئون الإجتماعية بأن الوفد يرغب في ذلك ولكن الملك يرفض ، فقصد المتظاهرين قصر عابدين وانضم إليهم طلبة الأزهر وتجمعت حشود المتظاهرين الساخطين علي الملك وأعوانه والإنجليز .

وما أن انتصف اليوم حتي بدأت الشرارة الأولي للحريق من ميدان الأوبرا بإشعال النيران في كازينو أوبرا ، وانتشرت النيران في فندق شبرد ونادي السيارات وبنك بركليز ، وغيرها من المتاجر ومكاتب الشركات ودور السينما والفنادق والبنوك ، وكان التركيز علي الأماكن والملاهي الليلية التي ارتبطت بارتياد فاروق لها والمؤسسات ذات العلاقة بالمصالح البريطانية.

والتهمت النيران ٧٠٠ مكان ما بين محلات وسينما وكازينو وفندق ومكتب ونادٍ في شوارع وميادين وسط المدينة ، أكبر وأشهر المحلات التجارية في مصر آنذاك ، و١١٧ مكتب أعمال وشقق سكنية و١٣ فندقًا كبيرًا مثل شبرد ومتروبوليتان وفيكتوريا و٤٠ دار سينما منها ريفولي وراديو ومترو وديانا وميامي و٨ محلات ومعارض كبرى للسيارات و١٠ متاجر للسلاح و٧٣ مقهى ومطعم وصالة و٩٢ حانة و١٦ ناديًا ، أي أن النيران أحرقت كل المظاهر الحضارية للقاهرة وشلت كل مراكز التجارة بها. (١١)

ويختلف المؤرخون عمن يكون وراء حريق القاهرة في ذلك اليوم ،ولم تظهر حتي الآن أدلة مادية تدين أي طرف في إشعال هذه الحرائق ، لذلك سيبقي حريق القاهرة لغزاً غامضاً .

وعندما احترقت القاهرة في ٢٦ يناير وساد مصر الظلام .. أعلنت الاحكام العرفية وفتحت معسكرات الاعتقال وبدت الأمور في الأفق سوداء بلا بصيص من ضوء الأمل .وبالرغم أن مصر كلها كانت

تغلي لكن القوى السياسية جميعاً كانت عاجزة عن دفع هذا القهر الذي يضغط على الشعب لأنها لم تكن ثورية الاتجاه ولم تكن مسلحة ، والقوة السياسية الوحيدة التي كانت مؤهلة لإمكانية التغيير في ذلك الوقت هي الجيش كمؤسسة مسلحة . ومن بطن الجيش ولدت قوة ثورية انقضت على قيادته وانقضت على النظام أيضاً وأوجدت دولة جديدة انهارت فيها سلطة الملكية . فقد تحرك الضباط الأحرار في عدد لم يصل إلى المائة تحركوا برجال الجيش ضد القيادة العامة وضد الملك شخصياً .

ويختلف المؤرخين والسياسيين هل ما حدث في يوليو ١٩٥٢ هو ثورة أم انقلاب عسكري ، لكن الرأي الأرجح أنها كانت تعبيراً مسلحا عن إرادة الشعب المنتفض منذ عام ١٩١٩ ، ويشهد كل عامين أو ثلاثة مظاهرات كبرى بمشاركة جموع كبيرة من الشعب .

وما يؤكد ذلك أن ثورة يوليو تمت تحت قيادة عدد من الضباط أصحاب الرتب الصغيرة ، وأكبر الرتب لم تتجاوز رتبة البكباشي أو المقدم وعمر زعيمها جمال عبدالناصر كان ٣٤ عاماً ، صحيح أن محمد نجيب كان برتبة لواء وتجاوز عمره الخمسين لكنه لم يكن أكثر من واجهة اختارها الضباط الأحرار لما اشتهر عنه من سمعة طيبة ، ولم يكن القوة الفاعلة المؤثرة في الضباط الأحرار . لذا يصعب أن تطبق على ثورة يوليو معايير الانقلابات العسكرية الكلاسيكية

التي تتم في حدود الطبقة الحاكمة والتي غالباً ما يطلق عليها اسم انقلابات الجنرالات . (١٢)

كما أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم ترق فيها دماء، ونجح القائمون عليها في السيطرة على الأمور وعلى المرافق الحيوية في البلاد وأذيع البيان الأول للثورة بصوت أنور السادات وأجبرت الحركة الملك على التنازل عن العرش لولي عهده الأمير أحمد فؤاد ومغادرة البلاد . وتم تشكيل مجلس وصاية على العرش ولكن إدارة الامور كانت في يد مجلس قيادة الثورة المشكل من ١٣ ضابط برئاسة محمد نجيب كانوا هم قيادة تنظيم الضباط الأحرار ثم الغيت الملكية وأعلنت الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣ م .

ومما سبق يتضح بما لا يدع مجالا للشك أن تاريخ الشعب المصري ملئ بالنضال والكفاح وأن علاقته مع حاكمه لا يغلب عليها دائما الهدوء والاستكانه ، ما إذا لم يتوافر قدر من العدل والحكمة والتدين لدى هذا الحاكم ، كما يتضح عجز الحكام عن ترويض المصريين إلا بالقدر الذي يوفر لهم العدالة ولقمة العيش والمساواة وهذا لم يتحقق في كثير ممكن حكموا مصر . وكما يقول المفكر المصري جمال حمدان إن العلاقة بين الحاكم والمحكوم في مصر كانت تقليديا علاقة قهر ومقت وإكراه وكره ، استبداد وحقد ..لقد كانت مصر أبدا هي حاكمها ، وحاكمها هو عادة أكبر من أعدائها وأحيانا أشر أبنائها ، ويتصرف على أنه صاحب مصر ، ولي النعم ، الوصي

على الشعب القاصر ، الذي هو عبيد إحساناته وظيفته أن يحكم ووظيفة الشعب أن يحكم ، وأن الشعب الأمين هو شعب آمين ، والمصري الوطني الطيب هو المصري التابع الخاضع . (١٣)

المصادر

١- عمارة محمد ، عندما أصبحت مصر عربية إسلامية ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ط١ ، ص١٧

٢- عوف أحمد ، أحوال مصر من عصر لعصر ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص ٣٠

٣- عمارة محمد ، عندما أصبحت مصر عربية إسلامية ، ص ١٠٦ و١٠٧

٤- ابن كثير ، كتاب البداية والنهاية ـ ج١٢ – ص٩

٥- عوف أحمد ، أحوال مصر من عصر لعصر ، مرجع سابق ، ص ١٣٨.

٦- كاشف سيدة اسماعيل،مصر في عصر الاخشيديين، مطبعة جاعة فؤاد الأول، ١٩٥٠ ، ط١ ، ص ١٢٧

٧- . جرجس فوزي ، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ص ٢٦

٨- الرافعي عبدالرحمن ، ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي من ١٩١٤إلى ١٩٢١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٤ ص ١٨

٩- جرجس فوزي ، دراسات في تاريخ مصر السياسي، مرجع سابق ، ص ١٩٢

١٠- مرجع سابق ، ص ١٩٤

١١- مجدي نصيف، حريق القاهرة في الوثائق السرية البريطانية: ، دار الهلال – القاهرة: ١٩٩٦م،كتاب الهلال، ص ٥٤١

١٢.حمروش أحمد ، ثورة يوليو وعقل مصر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٨

١٣- حمدان جمال ، شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان ، جزء ١ ، دار الهلال ،القاهرة ، ص ٤١٨

الفصل الثاني
مبارك ومصر.. من الإنـجاز إلى الإفلاس

قام النظام في مصر على مبادئ ثورة يوليو وفي مقدمتها التخطيط المركزي، والتنظيم السياسي الواحد، ومنع المعارضة السياسية وإلحاق المنظمات الجماهيرية بأجهزة الدولة، هذا من الناحية السياسية أما الجانب الاقتصادي فتمثل في سيطرة الدولة على الاقتصاد الوطني وإقامة قطاع عام يضطلع بالدور الرئيسي في عملية التنمية .

واستقر النظام على هذا المنوال ما يقرب من ١٥ عاماً تقدم فيه على مستويات التنمية والاستقرار السياسي ، لكن مصر شهدت العديد من الأزمات في الفترة ما بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧م ، حيث بدأت شرعية النظام تهتز ، وعاود الشعب الحنين للانفتاح السياسي والاحزاب والحريات وضاق ذرعاً بالاستبداد والقمع خاصة وأنه لم يحقق النصر، فاندلعت مظاهرات في فبراير وأكتوبر ١٩٦٩م ، وتنامت دعوة سياسية في البلاد تدعو إلى توسيع الحقوق الديمقراطية للمواطنين، وتطالب بالسماح للتيارات السياسية المختلفة بالتعبير عن نفسها.

من الحزب الواحد إلى التعددية

عندما تولى الرئيس "السادات" الحكم عام ١٩٧٠م طرح شعاري سيادة القانون ودولة المؤسسات، وفي أول ١٩٧٤م أصدر "السادات" ورقة تطوير الإتحاد الاشتراكي، وفي يوليو ١٩٧٥م صدر قرار المؤتمر القومي العام للإتحاد الاشتراكي بشأن السماح بإنشاء منابر داخل الإتحاد على أساس أنها منابر للرأي في إطار الالتزام بمواثيق الثورة

الأساسية، ثم قرر الرئيس "السادات "في مارس ١٩٧٦م السماح لثلاثة منابر بالقيام بتمثيل اليمين (ممثلاً في تنظيم الأحرار الاشتراكيين) والوسط (تنظيم مصر العربي الاشتراكي) واليسار(تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي) .

وفي أول اجتماع لمجلس الشعب في ٢٢ يناير ١٩٧٦م أعلن الرئيس "السادات "تحويل التنظيمات السياسية الثلاثة إلى أحزاب، ثم صدر قانون الأحزاب السياسية في يونيو ١٩٧٧م.

وبصدور قانون الأحزاب عام ١٩٧٧م تحول النظام السياسي في مصر رسمياً إلى التعددية الحزبية، إلا أن الإعلان عن قيام الأحزاب لم يكن يعني إلغاء تنظيم الإتحاد الاشتراكي، بل إن هذا القانون كان قد أعطى للإتحاد الاشتراكي صلاحيات واسعة في الموافقة على تشكيل الأحزاب.

أما الأحزاب السياسية في عهد الرئيس "السادات" فكانت :حزب مصر العربي الاشتراكي (الحزب الوطني الديمقراطي فيما بعد)، وحزب الأحرار الاشتراكيين ، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وحزب الوفد الجديد ، وحزب العمل الاشتراكي.

وقد شهدت مرحلة التعدد الحزبي في عهد الرئيس "السادات" (١٩٧٧- ١٩٨١) عدة تحولات سياسية هامة أدت إلى تعثر التجربة الحزبية في مراحلها الأولى ومنها اندلاع أحداث يناير ١٩٧٧م وزيارة

"السادات" إلى القدس وما أدى إليه ذلك من تصعيد المواجهة مع المعارضة، وبدأ النظام الحاكم في التضييق من قنوات المشاركة السياسية عن طريق إصدار مجموعة من القوانين التي تضيق على المعارضة ومنها قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، ومحاصرة النشاط السياسي لأحزاب المعارضة. وتعقب الآراء المخالفة وقيام المدعي العام الاشتراكي بالتحقيق مع بعض المفكرين حول أفكارهم فيما سمي بالتحقيق السياسي، أو المساءلة السياسية.

وعلى الجانب الاقتصادي تحولت علاقات مصر الخارجية من الصداقة مع الاتحاد السوفياتي إلى الارتباط بالولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها في المنطقة. واستتبع ذلك التحول من اقتصاد يعتمد على نموذج التنمية المستقلة إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وفتح الباب أمام رأس المال العربي والأجنبي للاستثمار المباشر في جميع المجالات.

دستور ٧١ وتكريس هيمنة السلطة التنفيذية

أما أبرز التطورات السياسية في عهد السادات فكان صدور دستور عام ١٩٧١، والذي أطلق عليه الدستور الدائم ، وقد استمر في هذا الدستور العديد من خصائص دساتير العهد الناصري وخاصة هيمنة السلطة التنفيذية على باقي سلطات الدولة وتمتع رئيس الجمهورية بسلطات واسعة ويتضح ذلك بوجه خاص في الباب الخامس من الدستور والمتعلق بنظام الحكم ، حيث نصت المادة ١٣٧ على أن رئيس

الجمهورية يتولى السلطة التنفيذية ونصت المادة ١٣٨ على أنه يضع السياسة العامة للدولة بالاشتراك مع مجلس الوزراء ويشرفان معاً على تنفيذها كما نصت المادة ١٣٨ على أن رئيس الجمهورية يعين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم ويجوز للرئيس تعيين نائباً له أو أكثر ، ووفقا للدستور فإن رئيس الجمهورية هو أيضاً القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للشرطة .

أما بالنسبة لهيمنة السلطة التنفيذية على باقي سلطات الدولة وخاصة السلطة التشريعية ، فقد أجازت المادة ١٤٧ لرئيس الجمهورية أن يصدر قرارات لها قوة القانون في غياب مجلس الشعب ، وخول دستور للرئيس سلطة اتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات لمواجهة الأخطار التي تهدد الوطن ، وأعطت المادة ١٤٨ للرئيس حق إعلان حالة الطوارئ واشترطت عرض الإعلان على مجلس الشعب خلال ١٥ يوماً .

وحينما اقتضت الضرورة تعديل هذا الدستور جاءت التعديلات مكرسة ومعززة لهيمنة الرئيس، فقد جرى في عام ١٩٨٠ تعديل المادة ٧٧ من هذا الدستور والتي كانت تنص على أن مدة رئيس الجمهورية ست سنوات بحد أقصى مدتين رئاسيتين ، وأصبحت المادة بعد التعديل لا تضع حدا أقصى حيث يجوز انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى دون وضع حد أقصى لها ، وهو التعديل الذي حرص السادات على إحداثه قبل نهاية فترته الثانية ليتسنى له الترشح مرة أخرى ، لكن

الموت غيبه قبل أن يستفيد من ذلك ، فكان المستفيد الحقيقي من هذا التعديل وكأنه صنع خصيصاً له هو الرئيس مبارك حيث جرى التمديد له لخمس فترات متتالية.

مبارك .. الخلفية العسكرية والمدنية

تولى الرئيس "مبارك" مقاليد الحكم في مصر في ١٥ أكتوبر ١٩٨١م في ظروف سياسية بالغة الصعوبة، وكانت أولى مهام الرئيس هي العمل على إعادة الاستقرار إلى البلاد بعد التوتر الذي شهدته المرحلة الأخيرة من حكم "السادات" ، وقد حدثت انفراجة سياسية بعد تولي "مبارك" الحكم جعلت الناس تشعر بالتفاؤل والأمل في الرئيس الجديد من أجل تصحيح المسار، وبالفعل اتخذ مبارك بعض الإجراءات للتخفيف من الأزمة السياسية مثل الإفراج عن المعتقلين السياسيين والالتقاء بهم، وإعادة بعض الصحف إلى الصدور، وتخفيف القيود على النشاط الحزبي، وقد ازداد عدد الأحزاب السياسية في مصر في عهد الرئيس "مبارك" حتى وصل إلى ٢٤ حزباً سياسياً ، وإن كان معظمها أحزاب كرتونية تابعة للحزب الوطني الحاكم.

من هو مبارك وكيف وصل إلى الحكم؟

ولد مبارك في ٤ مايو ١٩٢٨م(١٤ ذي القعدة ١٣٤٦هـ) في قرية كفر المصيلحة التي تبعد حوالي ٨٠ ميلا شمال القاهرة في محافظة المنوفية التي تقع في وسط دلتا النيل ، لم يعرف عن مبارك أي إهتمام بالسياسة على الاطلاق، وكانت عائلته فقيره جدا ، ولم يكن والده فلاحا مزارعا، كان مجرد حاجب في محكمة تتبع وزارة العدل المصرية. أما والدته فكانت فلاحة تسمي «نعيمة» ويبدو انه كانت هناك قرابة بينها وبين زوجها ، وكما هي العادة في الريف المصري فإن زواج الأقارب شيء منتشر جداً، كان لمبارك ثلاثة أخوة وأخت وحيدة وكلهم يعيشون في منزل متسع لحد ما في قرية كفر المصيلحة ويبدو أن الأب قد ورثه من جد مبارك، وبالرغم من قلة المعلومات المتوافرة عن طفولة وشباب مبارك إذ أنه نادراً مايتكلم أو يدلي بأحاديث –عن نفسه– عبر وسائل الإعلام غير أن كل الأسرار عن مبارك تأتي من مصادر أمريكية سواء من كتب أو مجلات أو مواقع إخبارية إليكترونية١.

ولم يكن مبارك يهوي الاختلاط كثيراً بالآخرين . وكان مجرد طالب عادي ، ونجح في الانضمام للكلية الحربية عام ١٩٤٧م(١٣٦٦هـ) مستغلاً وساطة لأحد ابناء القرية المشاهير وهو

---

١ المصدر الرئيس للمعلومات الواردة هنا من كتاب (كبار زعماء العالم) عن دار نشر «تشسي هاوس» الامريكية ط:١ سنة ٢٠٠٨م

المحامي عبدالعزيز فهمي ، وعندما وقعت مصر اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ م (١٣٦٨هـ) كان قد مر على مبارك عامان دراسيان فقط في الكلية الحربية، ولم يكن قد انتهي بعد من إكمال برنامجه في الدراسة العسكريه بعد أن تم اختصار دفعته في عامين فقط بدلا من ثلاثة أعوام وأصبح بذلك حاصلا على درجة الليسانس في العلوم العسكرية من الكلية الحربية.

في هذه الفترة ورغم حالة الغليان التي كان يعيشها الشعب والجيش المصري بسبب الهزيمة في حرب فلسطين وفساد الملك فاروق إلا أن حسني مبارك ظل بعيدا عن السياسة ، وربما لذلك السبب لم يهتم تنظيم الضباط الأحرار بقيادة عبدالناصر في ضمه إلى صفوفه.. ثم قرر مبارك الانضمام لكلية القوات الجوية لكي يصبح طيار مقاتل،وبحسب مايذكر أحد زملائه لقد انضم مبارك لهذه الكلية لأنه كان يهوي الانضباط والالتزام بالأوامر وساعده على ذلك بنيانه القوي وحبه للطيران.

وفي عام ١٩٥٢ م (١٣٧١هـ) ذلك العام المحوري في تاريخ مصر تخرج مبارك من كلية القوات الجوية كخبير في قيادة الطائرات «سبيتفايرز الانجليزية»، وبعد الثورة تم إرساله للإتحاد السوفيتي للحصول على تدريب إضافي في قيادة الطائرات قاذفات القنابل وعاد من هناك وهو يحمل صفة مدرب للطيران.

وفي سنوات الخمسينيات ظل مبارك بعيداً عن السياسة رغم كل ما كانت تموج به مصر العروبة- تحت حكم عبدالناصر- من أحداث في ذلك الوقت، ولكن أقدار الله – سبحانه وتعالى- قادت حسني مبارك نحو أنور السادات فقد كان أخو السادات الأصغر«عاطف» طالباً في الكلية الجوية وكان مبارك هو أستاذه فيها و وفي أحد الأيام قام أنور السادات. الذي كان عضوا في مجلس قيادة الثورة ومقرباً جداً من عبدالناصر حينذاك- بزيارة أخيه عاطف في الكلية الجوية، وشاهد مبارك وهو يلقي الدروس على طلابه، وأعجب به جداً وقام بكتابة اسمه في مذكرة خاصة به .

في هذه الفترة أيضاً- أي في نهاية الخمسينيات- تعرف حسني مبارك على زوجته سوزان ثابت عن طريق أخيها «منير» أحد تلامذة مبارك في الكلية الجوية. ويبدو أن مبارك قد شاهد سوزان لأول مرة عندما كان بصحبة أخيها منير في أحد النوادي الرياضية بحي مصر الجديدة الذي كانت تعيش فيه هي وعائلتها، وسوزان من أب مصري وأم انجليزية من مقاطعة ويلز البريطانية. وفي عام ١٩٥٧ م (١٣٧٦هـ) حدثت الخطوبة بين حسني مبارك وسوزان ثابت برغم إعتراض عائلة سوزان في البداية نظراً لفرق السن بين مبارك وسوزان. مبارك كان من مواليد ١٩٢٨م(١٣٤٦هـ) وكان عمره في عام ١٩٥٨ م (١٣٧٧هـ) أي حوالي ثلاثين عاماً ميلادياً وهو عمر متأخر جداً للزواج في تلك الفترة بينما سوزان ثابت من مواليد ١٩٤١ م (١٣٦٠هـ)وكان عمرها في

١٩٥٨ م (١٣٧٧هـ)هو سبعة عشر عاماً ميلادياً فقط. أي أن فارق العمر بينهما ثلاثة عشر عاماً وهو فارق عمري شاسع جداً للزواج في تلك الفترة.

وكان والد سوزان «صالح ثابت «يعمل طبيبا ينتمي إلى مدينة «مطاي» في محافظة المنيا في صعيد مصر وهي المدينة الصغيرة التي ولدت فيها سوزان بينما كانت أم سوزان واسمها «ليلي ماي بالمر» ممرضة في معسكرات الجيش البريطاني في مصر وكانت تنتمي لمقاطعة ويلز غرب بريطانيا، والغريب أن والدي سوزان لم يتعرفا على بعضهما البعض في مصر ولكن كان التعارف في انجلترا عندما كان صالح ثابت يدرس الطب في بريطانيا وشجع على إتمام الزواج بينهما طيب الفترة التي قضتها والدة سوزان في مصر.، وقد أثمر زواجهما عن الطفلة «سوزان» والطفل «منير» وعاشت العائلة في حي مصر الجديدة الراقي وإلتحقت سوزان بأرقي المدارس الانجليزية مدرسة«سانت كيلو مصر»، بينما كان مبارك ابناً لعائلة من الفلاحين المتعلمين، ولكن مؤهلاته ومركزه المرموق في الكلية الجوية ساعدت عائلة سوزان على قبوله زوجاً لابنها. وبالفعل تم الزواج في عام ١٩٥٨ م (١٣٧٧هـ) .

تقول سوزان عن فترة زواجها الأولى: إنها قد عاشت مع مبارك في البداية في شقة متواضعة في حي مصر الجديدة مكونة من حجرتين وصالة ولم يتمكنا من شراء سيارة خاصة إلا بعد مرور أربع سنوات

على الزواج، وكانت ثمرة زواجهما نجلهما الأول علاء الذي وُلد في عام ١٩٦٠ م (١٣٧٩هـ) ونجلهما الثاني جمال الذي وُلد في عام ١٩٦٣م(١٣٨٢هـ).

ورغم أن مبارك كان يهرب من السياسة إلا أن السياسة كانت فيما يبدو لم تتركه في حاله فبعد عودته من الاتحاد السوفيتي في نهاية ١٩٦١م (١٣٨٠هـ)وفي أوائل ١٩٦٢ م بدأ مسار حسني مبارك العسكري يأخذ منحى جديداً وذلك مع بدايات ما يسمي بـ «حرب اليمن» وفي هذه الحرب تم إرسال حسني مبارك لقيادة إحدى وحدات القوات الجوية التي قاتلت في حرب اليمن، ثم تولي قيادة إحدي القواعد الجوية غرب القاهرة وعندما دمر الإسرائيليون المطارات المصرية صباح ٥ يونيه ١٩٦٧ م (٢٦ من صفر ١٣٨٧هـ)كان مبارك يتولي قاعدة الطيران في بني سويف جنوب القاهرة ولم يكن هذا المطار من المطارات التي طالها التدمير الإسرائيلي، ونجح مبارك في الهروب بسربه إلى مطار الأقصر، ولوكان تأخر هبوطه في الأقصر نصف ساعة فقط لنفذ الوقود وتحطمت طائرته.

ورغم أن هزيمة حزيران ١٩٦٧ م أضرت بالكثيرين إلا أن مبارك كان من القليلين الذين استفادوا منها؛ وهنا تخدمه السياسة للمرة الثانية، فقد أصبح تحت نظر عبدالناصر والقيادة السياسية بعد عمليات تطهير الجيش المصري في أعقاب الهزيمة وقد وصلت إلى عبدالناصر قصة هروبه بسرية الطائرات من قاعدة بني سويف، وأنه استطاع النجاة

بهذا السرب من غدر الضربة الإسرائيلية فيبدو أن عبدالناصر لهذا السبب لم يمانع في أن يصبح مبارك مديراً لكلية القوات الجوية وذلك في نوفمبر(تشرين ثاني) ١٩٦٧م(شعبان ١٣٨٧هـ) .

ثم توفي عبدالناصر وجاء السادات في أكتوبر ١٩٧٠ م وكان السادات على معرفة وثيقة بـ «مبارك» ، وفي عام ١٩٧٢ م كان السادات قد تخلص من خصومه الناصريين ومن الخبراء الروس ، وفي أحد الأيام وبينما كان السادات يتشاور مع قادة الجيش حول قراره بالاستغناء عن المستشارين السوفيت اعترض أحد القادة على هذه الخطوة السادتية ؛ فكانت النتيجة أن قام السادات بخلعه وتعيين مبارك «المطيع» بدلا منه وقام السادات بتعيينه نائبا لوزير الحربية وقائدا لأركان حرب القوات الجوية.

وأثناء حرب أكتوبر حاز مبارك على إعجاب السادات لإطاعته للأوامر بعكس عدد من القادة الذين عُرف عنهم معارضة السادات دائما مثل الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المصرية .

وبعد الحرب ظهرت خلافات بين مصر وسوريا فقام السادات بإرسال «مبارك» لعدد من الدول لشرح موقف مصر من قبول وقف إطلاق النار. ورغم ان مبارك لم يستطع إقناع أي مسئول عربي التقاه بقرار الموافقة على وقف إطلاق النار إلا أن الزيارات في حد ذاتها أوصلته خطوة جديدة نحو المنصب الكبير وعرفته بالعديد من المسئولين العرب.

وفي ١٩٧٥م(١٣٩٥هـ) دخل حسني مبارك عالم السياسة من أوسع أبوابه وهو العام الذي لم يعرف عنه شيئا إلا القليل القليل و هو العمل الذي تجنبه طوال حياته فقد قرر السادات إقالة حسين الشافعي نائبه ورفيقه في درب ضباط ثورة يوليو ١٩٥٢م، وغريمه السياسي صاحب الهوى «الناصري» وآخر ما تبقي من رجال عبدالناصر وقرر تعيين مبارك بدلا منه نائباً لرئيس الجمهورية .

تم إختيار حسني مبارك كنائب لرئيس الجمهورية في إبريل (نيسان) ١٩٧٥م(ربيع أول ١٣٩٥هـ) وقال الرئيس السادات وقتذاك : إنه يريد دماً جديداً من أبطال أكتوبر ينبض في قصور الرئاسة ،لكن الدوائر السياسة ترى أنه ثمة روايات كثيرة عن السبب وراء اختيار السادات لمبارك نائباً له – ربما ماقاله السادات إحداها- ولكن ربما كان السبب الأكبر أن مبارك كان متزوجا من امرأة مصرية انجليزية ميولها غربية مثلما كان السادات نفسه متزوجا من السيده جيهان وهي سيدة مصرية انجليزية لعبت دوراً كبيراً في ميوله الغربية للانجليز والأمريكان.

كانت المخابرات الأمريكية قد بدأت تتغلغل في مصر منذ عام ١٩٧٥الذي شهد أول زيارة للسادات لأمريكا ومثلت عملية تحول كاملة في السياسة الخارجية المصرية من التحالف مع الاتحاد السوفيتي للتحالف مع أمريكا تعرف الكثير عن مبارك وعائلته وزوجته ويروي كتاب »الحجاب» للصحفي الأمريكي المعروف «بوب

وود وارد» أن المخابرات الأمريكية كانت تحتفظ بشريط فيديو عن مبارك وقريته التي ولد فيها وعن زوجته سوزان ذات الأصول الانجليزية. وربما لعبت الولايات المتحدة دوراً لهذا السبب في إختيار السادات لـ «مبارك» نائباً له.

في هذا الوقت ذكر السادات سببا آخر لقيامه باختيار حسني مبارك نائبا له؛يقول السادات: «في شهر فبراير ١٩٧٥ م شاهدت على شاشات التليفزيون اغتيال واحداً من أعز أصدقائي وهو الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية وأدركت أنني لابد أن أعين نائبا لي في حالة ما إذا قرر القدر أن يختار لي نفس المصير الذي اختاره للملك فيصل ولم أجد أفضل من حسني مبارك الذي عرفته كعسكري مطيع علاوة على انه كان معروفا للأمريكان وللبلاد العربية وقررت تعيينه نائباً لي».

ولكن في واقع الأمر كان اختيار مبارك نائباً للسادات في إبريل ١٩٧٥م مفاجأة للجميع سواءً داخل مصر أو خارجها؛ وقبل هذا الوقت بقليل كان السادات قد إختار مبارك أيضاً نائباً لرئيس الحزب الوطني الديمقراطي وهو الحزب الذي كان السادات قد أسسه عام ١٩٧٨ م لمساندته في وجه المعارضة التي توحدت ضده من يساريين وإسلاميين بعد توقيعه معاهدة السلام مع إسرائيل.

كانت المعارضة ضد سياسات السادات قد بدأت مبكرا ووصلت ذروتها في يناير ١٩٧٧م عندما ثارت الجماهير على الظلم الواقع عليها

نتيجة رفع الأسعار ، كما قامت الجماهير بمهاجمة استراحات السادات، ومهاجمة منزل حسني مبارك في مصر الجديدة

وقد حاول السادات الخروج من هذا المأزق الداخلي وذهب لإسرائيل ولأمريكا ووقع معاهدة السلام ولكن المعارضة لم تهدأ، وطوال هذه المدة ظل حسني مبارك هو ذلك العسكري الصامت المجهول الذي لا يعرف عنه أحد شيئاً حتى صباح ٦ أكتوبر١٩٨١م.

في صباح يوم العرض العسكري يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١م(السابع من ذي الحجة لعام ١٤٠١هـ) - أي قبل وقفة عرفات بيومين- وفي العرض العسكري جلس مبارك بجوار السادات وراء حائط قصير يفصلهما بضعة أمتار عن طريق العرض العسكري وجلس خلفهما عدد هائل من المسئولين الحكوميين وحوالي ألفاً من المدعوين الأجانب علاوة على زوجتي السادات ومبارك «جيهان وسوزان» ، وفجأة وبينما كان السادات ينظر لأعلى ويستمع لشرح مبارك عن الطائرات كان هناك طيف لشخص ما يجري نحو المنصة ويلقي بشيء ما، وبدأ حراس السادات يصرخون ويطلبون من الحضور الإنبطاح أرضاً ولكن كل هذا كان بلا جدوى فقد تحول السادات إلى جثة هامدة مغطاه بالدماء، وفي لحظة واحدة انتهي كل شيء.

أما مبارك فقد نجا بأعجوبة بعد أن كان على بعد خمسة أقدام فقط من السادات.

كان السادات شخصية كارزمية يهوى سياسة الصدمات أما نائبه حسني مبارك فكان شخصية صامتة مجهولة ولم تكن تلك الشخصية معروفة لأحد بما يكفي حتي يوم المنصة ، ولكن في أقل من دقيقة وسواءاً أراد البعض أم لم يرد تحول هذا الشخص الغامض- الذي اختاره السادات لمجرد ارتباطه بسيدة مصرية انجليزية- إلى رئيس مصر الجديد.

لم يعرف عن حسني مبارك أن عمل يوماً بالسياسة أو تأثر بالأحداث السياسية التي حفلت بها مصر مثلما كان الحال مع ناصر والسادات.(١)

مبارك .. رقم قياسي في حكم مصر

يعتبر الرئيس محمد حسني مبارك أطول من تولى منصب رئيس الجمهورية منذ إعلان النظام الجمهوري في مصر ، فإذا كان الرئيس جمال عبدالناصر قد تولى هذا المنصب لمدة ١٤ عاماً (١٩٥٦- ١٩٧٠) وتولاه الرئيس السادات لمدة ١١ سنة (١٩٧٠- ١٩٨١) فإن الرئيس مبارك تولاه ثلاثين عاماً (١٩٨١- ٢٠١١) ، وهو بذلك يحتل المركز الثاني من بين حكام مصر الأطول حكماً منذ أن فتحها عمرو بن العاص ، بعد محمد علي الذي حكم مصر ٤٣ عاماً ، وخلال هذه الفترة الطويلة لم يقدم الرئيس مبارك على إحداث أي تطور ملموس وتغيير واضح على نظامه وكل ما شهدته مصر خلال ثلاثين عاما كان مجرد إصلاحات شكلية تحسن المظهر ولا تمس الجوهر ،

واعتمد مبارك فقط على بناء علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل كي تشكل له حائط صد في مواجهة التغيرات التي شهدها العالم وخاصة بعد ثورات دول شرق أوروبا عام ١٩٨٩ وانهيار الاتحاد السوفيتي وذيوع قيم النظام الديمقراطي وحقوق الإنسان كجزء من ثقافة النظام العالمي الجديد .

ومع بداية الألفية الجديدة وبزوغ القرن الحادي والعشرين ازدادت الضغوط الداخلية والخارجية على الرئيس مبارك من أجل إحداث تطوير حقيقي على النظام السياسي في مصر يستجيب لتطلعات الشعب المصري ويتناسب مع مكانة ودور مصر الإقليمي وريادتها الحضارية ، والتي لا تستقيم أبداً مع طبيعة نظامها السياسي القائم على الحزب الواحد والرئيس الواحد ، في الوقت الذي بدأت دول العالم شرقاً وغرباً تشق طريقها نحو العصرنة والانفتاح والديمقراطية ، بل وحتى الدول الافريقية التي عانت طول القرن الماضي من الانقلابات والديكتاتوريات والتي كانت ترى في مصر القيادة والريادة ، بدأت هي الأخرى تخطو خطوات جادة وحقيقية نحو الديمقراطية فبدت مصر هذه الدولة العريقة في مؤسساتها وريادتها متخلفة حتى عن دول افريقيا .

مبارك : أربعة استفتاءات وانتخابات رئاسية واحدة

عرفت مصر نظام الحكم الحديث بدءً من ١٨٠٥م، وظل الحكم وراثياً في أسرة "محمد علي باشا" حتى ثورة يوليو ١٩٥٢م عندما تغير أسلوب اختيار رئيس الدولة إلى الاستفتاء العام على شخص واحد توافق على ترشيحه الأغلبية المطلقة لأعضاء البرلمان.

وقد شهدت فترة الرئيس عبدالناصر إصدار العديد من الدساتير والإعلانات الدستورية ، بخلاف فترة الرئيس السادات التي شهدت إصدار دستور واحد هو دستور عام ١٩٧١ والذي تضمن تطوراً نحو الأفضل فيما يتعلق بانتخاب الرئيس ، وذلك باشتراطه اقتراح ترشيح الرئيس من ثلث أعضاء البرلمان ثم موافقة ثلثي الأعضاء على هذا الترشيح، ثم طرح الترشيح للاستفتاء العام من أفراد الشعب الذين لهم حق التصويت، وعلى ذلك بقي مبارك رئيساً بأربعة استفتاءات منذ عام ١٩٨١ حتى ٢٠٠٥ .

ومع تزايد الضغوط الشعبية وضغوط المعارضة استجاب مبارك جزئيا لتعديل مسار انتخاب الرئيس ، حيث تقدم "مبارك" في عام ٢٠٠٥ بالطلب إلى مجلسي الشعب والشورى لتعديل المادة ٧٦ من الدستور المتعلقة بطريقة انتخاب رئيس الجمهورية ليصبح بالاقتراع السري العام المباشر بدلاً من أسلوب الاستفتاء العام على مرشح واحد يتم ترشيحه من جانب أعضاء البرلمان.

وفي الوقت الذي كانت تتطلع فيه الشعب المصري لإحداث تغيير حقيقي في الدستور يتيح للأحزاب والمواطنين المستقلين حق الترشح لمنصب رئيس الجمهورية ، ويجعل اختيار رئيس الجمهورية لمدة ٥ سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة ، ويفصل بين منصب رئيس الجمهورية ورئاسة حزب الأغلبية طوال فترة رئاسته ويقلل صلاحيات رئيس الجمهورية ويمنح صلاحيات أوسع لرئيس الوزراء ، جاءت التعديلات التي قدمها الرئيس مبارك أقل من ذلك بكثير وضربت بتطلعات الشعب المصري وآماله عرض الحائط ولم تكن أكثر من تغييرات شكلية فرغت من أي مضمون حقيقي ، وبعد عشرات السنين من التمسك بالمواد العقيمة في دستور ٧١ الخاصة برئيس الجمهورية ، جاءت التعديلات أكثر عقماً وأكثر تقييداً للحريات وعمقت من مظاهر الاستبداد والتفرد بالحكم من جانب الحزب الوطني ، حيث اشترطت التعديلات الجديدة تأييد ٢٥٠ عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية على ألا يقل العدد عن ٦٥ من أعضاء مجلس الشعب و٢٥ من الشورى و١٠ أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة من عدد ١٤ محافظة على الأقل ، وبالنسبة للأحزاب التي يحق لها الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية فاشترطت التعديلات أن يكون للحزب نسبة ٥٪ من مقاعد المنتخبين في كل من مجلسي الشعب والشورى ، وهذه شروط تعجيزية لا تقدر أغلب الأحزاب على الوفاء بها في ظل احتكار الحزب الوطني لمجلسي الشعب والشورى .

وأبقت التعديلات الدستورية على صلاحيات الرئيس كما هي ، فكافة السلطات في الدولة في يدي الرئيس دون أن يكون مسئولاً مسئولية سياسية أمام أي جهة ، فهو الذي يتولى السلطة التنفيذية ويعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم وهو الذي يعين الموظفين المدنيين والعسكريين ويعزلهم ، وهو الذي ينشئ المرافق والمصالح العامة والذي يصدر اللوائح المنفذة للقوانين وهو الذي يبرم المعاهدات وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويرأس مجلس الدفاع والمجلس الأعلى للهيئات القضائية وهيئة الشرطة ، ويعلن حالة الطوارئ وله حق اقتراح القوانين وإصدارها ، ويصدر عند الضرورة القوانين في غيبة مجلس الشعب ، ويعين ثلث أعضاء مجلس الشورى وعشرة من أعضاء مجلس الشعب وله حق حله ، وبالرغم من هذه السلطات الواسعة فهو غير مسئول سياسياً أمام أية جهة في حين أن المتعارف عليه أنه لا سلطة بدون مسئولية .

وهكذا فإن عملية الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية السياسية التي بدأت في مصر منذ منتصف السبعينات لم تسفر عن حدوث تحول ديمقراطي حقيقي، وذلك نظراً إلى هذا الإصلاح لم يشمل الأطر الدستورية والقانونية والمؤسسية والإدارية للنظام السياسي، فالإطار الدستوري والقانوني الذي كان قائما لم يتلاءم مع هدف بناء نظام ديمقراطي حقيقي، حيث تضمن العديد من القيود والضوابط التي لا تتفق مع مبادئ الديمقراطية والتعددية

السياسية؛ هذا فضلاً عن عدم تجديد النخبة الحاكمة وضخ دماء جديدة في شرايينها، مما جعل الإصلاح المزعوم يراوح عند حدود الهامش الديمقراطي الذي سمحت به السلطة الحاكمة .

الوضع الاقتصادي المصري :

نسبة النمو الاقتصادي السنوي في أي بلد تبقى باستمرار أكثر المؤشرات الدالة على أحواله ، وبقياس ذلك على مصر نجد أن هذه المؤشرات في بداية عهد حسني مبارك وتحديدا في فترة الثمانينيات والتسعينيات توضح أنها بلد يتأخر ولا يتقدم ، ففي الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٤ كانت نسبة النمو في مصر ٥.١٤٪ رغم أنها كانت فترة حروب وكان الجهد الحربي يكلفها الكثير من الأعباء على حساب التنمية ، وبالرغم ذلك فقد كانت نسبة النمو معقولة جدا .

وفي الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩ كانت نسبة النمو في مصر بمتوسط سنوي ١٠.٩٤٪ نتيجة التدفقات المالية من عوائد النفط العربية ، ثم بلغت نسبة النمو في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ متوسط سنوي قدره ٦.٩٩٪ وهي الفترة التي بدأ فيها مبارك حكم مصر بعد اغتيال الرئيس السادات ، وتراجعت نسبة النمو في الفترة من ١٩٨٥- ١٩٨٩ إلى متوسط سنوي قدره ٢.٩٢٪ ، وتوالى الانخفاض فتدنت نسبة النمو إلى ٢.٥٤٪ عام ١٩٩٠ ثم ٢.٢٧٪ عام ١٩٩١ ثم تدنت أكثر وأكثر لتصبح ١.٨٪ عام ١٩٩٢ م ، وفي سنة ١٩٩٣ تدنت نسبة النمو أكثر وأكثر وأكثر فإذا هي تصل بالناقص وليس بالزائد إلى - ١٪ أي أن

مصر استهلكت من رأسمالها ولم تضف إليه شيئاً على الإطلاق ، والخلاصة أن مصر وبمعايير النمو الاقتصادي تتراجع إلى الوراء ولا تتقدم إلى الأمام.(٢)

وطبقا لتقارير البنك الدولي فقد كان مستوى دخل الفرد في مصر في بداية الثمانينيات هو ٦٧٠ دولاراً في السنة ، وإذا به يصل في بداية التسعينيات إلى ٦١٠ دولارات للفرد في السنة ، أي أن كل فرد في مصر فقد من متوسط الدخل العام ٦٠ دولارا في السنة ، وقد تزامن ذلك مع قرارات سياسية أخذت بوجهة نظر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إلغاء الدعم الاجتماعي الذي كان يوفر حداً أدنى لعامة الناس في غذائهم وكسائهم وفي خدمات التعليم والصحة وفي توفير فرص العمل وكانت الذريعة أنها قوانين السوق تأمر وتطاع . ومن المفارقة أن الفترة التي انخفض فيها متوسط دخل الفرد هي نفس الفترة التي اندلع فيها نيران الغلاء وزادت الأسعار بما قرب من ٣٠٠٪ غير زيادة االضرائب والرسوم وقد أصبحت عملية جباية قاسية .

أما أغرب المفارقات فقد عبر عنها تقرير المؤشرات الطبقية الجديدة في مصر والذي وضعته في منتصف التسعينيات مجموعة بحث دولية شارك فيها خبراء من بلدان مختلفة ، وأشار إلى أن في مصر ٥٠ فردا تبلغ ثروة كل واحد منهم ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار ، وهناك أكثر من ٧٠ الف فرد تتراوح ثروة كل منهم ما بين ٥ إلى ١٠ ملايين دولار وهو ما يعني أننا أمام آلاف الأفراد الذين استطاعوا في أول

عقدين لمبارك أن يصبحوا أصحاب ثروات هائلة لا تتناسب مع الحقائق الاقتصادية أو الحقائق الاجتماعية السائدة في البلد ، وقد جاءت هذه الثروات الهائلة في معظمها من عمليات تقسيم وبيع الأراضي والعقارات ، ومن التوكيلات التجارية التي لم يعرف أحد حسابها ، ومن احتكار بعض السلع كالأسمنت والحديد والسكر واللحوم ، وايضاً من عمولات تجارة السلاح . (٢)

ويقول الكاتب المصري الشهير الاستاذ محمد حسنين هيكل تعليقا على هذه الارقام في إحدى ندوات معرض الكتاب عام ١٩٩٤ ، أن هذه الثروات لو أنها تراكمت نتيجة لعمليات الإنتاج بالمنطق الرأسمالي السليم القائم على الاستثمار وقبول مخاطره والقائم على احترام القوانين والتزام ضوابطها لكنا قبلنا ذلك لكن الواقع يقول أنه في معظم الأحيان وباستثناء لا تزيد نسبته عن ١٠٪ فقط ، فلم يكن الأمر هو الاستثمار ومخاطره وإنما الاستغلال ونفوذه ولم يكن القانون وضوابطه وإنما الدوران حوله والاستهتار به ، ولم تكن الضرائب العادلة في تكاليفها وإنما الضرائب على أضعف الطبقات قدرة على دفعها وأقلها فرصة في الهرب أو التهرب منها. (٣)

صفقات بيع القطاع العام

في التسعينيات من القرن الماضي أصابت النظام السابق حمى بيع القطاع العام ، وامتد البيع ليشمل كافة الشركات والمؤسسات الحكومية الناجحة منها وغير الناجحة ، العادية منها والاستراتيجية

التي تمس مصالح أغلب فئات الشعب ، بذريعة خسائر القطاع العام وانخفاض كفاءته ، وبموازاة ذلك لم توضع الخطط البديلة لاستيعاب العمالة المطرودة أو السيطرة على تغول القطاع الخاص وارتفاع اسعار السلع والخدمات ، ولامس ذلك أرزاق الملايين من المصريين خاصة الذين يعيشون تحت خط الفقر وقطع أرزاق الالاف منهم ، ووضعت رقبة المواطن تحت سيف القطاع الخاص الجشع ، وازدادت الحياة صعوبة على أصحاب المداخيل المنخفضة واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء وانحسرت الطبقة المتوسطة التي هي رمانة ميزان المجتمع ، وفي المقابل لم تتخذ الحكومات المتعاقبة إجراءات تذكر لحماية مصالح المواطنين وأرزاقهم ، بل اصبح القانون في خدمة رجال الأعمال وإن لم يكن في خدمتهم يتم لي عنقه باستخدام النفوذ والسلطة ليحمي مصالحهم ويضخم ثرواتهم .

وبالرغم من أن كبار الخبراء قدروا أن حصيلة بيع شركات القطاع العام من المفترض أن تدخل للخزانة العامة مبلغ ٣٢٠ مليار جنيه من اجمالي بيع ٣١٤ شركة، لكن نتيجة البيع جاءت صادمة ، حيث جاءت حصيلة بيع ٣٢٦ شركة هي ٣٢ مليار جنيه فقط . وأشارت المعلومات التي جاءت في تقرير لمركز الأرض لحقوق الانسان إلى أنه تم تصفية ٣٣ شركة وبيع ٤٨ شركة للمستثمرين وبيع أصول ٣٦ شركة إلي جانب بيع وحدات انتاجية وتأجير ٢٥ شركة، كما تم

تشريد ما يقرب من مليون ونصف المليون عامل كانوا يعملون بالقطاع العام ولم يتبق منهم الا ٤٠٠ الف الآن .

أما سياسياً فلم يكن في مصر سوى سلطة واحدة هي السلطة التنفيذية ، ولم يكن هناك فصل في السلطات كما كان يزعم ، ولم يكن لا القضاء مستقلا ولا مجلس الشعب الذي يمثل السلطة التشريعية برلمانا " بالمعنى الحقيقي ، فالسلطة التنفيذية ممثلة في الرئيس وحكومته وحزبه كانت تعتدي على كافة السلطات الأخرى التي هي أيضا جزء لا يتجزأ من انصار النظام ومؤيديه ، فمجالس الشعب المتعاقبة جاءت بالتزوير وفي ظل غياب كاسح للناخبين وعزوف تام عن صناديق الانتخابات ، وفوز وهمي كاسح لأعضاء الحزب الوطني ، بانتخابات يشوبها التزوير الفاضح وبعيدا عن أي رقابة ، فلم يكن يعبر عن إرادة الشعب ولا يأتي إلا من منح شارة الحزب الوطني ونال الرضا من عتاة الحزب وكبار رجالاته ، وإذا ما دخل المجلس كان همه هو كسب رضا الحزب وليس المواطن ، وخدمة مصالح الحزب وليس الوطن ، كي يحظى بالتمديد ، لذا كان نواب الشعب موظفون مطيعون للسلطة التنفيذية ممثلة في الحزب الوطني ، يداروا بالريموت كونترول من قبل عتاة الحزب وبما يتماشى مع سياسات الحزب وليس للدولة والمواطن فظهر التعبير الشائع موافقون .. موافقة .

وهكذا لم يعد البرلمان أداة فاعلة لا في مجال التشريع ولا في مجال الرقابة ، بل تحولت السلطة التنفيذية من خلاله تحكمها فيمن يستطيع أن يرشح نفسه وفيمن يفوز وتوجيهها للأعضاء خاصة وأنه أغلبيتهم الكاسحة من الحزب الوطني ، فأصبح البرلمان امتداداً بشكل أو بآخر للسلطة التنفيذية ، وبدلا من أن يكون هناك توازنا للسلطات أصبحت السمة العامة للنظام السياسي المصري هي الدمج بين السلطات .

وإذا إضفنا إلى هذه الممارسات الاحتكارية للحزب الوطني ما منحه الدستور المصري للرئيس من صلاحيات وسلطات واسعة نجد أن مبارك لم يختلف كثيرا عن سابقيه ، فقد جمع كل السلطات في يده فأصبحت السلطة تعاني من المركزية الشديدة ، ولم يكن هناك أي مبرر لمبارك للاستمرار على هذا النهج ، خاصة مع تغير الظروف الداخلية والخارجية عن أيام ناصر والسادات والتي أعطتهم مبرراً لمركزية واحتكار السلطة ، فمصر خرجت من دائرة الحرب مع إسرائيل ، ولم تعد هناك تحديات لا داخلية ولا خارجية تحول دون ولوجها طريق الديمقراطية الحقيقية بوتيرة أسرع .

تصاعد الاحتجاجات العمالية

وقد عانى العمال منذ الثمانينات وحتى نهاية عصر مبارك من الإعتقالات المتكررة والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه منهم المطالبة بحق من حقوقهم أو إتخاذ الاعتصام أو الإضراب

وسيلة للمطالبة بهذا الحق ، وتعرض اكثر من ٤٠٠ عامل للفصل والنقل خلال عامين (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩) في اكثر من اربعين موقع عمالى اغلبهم في قطاع النسيج نتيجة مشاركاتهم في الاشكال الاحتجاجية المختلفة ، كما شهدت الفتره من منتصف الثمانينات حتى منتصف التسعينات تخلى الدوله عن التزامها بتعين الخريجين من الجامعات والمدارس المتوسط، وشهدت التسعينات عمليات التحول لاقتصاد السوق واتباع سياسه التثبيت والتكيف الهيكلى مع ما صاحب ذلك من تسريح العماله المنتظمة فى شركات قطاع الاعمال العام تحت مسمى المعاش المبكر الذى فاقم من مشكله البطالة حتى وصلت الى معدلات غير مسبوقه (حوالى ١٧٪) حسب تقديرات بعض المصادر .(٤)

و بلغت الإحتجاجات خلال عام ٢٠٠٥ (٢٠٢) إحتجاج تنوعت الى ٩٠ تجمهر و٥٣ إعتصام و٤٣ إضراب و١٦ تظاهر وبلغت إحتجاجات النصف الأول من عام ٢٠٠٥ (١٠٩) احتجاج وكانت ٥٠ تجمهر و٣٣ اعتصام و٢١ إضراب و٥ تظاهرات وبلغت احتجاجات العمال خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠٥ (٩٣) إحتجاج تنوعت ما بين ٤٠ تجمهر و٢٢ إضراب و٢٠ اعتصام و١١ تظاهر .(٥)

وخلال النصف الثانى من عام ٢٠١٠ بلغ حجم الاحتجاجات (١٨٤) احتجاجاً بالقطاعات الثلاثة (الحكومى . الخاص . الأعمال العام) وبلغت احتجاجات العاملين بقطاع الهيئات الحكومية (٩٤) احتجاجاً ،

يليها احتجاجات القطاع الخاص بـ (٦٧) احتجاجاً ، يليها احتجاجات قطاع الأعمال العام بـ (٢٣) احتجاجاً وتنوعت أشكال احتجاجات العمال فى القطاعات الثلاثة حيث بلغ التجمهر (٣٦) حالة والاعتصام (٥٩) والإضراب (٣٨) والتظاهر (٥١) حالة .(٦)

وقد بدأ تطبيق برنامج الخصخصة فى مصر فى مطلع تسعينات القرن الماضى (١٩٩٢)، وكان مجلس الشعب وقتئذ بلا معارضة تقريبا، ومن يعود إلى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥، وهى الانتخابات التى تمت دون إشراف قضائى سيعرف أنها كانت بداية التفات رجال الأعمال إلى الدخول فى مجلس الشعب، وتوسعوا فيها فيما بعد، وبصرف النظر عن التسليم بأن هذا حق لهم، إلا أن حقائق الأمور التى تكشفت فيما بعد دلت على أن هذا التوجه كان متناغما مع توجهات الخصخصة، وأفرز هذا المشهد حقيقة الرغبة فى زواج السلطة بالمال، وهو الزواج الذى دفعت مصر ثمنه غاليا الآن.(٧)

وكل هذا أدى إلى حدوث اهتزاز في شرعية النظام وفي نظرة المواطنين لسياساته الاقتصادية والاجتماعية ولآثارها على أغلبية الشعب المصري ، حيث بدا أن مجمل هذه السياسات تفيد في المقام الأول أقلية موسرة على حساب أغلبية مطحونة ، بل لقد بدى أحياناً أن هذه الأقلية الموسرة تسيطر على جهاز الدولة وتوظف مؤسساتها لاستصدار قوانين وقرارات لصالحها .

نظام الحزب الواحد

ترجع نشأة الحزب الوطني الذي حكم مصر بصفة منفردة لمدة تزيد على ٣٥ عاماً ، إلى عام ١٩٧٦ والذي أعلن فيه عن تأسيس حزب مصر العربي الاشتراكي ، الذي رأسه ممدوح سالم رئيس الوزراء في ذلك الوقت ، وفي صيف ١٩٧٨ أعلن الرئيس أنور السادات عن تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي ، وتولى منصب رئيس الحزب وبمجرد تأسيس الحزب انتقلت أغلبية قيادات حزب مصر العربي الاشتراكي إليه ، وقدم الحزب نفسه باعتباره الوريث الطبيعي لثورة يوليو ٥٢ في مراحلها المختلفة واعتمد الحزب في الانتخابات على العصبيات والأسر الكبيرة وعلى قدرته على تقديم الخدمات من خلال أجهزة الدولة المختلفة . (٨)

ورغم كل ذلك لم يحظ الحزب بشعبية تذكر ، وفي معظم الانتخابات كان يتم اللجوء باستخدام الأدوات الأمنية المختلفة التضييق على الناخبين ومنعهم من التصويت ومحاصرة المرشحين ، سواء في انتخابات البرلمان بغرفتيه الشعب والشورى ، وتغيير إرادة الناخبين لجهة تجيير النتائج لصالح مرشحي الحزب الوطني .

ولا يختلف الحزب الوطني كثيرا عن الحزب البعثي في العراق وسوريا ، فهو حكم مصر لأكثر من ٣٠ عاماً بانتخابات باطلة ومزورة ومزيفة وبلا شرعية ، واحزاب البعث والوطني يرأسها الرئيس

الديكتاتور ، يحتكرون السلطة رغم أنهم يقومون بإجراء انتخابات وكلهم يدعون أنها انتخابات حرة نزيهة تعبر عن إرادة الناس .

وقد شارك مبارك في تأسيس الحزب الوطني وكان نائباً له باعتباره حزب السلطة والدولة ، بالرغم من أن مبارك لم يكن يوماً رجل أحزاب ولم يعرف عنه اهتمامه بالسياسة أو العمل الحزبي ، وطوال فترة حكمه لم يُجرى حواراً جاداً في الحزب الوطني ولا منافسته على رئاسة الحزب ، وكان الحزب كله بجميع مناصبه بالتعيين وكل مناصبه يعينها رئيس الحزب .

وفي كل الانتخابات التي جرت في النظام السابق لم تتعد نسبة الناخبين ٢٠٪ ، الكثير منها أسماء مكررة في أكثر من دائرة ، كما تضم قوائم الناخبين أسماء لمتوفين يدلون بأصواتهم ، وصناديق تأتي للجان الانتخابية مملوءة ببطاقات الإقتراع المسودة ، وصناديق يتم استبدالها قبل أعمال الفرز ، هذا فضلا عن الرشاوي الانتخابية ، وإنفاق رجال الأعمال والمتنفذين وأصحاب المصالح والعائلات الكبيرة مئات الملايين لرشوة الناخبين ، هذا فضلا عن استخدام البلطجة والعنف لمنع الناخبين من الوصول للجان ، وحصار المرشحين ووكلائهم والتضييق عليهم .

وإلى جانب ذلك تم التضييق على نشاط الأحزاب المعارضة وتلفيق التهم ضد المخالفين في الرأي وخنق النقابات المهنية وتفريغها من مضمونها ، وملاحقة الطلاب الناشطين .

وضمن هذا السياق حدث اهتزاز في شرعية النظام الاجتماعية وفي نظرة المواطنين لسياساته الاقتصادية والاجتماعية ولآثارها عليهم ، حيث بدا أن مجمل هذه السياسات تفيد في المقام الأول أقلية موسرة على حساب أغلبية مطحونة بل وقد بدا أن هذه الأقلية الموسرة تسيطر على جهاز الدولة وتوظف مؤسساتها لاستصدار قوانين وقرارات لصالحها .

والمواطن المصري البسيط قادر على تحمل وتقبل الكثير من حكامه إذا تمتعوا بثقته في أنهم يعملون للصالح العام ، حتى وإن لم يصبهم التوفيق فيما يعملون ، وعلى العكس فإن الفساد عندما يحيط بالرجل العام فإنه يضع مصداقيته في مرتبة دنيا ، وقضية نزاهة الحكم والثراء غير المشروع والعلاقات بين الأقلية الموسرة والمسئولين الحكوميين من المسائل التي أثارت قدراً كبيراً من الغضب المكتوم ، فعندما يكون هناك شعور بأن أقلية موسرة قد تمكنت من جهاز الدولة وأن القوانين والإجراءات لا تعكس بالضرورة مصالح الأغلبية يصبح النظام السياسي برمته في خطر .

المصادر

١- المصدر الرئيس للمعلومات الواردة هنا من كتاب (كبار زعماء العالم) عن دار نشر «تشسي هاوس» الامريكية ط:١ سنة ٢٠٠٨م

٢- هيكل محمد حسنين ، باب مصر إلى القرن الواحد والعشرين ، دار الشروق ، القاهرة ،١٩٩٥ ص١٦

٣- مرجع سابق ، ص ٢٠

٤- مرجع سابق ، ص٢١

٥- تقرير مؤشرات حقوق العمال فى مصر عام ٢٠٠٩، مركز الأرض ، ص٤٦

٦- سلسلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، مركز الأرض ، التقرير رقم(٤٢)

٧- سلسلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، مركز الأرض ، التقرير رقم(٨٨)

٨- جريدة اليوم السابع ، الأحد، ٢٧ يونيو ٢٠١٠

٩- على الدين هلال ، تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٥ - ٢٠٠٥ ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٩٤)

الفصل الثالث

خريطة القوى السياسية والمدنية ما قبل ثورة ٢٥ يناير

يصعب تصنيف التظلم المصري السابق في خانة الأنظمة الحزبية الديمقراطية ، فطبيعة النظام الحزبي في مصر كان لا تنافسياً إذ انتفت المنافسة الحقيقية بين الأحزاب ، لوجود حزب واحد فقط هو الحاكم ويسمح شكلياً بوجود أحزاب أخرى ولكن لا تتوافر لها فعلياً إمكانية للمنافسة الحقيقية ، وهنا تثور ابتداء الاعتراضات حول مشروعية أن يكون الحزب الواحد نظاماً حزبياً من الأساس، حيث يفترض النظام الحزبي وجود أحزاب متنوعة لها فرص متساوية وهو الأمر الذي يتنافى مع الوحداوية الحزبية . (١)

الأحزاب السياسية قبل الثورة

على مدى سنوات طويلة كان رجال النظام السابق يدعون أن سبب هيمنة الحزب الوطني تتمثل في ضعف خصومه ، وإذا كان هذا السبب حقيقي موضوعي فالسؤال الذي يطرح نفسه، هو ما سبب ضعف خصومه ، أليس محاصرتهم وتكميم أفواههم ومحاولة اختراقهم لشق صفوفهم وبث بذور الفرقة بينهم .

الحزب الوطني

هو حزب رجال السلطة والحكم والباحثين عن الحظوة والحصانة ، لكن وجوده منعدم في الشارع المصري ، على العكس مثلا من حزب الوفد قبل الثورة ، حيث كان يسيطر على الشارع المصري ويستطيع تحريكه كما يشاء ، ولهذا السبب حينما بدأت أحداث ثورة ٢٥ يناير

في التفاعل وتم حرق مقرات الحزب الوطني ، لم يجد من يدافع عنه حتى رموزه لزموا إما الهرب أو الصمت ، و لم نشعر أن الحزب الحاكم لديه صوت واحد يدافع عنه ، أما الحديث عن أن عدد أعضاؤه قارب الثلاثة ملايين ، فهذه ليست عضوية انتماء وإنما عضوية مصلحة ، من أجل كسب عدد من المزايا من حمل كارنيه العضوية ، فأين كان هؤلاء الملايين الثلاثة حينما انهار الحزب في لحظات ، حتى حينما صدر حكم المحكمة بحل الحزب ومصادرة أملاكه بعد نجاح ثورة ٢٥ يناير لم نجد من يدافعون عنه أو يعتصمون لأجله أو حتى يرفضون قرار المحكمة ، وغيرها من مظاهر الاعتراض والتظلم كتلك التي شاهدنا في قضايا اقل شأنا من ذلك بكثير .

أحزاب المعارضة

في عهد مبارك كان حزب الوفد كان أكثر أحزاب المعارضة شعبية ، نظرا لتاريخه النضالي الطويل وكونه الحزب الرئيسي والحاكم قبل ثورة يوليو ، بعده يأتي حزب العمل والذي كان له بعض الرصيد الشعبي يرتبط باسم ابراهيم شكري وجماعة مصر الفتاة ، وهو تحول من اليسار إلى اليمين ومن العلمانية إلى الدينية وانقسم إلى قسمين بسبب تحالفه مع الإخوان المسلمين ، ثم حزب التجمع والذي يمثل اليساريين كان اقل الأحزاب السياسية شعبية .

وتواجدت أحزاب أقلية أخرى قد لا تعرفها الجماهير ، من ضمنها حزب الأحرار والذي كانت شعبيته منعدمة في الشارع المصري حيث تحولت جريدته من يمين إلى يسار إلى وسط ثم عادت مرة أخرى إلى اليمين مع كل تغيير يحدث في رئيس تحريرها ، وكذلك حزب الأمة وأحزاب أخرى لا تعرف الجماهير بوجودها أصلاً ، من ضمنها حزب الاتحاد الديمقراطي ، وحزب الخضر ، ومصر الفتاة ، وقد شجع الحزب الوطني قيام هذه الأحزاب وساندها إن لم يكن هو أصلا من أنشأها من وراء الستار ، رغم انعدام وزن هذه الاحزاب وضآلة شأنها ، رغبة منه في إثراء زخم وهمي على الحياة السياسية في مصر وذر الرماد في عين العالم الخارجي وإيهامه بوجود حياة حزبية خصبة في مصر ، هذا فضلا عن ضمان تأييد عدد لا بأس به من الأحزاب السياسية لسياسات وقرارات الحزب الوطني .

وقد تأسس خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٥ نحو ١٤ حزبا جديداً ، هي :

حزب التكافل الاجتماعي ، الحزب الاتحادي الديمقراطي ، حزب الخضر المصري ، حزب مصر الفتاة الجديد ، الحزب العربي الناصري ، حزب الشعب الديمقراطي ، حزب العدالة الاجتماعية ، حزب الوفاق القومي ، حزب مصر ٢٠٠٠ ، حزب الجيل الديمقراطي ، الحزب الدستوري الاجتماعي الحر ، حزب الغد ، حزب شباب مصر ، حزب السلام الديمقراطي .

لكن هذه الزيادة العددية ، لم يرافقها زيادة مماثلة في حيوية الحياة الحزبية أو تفعيل دور الاحزاب في الحياة السياسية ، وحضورها في الشارع المصري كان محدودا للغاية ، ، حتى أن غالبية المواطنين يجهلون أسماء هذه الأحزاب ، ناهيك عن معرفة برامجها وقياداتها .

وإذا اعتبرنا المشاركة في انتخابات مجلس الشعب هي بمثابة مؤشر على الحضور السياسي لحزب ما ، فسوف نجد أن ستة أحزاب فقط هي التي شاركت بمرشحين في انتخابات عام ٢٠٠٥ ، وأن ثلاثة أحزاب فقط هي الوفد والغد والتجمع أصبح لها نواباً في البرلمان بنسبة ٢.٧٪ من إجمالي أعضاء المجلس . (٢)

حزب الوفد

رغم أن حزب الوفد كان أكبر الأحزاب المعارضة سواء من حيث قاعدته الجماهيرية أو تأثيره السياسي نظرا لتاريخه فقد كان حزب الاغلبية قبل ثورة يوليو ، إلا أنه دخل في عدة أزمات منذ عام ٢٠٠٠ ، لم يحصل الحزب على أكثر من ٦ مقاعد في انتخابات برلمان عام ١٩٩٥ ، و٤ مقاعد فقط في انتخابات عام ٢٠٠٠ و٦ مقاعد في انتخابات عام ٢٠٠٥ ، في الوقت الذي حصل فيه الاخوان المسلمون على ما يقرب من ٨٠ مقعداً في انتخابات ٢٠٠٥. كما أن ضعف الحزب كشفت عنها الانتخابات الرئاسية ، عندما جاء رئيسه الحزب نعمان جمعة في المركز الثالث خلف مبارك وأيمن نور رئيس حزب الغد الذي لم يكن مضى على تأسيسه أكثر من عامين .

حزب التجمع

أما حزب التجمع والذي يمثل الفكر اليساري بما فيه من تيارات الماركسية والاشتراكية وبعض العناصر الناصرية واليسارية عموما وتم إنشاؤه عام ١٩٧٧ ، فهو مثال للحزب الذي يصنع ضجيجا بلا طحين ، فقد فشل أكثر من مرة في الحصول على مقاعد بالبرلمان ، وفي انتخابات عام ٢٠٠٥ حصل فقط على مقعدين اثنين ، حتى أن مؤسسه وزعيمه التاريخي خالد محيي الدين قد فشل في الاحتفاظ بمقعده عن دائرة كفر شكر امام مرشح الاخوان المسلمين .

جماعة الاخوان المسلمين

ظلوا هم أكبر القوى في الساحة السياسية المصرية بشكل عام، وظلوا يتخذون سياسة معتدلة ومتوسطة تمثلت في الحرص على اللعب بمنطق السياسة والحصول على عدد من مقاعد المجالس النيابية، وخطاب إعلامي متوازن، مع الحفاظ على ثوابت الجماعة وعدم توريطها في مواجهات مع الدولة .

لكن نظام مبارك تميز بظاهرة غريبة في الأنظمة السياسية المعاصرة ربما لم يكن لها مثيل في أي دولة أخرى ، ففي الوقت الذي كان فيه الأخوان المسلمين هم أكثر الحركات السياسية مشاركة ونشاطاً وشعبية وحضوراً كانت الجماعة قانوناً وإعلاماً جماعة محظورة ، فإسميا كانت الجماعة محظورة من ممارسة العمل السياسي ، رغم

أنها كانت متحالفة مع حزب العمل ومع حزب الاحرار ، وتقود دفة المعارضة . فكانت القوى السياسية الحقيقية في البلاد تعمل وتمارس نشاطها السياسي من الباطن أي من باطن أحزاب أخرى ، ولا تعمل بأسمائها الحقيقية ، فكان الاخوان يعملون من باطن حزب العمل ، كما كان الناصريون لفترة طويلة يعملون من باطن حزب التجمع .

وقد كان الاخوان المسلمين لهم نواب بالفعل في عدة دورات بمجلس الشعب بل في كل الدورات البرلمانية التي شاركوا في انتخاباتها ، وانتخبهم الشعب بصفتهم إخوانا مسلمين وليسوا شيئاً آخر، وعندما تحالفوا مع حزبي العمل والأحرار تحالفوا معهما بوصفهم إخوانا مسلمين وليسوا شيئاً آخر ، وكذلك في كل تحالفاتهم ، فإذا كان الأمر كذلك فما هي الحكمة في عدم الاعتراف لهم بحزب شرعي يحمل لافتتهم ويتحملون مسئوليته أمام الشعب ويمارسون تحت هذا الاسم نشاطهم ، الذي يمارسونه بالفعل تحت رايات أحزاب أخرى .

إن الحجة التي كان يسوقها النظام السابق لحظر جماعة الاخوان المسلمين ، هي منع الأحزاب التي على أساس ديني ، لكنها لم تكن حجة مقنعة ولا مبررة ، فالاخوان المسلمين في العقود الأخيرة لم يعودوا إخوان التنظيم السري لحسن البنا أو الهضيبي ، ولم يعودوا هم إخوان كتاب "معالم على الطريق " لسيد قطب وإنما أصبحوا جماعة سياسية تؤمن بالأساليب الانتخابية والبرلمانية في الوصول إلى أهدافها ، وهم بطبيعة الحال يختلفون عن الجماعات الإسلامية الأخرى _ أي

جماعات التكفير والهجرة ، وجماعة الجهاد والجماعة الإسلامية ، وهي الجماعات التي لم تكن تعترف بالطرق البرلمانية بل تدين هذه الطرق إدانة دامغة ، وتدين الاخوان المسلمين أيضاً لتحولهم البرلماني ، وفي الوقت نفسه يدين الاخوان المسلمون هذه الجماعات أيضاً ويدينون فكر التكفير ولهم كتبهم في إدانة هذا الفكر، وعلى رأس هذه الكتب كتاب "دعاة لا قضاة " للمرحوم المستشار حسن الهضيبي " المرشد العام الأسبق للاخوان المسلمين.(٣)

إن السبب المقنع الوحيد لما أقدم عليه النظام السابق هي الخوف من مواجهة جماعة منظمة كجماعة الاخوان المسلمين والتنافس معها في ميدان الصناديق والانتخابات تنافساً نزيهاً شريفاً ، فالاخوان كان لديهم حتى في عهد النظام السابق قاعدة جماهيرية كبيرة ، والسماح لهم بممارسة العمل السياسي بطريقة شرعية قانونية كان سيتيح لهم مزيداً من الحضور والتوسع والانتشار ، وكان لابد من منعهم على الأقل بشكل رسمي من العمل السياسي ، لكن هذا النهج أدي إلى رد فعل عكسي حيث اكتسب الاخوان مزيداً من الشعبية والتعاطف في ضوء الممارسات القمعية في تعامل النظام معها ، واكتسب رموزها مزيدا من التأييد نظراً لما لاقته من سائر صنوف القمع والمطاردة والاعتقال والتعذيب على يد رجال النظام السابق .

إن النظام الحزبي في عهد مبارك لم يكن دليلا ولا مؤشرا على أنه نظام ديمقراطي حر ، فلم يكن أكثر مسحوق تجميل لمداراة نظام

استبدادي ديكتاتوري ، فوجود الأحزاب في حد ذاته ليس مؤشراً على سلامة الحياة السياسية ونزاهتها ، فالديمقراطية الحقيقية تحتوي على ثلاث عناصر: أولا: انتخاب الشعب بشكل دوري وعادل لممثلين له . ثانياً : خضوع جهاز الدولة لرقابة النواب المنتخبين . ثالثا : تمتع الناس بحرية التعبير والتنظيم وبتطبيق هذا التعريف على الحالة المصرية قبل ثورة يناير يتضح أن النظام كان مستبداً ، صحيح كان هناك انتخابات دورية لكنها تتميز بقدر كبير من التزوير وبتدخل الدولة لنصرة مرشحين على حساب منافسيهم ، وبالنسبة لحرية التعبير والتنظيم فهي محدودة ، كما أن جهاز الدولة لا يخضع لسلطة النواب المنتخبين بل يخضع لرئيس الجمهورية الذي يتمتع بصلاحيات شبه مطلقة . (٤)

إن سياسات الحزب الوطني دفعت الناس للإحباط والإحباط يقود للغضب والغضب يولد الانفجار ، ليس على مستوى المعارضة أو الأحزاب السياسية أو الصحف المستقلة او القنوات الفضائية أو مؤسسات المجتمع المدني ، بل على مستوى الشعب كله ، وهذا ما حدث في ٢٥ يناير .

الحرس القديم :

ومما زاد الطين بلة أن الرئيس السابق اعتمد على شخصيتين رئيسيتين طوال فترة حكمه حتى ظهور جمال مبارك ، هما كمال الشاذلي وصفوت الشريف ، وبالرغم من كراهية الشعب لهما إلا أنهما كانا

من أقرب المقربين لمبارك ، فاعتمد على الأول في مهمة ضبط الأعضاء وإدارة وتصريف الانتخابات والترتيبات والصفقات وتوزيع المغانم السياسية ، أما الثاني فكانت مهامه في السيطرة على الإعلام والتطبيل للنظام الحاكم ، الذي يتغنى بنزاهة الانتخابات وروعتها وديمقراطيتها ، وكان يتحكم في كل صغيرة وكبيرة في الإعلام ويأمر وينهى في كل الإعلاميين من قيادات وموظفين صغار . ثم يأتي هنا دور وزير الداخلية ، وشهد عصر مبارك العديد من الوجوه التي مرت على هذا المنصب ، وكان أطولهم بقاء في منصبه أكثرهم شدة وعدوانية ، وتتلخص المهمة الأولى لوزير الداخلية في عمل كل شئ من أجل أن تخرج الانتخابات تماما كما يريدها الحزب الحاكم ، فكان يزيف ويزور الانتخابات باستخدام كل أدوات التزوير التي تم اختراعها حتى يخرج الحزب الوطني مكتسحاً .

وبعدما استراح الأب بعض الشئ ومكن أبنه من السيطرة والتحكم في مصر ، مارس ابنه نفس سياسات والده من القمع والاستبداد والتزوير وكبت الحريات ، رغم تعلمه في الجامعات الغربية ودراسته في الخارج، ولكنه بدلا من أن يعتمد على صفوت والشاذلي اعتمد على أحمد عز في إدارة وتزبيط العملية الانتخابية وحصار وخنق المعارضة والترتيب مع الداخلية في عمليات التزوير .

في انتخابات عام ٢٠٠٥ وهي الانتخابات التي أشرف عليها القضاء، حصل الحزب الوطني على ٦٨مقعدا في المرحلة الأولى ثم ٣٤ فقط في

المرحلة الثانية ثم ٤ فقط في المرحلة الثالثة ، وهي تعبير عن ضعف الحزب إذا ما تعرض لاختبار ديمقراطي حقيقي .

الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥ وتغير ميزان القوى

في عام ٢٠٠٥ شهدت مصر أعنف انتخابات في تاريخها من حيث عدد الضحايا والمصابين وأعمال البلطجة والرشوة خاصة تلك التي سادت مرحلتيها الثانية والثالثة. فقد تمت الانتخابات في ظل جو من التفاؤل المشوب بالحذر بعد الانتخابات الرئاسية التي تعد الأولى من نوعها في تاريخ مصر حيث تنافس عدة مرشحين أمام الرئيس مبارك. ولكن النهاية كانت معروفة قبل إجراء الانتخابات ولكنها كانت تجربة مثيرة وجديدة تستحق الدراسة ، أما الانتخابات البرلمانية فقد أسفرت عن انخفاض نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب الحاكم بالمقارنة بانتخابات عام ٢٠٠٠ وزيادة عدد الأصوات التي حصلت عليها جماعة الإخوان المسلمين (المحظورة) قانونا ومع ذلك لم تؤثر على نسبة الثلثين التي ضمنها الحزب الوطني الديمقراطي من خلال انضمام المستقلين المنشقين عن الحزب في الانتخابات. وتميزت المرحلة الأولى بنزاهة نسبية ولكن الخوف من حصول مرشحي الإخوان على مزيد من الأصوات ساهم في تدخل الأمن والحكومة وإعمال البلطجة لإنجاح مرشحي الحزب الوطني. يضاف إلى ذلك تحيز وسائل الإعلام

المملوكة من الدولة لمرشحي الوطني وإعطاء إشارات سلبية بالنسبة لمرشحي الإخوان.

وفي جولة الإعادة للمرحلة الثانية جري العنف في ٤٧ دائرة بنسبة ٦٩٪ من الـ٦٨ دائرة ، ووقع العنف في المرحلة الثالثة للانتخابات في ٥٤ دائرة من الدوائر الـ٦٨ بنسبة ٧٩.٤٪ وسقط ٦ قتلى واستخدمت قوات الشرطة القنابل المسيلة للدموع ووضع كردون حول بعض اللجان ورفضت قوات الأمن طلب القضاة بفتح اللجان أمام الناخبين وتعد بعض أفراد الشرطة على القضاة ، واعتدت الشرطة على المواطنين بالضرب بالعصي وإطلاق الرصاص لتفريقهم وتخويفهم وإبعادهم عن مقار الاقتراع وشهدت الجولة قيام قوات الشرطة بحصار بعض اللجان ومنع الناخبين من التصويت وجرى اعتقال ٦٦٥ من جماعة الإخوان المسلمين ، كما تم حرق بعض صناديق الاقتراع ، وتبرأ القضاة من نتائج الانتخابات في بعض الدوائر ، وانسحب عشرات القضاة احتجاجا على منع الناخبين من التصويت. وجاء تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان ليؤكد على أن حصار مقار الاقتراع ساهم في حرمان الناخبين من حقهم الانتخابي. وأشارت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن الشرطة أغلقت ٥٠٠ لجنة.

وأسفرت الانتخابات عن فوز مرشحي الحزب الوطني بـ١٤١ مقعدا بنسبة ٣٢.٦٪ وفاز مشرحو الإخوان بـ٨٨ مقعدا بنسبة ١٩.٩٪ أما الوفد فقد حصل على ٦ مقاعد بنسبة ١.٣٥٪ ومشرحو حزب التجمع

بمقعدين فقط بنسبة ٠.٤٥٪ ومقعد واحد لمرشح شرفاء الغد بنسبة ٠.٢٧٪ وبلغ عدد المستقلين ٢٤ منهم مقعدين لمرشحي حزب الكرامة تحت التأسيس ومقعد لمتنازع على رئاسة حزب الأحرار ليبقي عدد المستقلين الحقيقيين ٢١ مقعدا. ولكن انضم ١٧٠ فائزا في الانتخابات إلى الحزب الوطني ليصل عدد المقاعد التي حصل عليها الوطني إلى ٣١١ مقعدا بنسبة ٧٢٪ بالإضافة إلى العشرة أعضاء المعينين من قبل رئيس الجمهورية ورئيس الحزب الوطني لتصل النسبة إلى ٧٤.٣٪. (٥)

ومن هنا يتضح أن المعارضة داخل البرلمان لن تكون مؤثرة لأنها لم تحصل على أكثر من الثلث وان الحزب الوطني سوف يستمر في سياساته السابقة بتمرير القوانين التي يريدها وهو ما وضح من قانون السلطة القضائية الذي تم معارضته ولكن معارضة بدون أصوات كافية ليس أكثر من زوبعة في فنجان. أن لم تتغير تركيبة مجلس الشعب واستمرار سيطرة الحزب الوطني على أغلبية الثلثين فلا أمل من دور فعال لمجلس الشعب. بالإضافة إلى العلاقة غير المتكافئة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ورجحان كفة التنفيذية على التشريعية بمراحل وان كانت التعديلات الدستورية أعطت للمجلس مناقشة الميزانية فان سيطرة الوطني على الأغلبية يجعل هذا التعديل خال من المضمون.

وقد سمحت الدولة بإجراء مقابلة للمرشد العام للإخوان المسلمين مهدي عاكف مع صحف قومية رئيسية تسيطر عليها الحكومة

بالإضافة إلى إطلاق سراح بعض قادتهم على عكس ما تم في انتخابات ١٩٩٥ و٢٠٠٠. وتم النكوص عن تلك الخطوة باجراءات صارمة في المرحلتين الثانية والثالثة للانتخابات. وقد ترجع الخطوة التسامحية من قبل الدولة إلى محاولتها التعرف على حجم قوة الإخوان وعند التيقن من ذلك بعد نتائج المرحلة الأولى للانتخابات لم يرد النظام المخاطرة وتعريض أغلبية الثلثين للانهيار وهو ما دفع النظام إلى استخدام وسائل غير شرعية من الأمن والبلطجية مرورا بالرشاوى والقيد الجماعي وانتهاء بالقبض على أعضاء بجماعة الإخوان المسلمين للحيلولة دون تعريض سلطة النظام للاهتزاز.

المصادر

١- أسامه الغزالي ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١١٧ ، ١٩٨٧ ، ص٣٢

٢- هلال علي الدين ، تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٥ - ٢٠٠٥ ، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص ٢٠٦

٣- رمضان عبدالعظيم ، الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، جزء ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص٤٢

٤- سليمان سامر ، النظام القوي والدولة الضعيفة إدارة الأزمة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك، ص٨٧

٥- مشروع دراسات الديمقراطية، اللقاء السنوي السابع عشر الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية ، ص١٣

الفصل الرابع
صناع الثورة وتحريك الأغلبية الصامتة

عندما أجريت الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٥ كانت الساحة المصرية تزخر بـ ٢١ حزباً سياسياً بعضها امتلك مقومات الحزب من الناحية الشكلية بغض النظر عن أداء وظائفه مثل أحزاب الوطني والوفد والتجمع والناصري، وبعضها متنازع علي رئاسته كالغد والكرامة الاجتماعية ومصر الفتاه ، والشعب الديمقراطي، وأحدهما مجمد وهو حزب العمل، واثنان تحت التأسيس هما الكرامة والوسط.

واختلفت تلك الأحزاب في توجهها الأيديولوجي ما بين يمين ويسار ووسط كما اختلفت أيضاً في مركزها القانوني ما بين اكتساب الشرعية وعدم اكتسابها والتجميد. كما كانت هناك قوى سياسية أخرى غير مرخص لها بالعمل الحزبي وهي جماعة الإخوان المسلمين التي خاضت تلك الانتخابات ككيان مستقل له رموزه ومرشحوه وآليات حشده

لكن كانت هناك ظاهرة تبلورت للمرة الأولى في الساحة السياسية المصرية هي ظاهرة الانتشار الواسع للحركات الاحتجاجية التي رفضت التقيد بالأطر الحزبية المعيقة للعمل السياسي، وكانت من أهم تلك الحركات الحركة المصرية من أجل التغيير (حركة كفاية) وضمت في عضويتها أكثر من تيار فكري وسياسي، وحركة ٦ إبريل، وكذلك حركة أدباء وأطباء وفنانين من أجل التغيير كما كان من تلك الحركات الجبهة الوطنية من أجل التغيير

التي مثلت مظلة واسعة للعديد من القوى الحزبية كالوفد والناصري والكرامة والوسط وغير الحزبية كحركة كفاية نفسها .

وبالتالي يمكن القول بأن المشهد السياسي حفل بالعديد من الحركات السياسية والاحتجاجية الرافضة والمعارضة للنظام الحاكم والمطالبة بإجراء اصلاحات سياسية وديمقراطية جذرية في بنيته السياسية وعبرت هذه الحركات عن مطالبها ومواقفها بتظاهرات واحتجاجات واسعة النطاق شملت أغلب المدن الكبرى، ولأول مرة منذ عهود طويلة تحولت هذه المطالب من الغرف المغلقة والمؤتمرات محدودة التأثير والنطاق إلى قلب الشارع .(١)

التنظيمات غير الحزبية

تعددت وتنوعت هذه الحركات بصورة كبيرة نظرا لسهولة تشكيلها في عالم الفضاء الإلكتروني ، وسهولة الانضمام إليها بسبب عدم وجود عوائق تنظيمية في عملية الانضمام من ناحية ، أو حتى عوائق فكرية " أيدلوجية" فيما يتعلق ببناء أفكارها التي غالبا ما تكون فكرة أو مجموعة أفكار بسيطة هناك شبه إجماع عليها ، وإن كانت هذه ميزة لهذه الحركات بالنظر لسهولة التشكيل ، أو الاجتماع للدفاع عن المطالب المختلفة ، إلا أنها قد تسبب مشكلة لهذه الحركات في مرحلة ما بعد الثورة بالنظر إلى تركيبتها غير المتجانسة أيدلوجيا ، أو حتى بالنظر إلى تحقق الهدف الذي كانت تسعى له خاصة فيما يتعلق بالإطاحة بالنظام ككل ، ومن ثم باتت الكثير من

هذه الحركات تبحث عن مصيرها وهويتها خلال الفترة القادمة ومن أبرز هذه الحركات الآتي :

حركة كفاية

بعد التغيير الوزاري المصري في يوليو ٢٠٠٤، صاغ ثلاثمائة من المثقفين المصريين والشخصيات العامة التي تمثل الطيف السياسي المصري بأكمله وثيقة تأسيسية تطالب بتغيير سياسي حقيقي في مصر، وبإنهاء الظلم الاقتصادي والفساد في السياسة الخارجية ، ومعارضة مبدأ التمديد للرئيس مبارك لفترة حكم جديدة .. والرفض التام لأي محاولات لتوريث الحكم لنجل الرئيس مبارك

وقد حازت الحركة على دعم اعلامي مكثف من الصحف المعارضة، وحصلت على شهرة واسعة داخل مصر وخارجها ، واثارت جدلاً وحركت المياة فى الحياة السياسية المصرية متفوقة بذلك على الاحزاب التقليدية المعارضة والموجودة على الساحة منذ سنوات طويلة.

والحركة حصلت على اسمها " كفاية " استعارة من تصريح للرئيس الماليزى السابق " مهاتير محمد" فى لقاء فكرى معه بمكتبة الاسكندرية بأنه " كفاية " عليه فى الحكم ٢٤ عاماً .. وعدد انجازاته فى هذه الفترة من خفض نسبة الفقر من ٧٠٪ الى ٣٪ .. وزيادة الدخل القومى الحقيقى لماليزيا الى ١٢٪ .. وهنا تجمع عدد من المثقفين والكتاب واساتذة الجامعات وبدأو فى تكوين الحركة التى اعتمدت

على اصدار عدة بيانات فى الصحف (المستقلة) تدعو فيها الرئيس مبارك لعدم الترشح لفترة رئاسة جديدة ، وبدأت الحركة تكتسب أرضية جديدة فى الحياة السياسية كل يوم مع انضمام العديد من رموز النخبة والفكر المصرى فيها مثل المستشار طارق البشرى وبدأت الحركة فى توسيع نطاق اعمالها من خلال تأسيس موقع على الانترنت دعت فيه كل المصريين الى تسجيل انفسهم فيه كأعضاء..
ثم بدأت فى الدعوة الى التظاهر السلمى الصامت فى اماكن تجمع خاصة بالمحافظات تعبيراً عن تحفظها لعدد من النقاط التى تثار من وقت لآخر .

ويرى العديد من المراقبين ان الشهرة التى حصلت عليها كفاية أكبر من حجمها الحقيقى فى الشارع المصرى .. وان اى تظاهرة تدعو لها لايتجاوز عدد المنضمين لها مئة او أقل وليست مثلاً بحجم اى تظاهرة تدعو لها حركة الاخوان المسلمون المحظورة النشاط فى مصر والتى تستطيع تجميع عدة آلآف من مؤيديها وانصارها فى اكثر من مكان فى وقت واحد ،كما وجه للحركة انتقاداً قوياً جاء على لسان الرئيس مبارك فى حديث له مع الفيجارو الفرنسية اتهم فيه الحركة باستغلال الظروف الدولية للضغط على النظام والاستقواء بالخارج كما شكك فى مصادر تمويلها ،وهو ما رفضته كفاية جملة وتفصيلاً ودعت الحكومة المصرية الى الدخول فى مناظرة علنية للرد على هذه الاتهامات..

وراعت الحركة في تنظيمها المبادرة الفردية والعمل في مجموعات عمل صغيره مما أضفى على الحركة مرونة كبيرة ، وقد أدى انشار كفاية "الحركة المصرية من أجل التغيير" لظهور حركات نوعية وفئوية خاصة مثل" شباب من أجل التغيير"، "عمال من أجل التغيير"، صحفيون من أجل التغيير، "طلاب من أجل التغيير" .

كما انتشرت المطالب المهنية والحرياتية في ربوع مصر فخرجت من عباءة الحركة العديد من الكوادر والافكار التي استخدمتها الاحزاب والاخوان المسلمون في نشاطات موازية .

مجموعة كلنا خالد سعيد

وهي مجموعة تكونت على موقع فيس بوك في شهر يوليو ٢٠١٠ عقب مقتل الشاب السكندري خالد سعيد على يد رجال الشرطة .. ولاقت قضية استشهاده صدى واسعا لدى الأوساط السياسية والحقوقية على المستوي المحلي والدولي، وتعد مجموعة خالد سعيد من المجموعات الموالية للدكتور محمد البرادعي حيث أنه كان من أوائل من تولى قضية الشاب السكندري. وقد انطلقت الدعوة إلى انتفاضة ٢٥ يناير عبر هذه المجموعة على يد وائل غنيم وأسماء محفوظ، ثم تبنتها بعد ذلك العديد من الحركات الشبابية الأخرى . وقد تبنت المجموعة العديد من قضايا التعذيب والقضايا السياسية والحقوقية . ومن ثم فهي مجموعة ليست لها توجهات أيدلوجية معينة، كما أن تحالفها مع

الدكتور البرادعي لا يرجع إلى أفكاره الليبرالية بقدر ما يرجع إلى تبنيه قضية خالد سعيد .

حركة شباب ٦ ابريل

وهي تعد من أبرز الحركات الشبابية التي تأسست في الفضاء الالكتروني وقد بدأت من خلال دعوة أطلقتها الناشطة السياسية وعضو حزب الغد في ذلك الوقت (إسراء عبد الفتاح) عبر مجموعة على فيس بوك تدعو للخروج يوم ٦ إبريل عام ٢٠٠٨ للتضامن مع مطالب عمال مدينة المحلة الصناعية الذين يطالبون بتعديل لائحة الأجور وتخصيص نسبة من الأرباح لهم. وقد لاقت الدعوة قبولا واسعا بين صفوف الشباب حيث تجاوز عدد المشاركين بها أكثر من٨٠ ألف مشترك، وعقب أحداث هذا اليوم الذي شهد أحداث عنف واعتقالات واسعة .

وبعد أن انتهى يوم ٦ أبريل من عام ٢٠٠٨ ، فكر مجموعة من الشباب في تأسيس حركة سياسية مصرية معارضة، أغلب أعضاؤها من الشباب الذين لا ينتمون إلى تيار أو حزب سياسي معين ويدعون فقط للتغير، وكانت استراتيجيتهم هي مواجهة الفساد ودعم مشروع التغيير، وهو ما جعلها تصمد معتمدة على سياسة النفس الطويل مع النظام القديم. وهكذا ، تشكلت حركة ٦ إبريل وقررت دراسة كافة أشكال الثورة والاحتجاج في كافة بلدان العالم متمردة على أسلوب حركة كفاية والقوى السياسية في مصر .

ونظمت الحركة في يوليو من عام ٢٠٠٨ مسيرة على كورنيش الإسكندرية، ورفعوا الأعلام المصرية وغنوا بعض الأغاني الوطنية، حتى فوجئوا بحصار قوات الأمن المركزي لهم وإلقاء القبض على بعضهم، وهروب البعض عن طريق الشوارع الجانبية بالمنطقة.

وتعرف الحركة نفسها بأنها "مجموعة من الشباب المصري الذين لا ينتمون إلى أي تيار سياسي ويسعون لإحداث تغيير سياسي".ومن ثم فهي إطار يمتد ليضم شباب مسيسين ومستقلين كأعضاء من حركة شباب من أجل التغيير"شباب كفاية " وإتحاد شباب الغد إلى جانب مشاركة مجموعات من الناصريين وشباب حزب العمل. ولكن سرعان ما خرجت منها المجموعتان الأخيرتان بسبب الاختلافات السياسية والإيديولوجية .

وللحركة دور كبير في الحشد لثورة ٢٥ يناير حيث قامت بتوزيع أكثر من ٥٠ ألف منشور يشرح طلبات الدعوة للنزول في هذا اليوم ، كما قامت بحملات تعريفية بالمناطق الشعبية لتوعية الناس بحقوقهم القانونية والاجتماعية. ثم شاركت في تأسيس ائتلاف الثورة . (٢)

الحملة الشعبية لدعم البرادعي

وهي مجموعة على الفيس بوك تبنت حملة لتنصيب البرادعي رئيسا لمصر في انتخابات ٢٠١١ الرئاسية ، وقد تشكلت أوائل عام ٢٠١٠ بالتوافق مع عودة البرادعي للقاهرة وانتهاء فترة ولايته كمديرا

للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقامت الحملة بالمشاركة في العديد من الفعاليات العامة ولقد نشطت هذه المجموعة الشبابية بعد تأييد البرادعي دعوة التظاهر السلمي وشاركت بفاعلية في التظاهر يوم ٢٥ يناير ، وهي حركة ذات توجهات ليبرالية..

وهي بخلاف حركة أخرى هي الجمعية الوطنية للتغيير"مما سنغير" المؤيدة أيضا للبرادعي ، والتي تضم عددا كبيرا من الشباب علي مستوي محافظات الجمهورية . وقامت بجمع التوقيعات علي بيان التغيير والذي يتضمن سبعة مطالب دعا إليها البرادعي لإجراء انتخابات نزيهة قبيل الانتخابات البرلمانية التي جرت في نوفمبر ٢٠١٠ وأيدته في ذلك العديد من القوى السياسية وفي مقدمتها الإخوان .ولقد نجحت الحملة في جمع ما يزيد عن مليون وربع المليون توقيع .

الحركة الشعبية الديمقراطية للتغيير(حشد)

وهي حركة اشتراكية ثورية تسعى لتحقيق التغيير من منظورها الخاص، فهي ترى أن المثقفين والسياسيين جزء من قوي التغيير، ولكن القوة الحقيقة تكمن في الملايين من الطبقات الشعبية في الحقول والمصانع والأزقة والنجوع حينما تتحد وتنظم صفوفها وتمتلك رؤية ثورية للتغيير تقوم على طرح سياسات بديلة في مواجهة سياسات قائمة بداية من رفض التمديد والتوريث وتحرير مصر من الفساد واستبداد الحاكم وتحرير مصر من طغيان واستغلال رأس المال وإعادة توزيع الثروة والدخل القومي بما يضمن حياة كريمة لكل

أسرة مصرية وتحرير ملايين الشباب والشابات من جحيم البطالة والعنوسة كما تطالب كذلك بتحرير البلاد من القبضة الأمنية والطوارئ والقوانين المقيدة للحريات وتحرير أقباط مصر من كل سياسات التمييز وتحرير عمال مصر من سطوة اتحاد العمال الحكومي .

روابط الأندية الرياضية (الالتراس)

منذ الإعلان عن تأسيسها في مصر ، أثارت روابط مشجعي كرة القدم المعروفة بـ«الألتراس» الكثير من الجدل بسبب العداءات المتبادلة بين روابط مشجعي الأندية الكبرى في البلاد ، وتلك الروابط وقوات مكافحة الشغب خلال مباريات دوري كرة القدم.

وتحظى «ألتراس أهلاوي» وهي رابطة مشجعي نادي الأهلي الأكثر جماهيرية في مصر بشهرة نظرا لانتشارها الواسع في معظم محافظات البلاد وكونها أولى الروابط التي تأسست عام ٢٠٠٧، وأولى الروابط التي استخدمت شبكات التواصل الاجتماعي لبث بياناتها، ووصل عدد المتابعين للصفحة الرسمية على موقع «فيس بوك» أكثر من ٧٠٠ ألف متابع.

وتعني كلمة «ألتراس» وهي كلمة لاتينية: «الفائق»، وظهرت للمرة الأولى في أربعينات القرن الماضي في دول أميركا الجنوبية، ودخلت

متأخرة إلى دول شمال أفريقيا، والغالبية من أعضائها من الشبان والصبية شديدي الحماس لأنديتهم.

واعتادت «ألتراس أهلاوي» وغيرها من الروابط مساندة كل فرقها في مبارياته داخل البلاد وخارجها، ولا تقتصر المساندة على مباريات كرة القدم بل امتدت إلى معظم الألعاب الجماعية الأخرى.

وتتميز هذه الروابط بمؤازرة الفريق طوال وقت المباريات بغض النظر عن نتيجة المباراة كما أن لديها مجموعة كبيرة من الشعارات والأغاني التي تساند الفريق، واشتهرت أيضا بالأغاني الموجهة ضد الشرطة، ومؤخرا رفعت في مصر شعارات ثورة ٢٥ يناير.

وتستخدم تلك الروابط الألعاب النارية المعروفة بـ«الشماريخ»، و«البراشوت»، في الاحتفال بتسجيل الأهداف وتحقيق الانتصارات، لكنها أحيانا تلقيها خلال سير المباريات كنوع من الاحتفال أو الاحتجاج، وهو ما أدى لصدور قرار من اتحاد الكرة في البلاد بمنع دخول الألعاب النارية إلى المدرجات وتغريم الأندية التي يقوم مشجعوها باستخدام تلك الألعاب النارية.

واشتبكت مجموعات الألتراس في كثير من الأحيان مع أفراد الشرطة وهاجمت سياسة وزارة الداخلية ، وكانت تحركاتها واضحة خلال ثورة يناير التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك، كما كان

لأعضائها دور بارز في صد هجوم بلطجية على ميدان التحرير فيما عرف حينها بـ«موقعة الجمل». (٣)

ومن خلال استعراض التنظيمات الشبابية التي صنعت حالة الحراك السياسي والاجتماعي في مصر خلال مرحلة الربيع العربي يمكننا أن نضع أيدينا على النقاط الرئيسية التالية

١- رغم أن حقبة حكم الرئيس السابق مبارك اتسمت باستقطاب قوى المعارضة الشرعية وتحويلها إلى مجرد ديكور ديمقراطي ، إلا أن كثير من الحركات الشبابية خرجت من عباءة هذه القوى التقليدية وانقلبت على منهج قياداتها وعلى النظام الذي تحالفت معه هذه القيادات.

٢- بالرغم من أن التيار الإسلامي كان الفصيل الأشد معارضة للنظام السابق والأكثر تنظيما في خصومته في ممارساته السياسية قبل الثورة إلا إن شباب هذا التيار لم يكونوا المبادرين بشكل أساسي لقيام هذه الثورة ، وإن كانوا شاركوا فيها بقوة في مراحل تالية.

ومن هنا نخلص إلى نتيجة مفادها أن ما يربط كافة هذه الحركات الاحتجاجية التي تعددت أشكالها وأنماطها وتوجهاتها الفكرية والتي كان لها دور محوري في إشعال ثورة ٢٥ يناير هو أنها كلها جاءت من خارج الإطار السياسي الرسمي وأنها تجاوزت ميادين وأدوات العمل السياسي التقليدي. فهي لم تأت – بطبيعة الحال – من رحم الحزب

الحاكم، ولم تنشأ برعاية أي من الأحزاب السياسية القائمة، ولم تهيمن عليها أي من القوى السياسية الفاعلة في المجتمع كالإخوان المسلمين مثلاً، ولم تحتوها أي من المؤسسات المجتمعية القائمة بالفعل كالنقابات مثلما حدث في ثورة تونس، وإنما جاءت كافة هذه الحركات من خارج المنظومة السياسية بمختلف عناصرها ومكوناتها، وأثبتت عجز العملية السياسية التي كانت قائمة في مصر برمتها، وهو ما يعتبر نتيجة مباشرة لما شهدته مصر من تجريف منهجي للسياسة وتهميش متعمد للقوى المعارضة للنظام وإقصاء مقصود للسياسة من حياة المصريين. ومن اللافت أيضاً أن هذه الحركات لم تتبن خطاباً دينياً أو طائفياً وإنما تحركت على أرضية وطنية خالصة جامعة لكل عناصر المجتمع ومكوناته تحت لواء واحد هو مصلحة البلاد وكرامة العباد.

ولكن ورغم الزخم الملموس الذي أحدثه نشاط هذه الحركات الاحتجاجية المختلفة، إلا أن ذلك لم يكن كفيلًا بإشعال الثورة بمفرده، فكان الأمر يحتاج لأحداث أخرى، بعضها محلي وبعضها إقليمي حتى تتولد قوة الدفع اللازمة لإزاحة النظام السابق. وكان أول هذه التطورات هي عودة الدكتور محمد البرادعي الحائز على جائزة نوبل للسلام إلى مصر بعدما أنهى فترة ولايته الثالثة كمدير عام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتبنيه لقضية الإصلاح في مصر ودعوته لإجراء مراجعة شاملة للأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في

البلاد. وقد أحدثت عودة الدكتور البرادعي أثراً كبيراً على الساحة السياسية في مصر، فقد حركت المياه الراكدة، وحيّدت ما كان يروج له النظام بعدم وجود بديل للحزب الوطني وأنه لا توجد شخصيات لديها الخبرة والقدرة على قيادة مصر إلا ما يقدمه الحزب، كما وفر الدكتور البرادعي بقيمته شخصية ورمز يمكن لكافة الطوائف السياسية في مصر أن تلتف حولها وأن تكون جبهة موحدة وصلبة تتصدى للنظام. (٤)

٣- هنا لا نغفل دور شبكات التواصل الإجتماعي في تكوين هذه الحركات والتجمعات والروابط ، والمساهمة في زيادة قوتها وتأثيرها وعجز الأجهزة الأمنية في التعامل معها ، فمع هذه الشبكات لم يعد هناك حاجة لتوفير مقر ، كما يمكن من خلال التنكر وإخفاء الشخوص وبالتالي عدم تعرضهم للملاحقات الأمنية ، وفي مصر تحديداً هناك انتشار واسع وشهرية كبيرة لهذه المواقع فقد أوضح التقرير الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بعنوان "من الأنترنت إلى التحرير" أن ٢.٣ مليون ناشىء وشاب في مصر يمثل ٧.٥ ٪ من إجمالي النشء والشباب المصري يستخدمون الإنترنت، وترتفع نسبة الذكور المستخدمين للانترنت لتصل إلى نحو ١١ ٪، بينما تنخفض نسبة الإناث المستخدمات للانترنت إلى نحو ٣.٩٪.

وأشار التقرير إلى أن موقع الفيس بوك تأسس عام ٢٠٠٤ ، واستطاع خلال ٧ أعوام أن يحتل المركز الثاني عالميا من حيث معدل التردد ، وذلك بعد محرك البحث الشهير جوجل. ويبلغ عدد مستخدمي الفيس بوك حول العالم نحو ٣٥٥ مليون مستخدم، ويصل نصيب مصر من المستخدمين إلى نحو ٦.٧ مليون مستخدم مقارنة بنحو ١٥٤.٩ مليون مستخدم في الولايات المتحدة.

وقد بلغ متوسط عدد الساعات التي يقضيها النشء والشباب المصري على الانترنت في الاسبوع نحو ١٢.٣ ساعة ، ويرتفع هذا العدد لدى الذكور ليصل إلى ١٢.٩ ساعة ، ويزداد متوسط عدد الساعات مع ارتفاع المستوى الاقتصادي ، ويعد المنزل هو أكثر الاماكن التي يستخدمها النشء والشباب للدخول على عالم الانترنت.
وبالنسبة لمرتادي النت في مصر يأتي الفيسبوك في المرتبة الأولى كأكثر المواقع ارتياداً من قبل المصريين ، ويأتي محرك البحث جوجل في المرتبة الثانية ، وجاء يوتيوب في المركز الثالث ، بينما جاء تويتر في المرتبة رقم ٢٦وفقا لتفضيلات المصريين على شبكة الانترنت .

وتصل نسبة مستخدمي الفيسبوك بالفئة العمري الأقل من ٢١ سنة في مصر إلى ٣٤.٦٪ من إجمالي المستخدمين .

المصادر

١- جاد الكريم ولاء ، الحراك السياسي الحراك السياسي للشباب المصري حالة واقعية ورؤية استشرافية، ورقة مقدمة في مؤتمر : المجتمع المدني في الدول العربية ودوره المنظور في مرحلة ما بعد الربيع العربي ، ص٢٠

٢- ٦ أبريل.. قصة نجاح وصمود بدأت بفكرة خليك في البيت ، موقع مصراوي

٣- الشرق الاوسط الاحد ١٦ ربيع الاول ١٤٣٤ هـ ٢٧ يناير ٢٠١٣ العدد ١٢٤٧٩

٤- شريف بسيوني محمود ، محمد هلال ، الدولة المصرية الثانية ، ص٣٨

الفصل الخامس
مقدمات ثورة ٢٥ يناير
قراءة في سياقات الثورة ومسبباتها

إن من أبرز الأسباب المتراكمة التي أدت لثورة ٢٥ يناير ، إهمال الحكومات المصرية المتعاقبة الرأي العام وقراءة منحنياته وقياسه واتخاذه هاديا ومرشدا لها في وضع سياساتها العامة ، ومع ارتفاع الأسعار و ضعف الأجور زادت الوقفات الاجتماعية والمطالبة بزيادة الأجور لمواجهة المتطلبات الضرورية للحياة ، فكانت مؤشرا صادقا لسخط الجماهير التي سارعت إلى المشاركة في الثورة حتى وإن كانت قد بدأت لأسباب سياسية ، ويمكن تعداد الأسباب الدافعة إلى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى أسباب اجتماعية واقتصادية و أخرى سياسية ، وأهمها الآتي :

شرعنة الفساد:

لقد تعددت أوجه وأشكال الفساد في مصر، وعايش كل مواطن مظاهره في تعاملاته اليومية مع العديد من الأجهزة والدواوين الحكومية، كما تناولته وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والعديد من الأعمال الفنية على مدار الأعوام فكشفت عن الكثير من فضائحه وسلطت الضوء على ممارساته التي ارتكبها بعض من المسئولين الحكوميين أثناء تأدية وظائفهم ومسئولى الحزب الحاكم، كما تناولته العديد من التقارير والبحوث الأكاديمية. وامتد الفساد من الأعمال الإدارية البسيطة لأجهزة في الدولة إلى قرارات هامة مرتبطة باستغلال وتوظيف المال العام .

وقد حددت تقارير مؤسسة الشفافية الدولية، وهى من أبرز المنظمات العاملة في مجال مكافحة الفساد، أهم الأنشطة الحكومية التى شهدت مخالفات إدارية، والتي جاء في مقدمتها المشتريات الحكومية، وإساءة استغلال وتبديد المال العام وممتلكات الدولة، واتخاذ قرارات إدارية لتحقيق منفعة لأشخاص أو جهات بعينها، ودفع رشاوى للحصول على استثناءات من اللوائح أو لإنهاء إجراءات إدارية، وللتعيين في الوظائف الحكومية. ولم تسلم السياسة هى الأخرى من الفساد، فشاع ما يعرف بـ "شراء الأصوات " خلال الانتخابات، وانتشرت معلومات حول قيام الدولة بـ "تفصيل القوانين" لخدمة مصالح أفراد بعينهم، كما تردد أن مسئولين حكوميين سهلوا لأشخاص مقربين من السلطة الاستيلاء على المال العام والاستحواذ على مؤسسات وأراضي مملوكة للدولة بأثمان بخسة. ولهذا كله تكرر قبوع مصر في مراكز متأخرة في تصنيفات المؤسسة لمعدلات الفساد العالمية .(١)

وفي السنوات الأخيرة من حكم مبارك استشرت ظاهرة الفساد بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الدولة المصرية الحديثة ، ومن أبرز أسباب ذلك هو أن سيادة القانون لم تكن تحترم بشكل كبير، فقد تم إصدار قوانين تخدم صالح فئات معينة على حساب الصالح العام ، كما أن تنفيذ القانون والأحكام القضائية كان يحكمه في كثير من الأحيان النفوذ السياسى والقدرة المالية للشخص والسمة الغالبة لطول إجراءات المحاكم ، كما حدث كثيرا أن هرب البعض إلى الخارج قبل المحاكمة خاصة الأشخاص الذين كانوا مقربين من

السلطة . وهذه الممارسات أدت إلى اهتزاز القانون في أعين الناس وأصبحوا لا يتوانون في كسره والتحايل عليه ، لأنهم أصبحوا ينظرون إليه على أساس أنه ما هو إلا وسيلة لحماية أصحاب النفوذ. كما ساهم ضعف الرقابة في الأجهزة الحكومية والبيروقراطية الحكومية وتعقد الاجراءات في لجوء البعض إلى الرشوة لتسهيل أعمالهم . (٢)

كما انتشرت الرشوة في معظم المصالح والهيئات الحكومية حيث أصبحت هي الوسيلة السائدة في قضاء المواطنين لمصالحهم الاساسية ، واستشرت ظاهرة سوء استخدام موارد الدولة من قبل بعض موظفي الدولة لتحقيق المصالح الشخصية، واستغلال نفوذ بعض المسئولين لابرام صفقات غير مشروعة وتحقيق مصالحهم ومصالح معارفهم الأمر الذي أدي الي إهدار المال العام والاختلاس وسلب حقوق المواطنين وإضاعة ثروات البلاد من أراض وممتلكات عامة، وقد قدرت منظمة النزاهة المالية الدولية وهي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي أن متوسط حجم التدفقات غير المشروعة للخارج في مصر خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ بلغ نحو ٦,٤ مليار دولار سنويا ، وأعلنت المنظمة أن مؤشر الفساد لسنة ٢٠١٠ وضع مصر في المرتبة ٩٨ من أصل ١٧٨ بلدا مدرجا في التقرير ، وفي عام ٢٠٠٩ جاء ترتيب مصر ١١٥ على مستوى ١٨٠ دولة في العالم متراجعا عن عام ٢٠٠٧ والذي كان ١٠٥ وعام ٢٠٠٦ والذي كان ٧٠ . كما درجت مؤسسات دولية عديدة على تحذير منظمات دولية ودول من انتشار الفساد في مؤسسات الدولة مثل تقرير وزارة التجارة الأمريكية الذي يحذر الشركات ورجال الأعمال الراغبين في الاستثمار في مصر من انتشار الفساد في الحكومة المصرية.

وفي السنوات الأخيرة قبل الثورة أثير في وسائل الإعلام قضايا أثارت الرأي العام مثل قضية الانحرافات ، التي شابت قرارات العلاج على نفقة الدولة والمبيدات الزراعية المسرطنة وما نشر في خلال نظر قضية مقتل إحدى الفنانات وما نشر عن بذخ في الإنفاق عليها تجاوز عدة ملايين ، من رجل أعمال شهير ، وقضية " مدينتي" التي فجرت هي وغيرها استيلاء رجال الأعمال على أراضي الدولة بدون وجه حق وبالتواطؤ مع الحكومة في كثير من الأحيان، وإحساس المصريين بأن أراضيهم قد تناهبها الانتهازيون والمحيطون بالنظام ، إذ لم يحدث في تاريخ الدول الحديثة من يشترى أراضي الدولة بأبخس الأثمان ليعيد تدويرها وبيعها بعد ذلك بأسبوع أو بشهر بثمن يعادل ألف ضعف . (٣)

لقد قرر الحكم أن يتغاضى عن الفساد والرشوة حتى صار قاعدة حياة ومنهج بلد بكامله فلا يمكن أن يتم إنجاز شئ في مصر بدون رشوة ،ولم تعد الرشوة في المصالح الحكومية الصغيرة فحسب بل في كل مراكز الدولة من العدالة وحتى الجامعات والمدارس وكليات الشرطة والعسكرية وطلبات التوظيف بل والتوزير أيضاً .. كل شئ طالته الرشوة ووصلت إلى إتاوات الفساد والإثراء غير المشروع ، وصار كل هذا عادياً وغير مستغرب ولا مستنكر ، حتى أن مبارك نفسه في إحدى خطبه قال " إن عساكر المرور بياخدوا فلوس من أصحاب العربيات أصلهم غلابا ح يعملوا إيه " (٤)

لقد ترك النظام السابق التاس تحل مشاكلها المالية بالسرقة الناعمة والرشوة المقننة والمقنعة ، وتركوا أساتذة الجامعات والدكاترة والموظفين الكبار يورثون أولادهم حتى لا يملك أحد شجاعة رفض التوريث بل ويكون القبول به طبيعياً ، ثم أغرقوا الأحزاب في الفساد وتركوا زعاماتها تغرق في الإغراءات والهبات لأن فساد هؤلاء يقوي فساد الحكم ويقتسم معه اللعبة .

لقد أصبح المواطن المصري محاصرا بالفساد من كل جانب ، فقد صارت الرشوة هى القاعدة اليومية للتعامل في أي مصلحة أو هيئة للحصول على الحقوق القانونية والرسمية .

تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

حاول نظام مبارك في ظل العجز عن تنمية ايرادات الدولة ، اللجوء إلى المجتمع ليستقطع منه موارد أكثر فأكثر ، وتكشف الوسائل التى اتبعتها الدولة لتنمية إيراداتها عن ميل واضح للجباية، فتحولت مصر إلى دولة جباية فهى تقاتل من أجل زيادة ما تستقطعه من المجتمع حتى ولو كان ذلك بطرق غير دستورية وحتى لو أدى ذلك إلى الإضرار بالأنشطة الاقتصادية ، وفرض ضرائب باهظة على المواطنين ، هذا في الوقت الذي أحكم فيه النظام على النقابات والاتحادات التى تمثل الفئات الاجتماعية ، فتحولت هذه الاجهزة بدلا من تمثيل قطاعات معينه والدفاع عنها أصبحت أداة للتحكم فيها من قبل النظام . (٥)

كما ارتفعت مستويات الاسعار في مصر بشكل مبالغ فيه أدي إلى أن أصبحت فئة عريضة من المواطنين غير قادرة على تلبية احتياجاتها اليومية الأساسية الأمر الذي أدي إلى ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني ، كما ارتفعت معدلات البطالة خاصة بين الشباب من حملة الشهادات الجامعية وعدم قدرتهم على الحصول على وظيفة تتناسب ومؤهلهم الدراسي. واتسع التفاوت في مستويات الأجور بمختلف قطاعات الدولة الأمر الذي أدي إلى شعور الكثير من العاملين في جهات مختلفة بعدم تحقيق العدالة في توزيع الأجور بالاضافة إلي انتشار الوساطة والمحسوبية.

وبحلول أواخر ٢٠١٠ كان حوالى ٤٠ ٪ من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر أي يعتمدون على دخل قومى يعادل حوالى ٢ دولار في اليوم لكل فرد ويعتمد جزء كبير من السكان على السلع المدعومة.

ويرجع الاقتصاديون أسباب تنامى الفجوة بين الأغنياء والفقراء إلى التوزيع غير العادل للناتج القومى فقد توسع دور القطاع الخاص كبديل عن القطاع العام ، لكن الملاحظ أن القطاع الخاص أهمل تماما البعد الاجتماعى للتنمية وقصر نشاطه على القطاعات الخدمية والتسويقية وأنشطة الاستيراد وظهرت طبقة اجتماعية مصالحها تتعارض مع وجود صناعات وطنية ، ولقد حصل القطاع الخاص على ما يعادل ٧٥ ٪ من إجمالى إقراض البنوك المصرية علاوة على الاستثناءات والإعفاءات الضريبية . وانحسر دور القطاع الحكومي في

أن يكون دورا تكميليا أو تسهيليا أو تخديمياً للقطاع الخاص، إذ لم يزد الإنفاق الاستثماري الحكومى عن ١٠ ٪ من إنفاق الموازنة.

وبالرغم من أن الاقتصاد المصري نما بشكل جيد إلا أن أغلب المصريين لم يشعروا بأنهم قد نالوا حصتهم العادلة من نتيجة هذه النمو. وبدلا من ذلك رأوا رجال أعمال أثرياء لهم علاقات بالحزب الحاكم تخولهم اغتراف ثروات البلاد.

ولا ينكر منصف انه في عهد الرئيس الأسبق اتسعت الهوة أو الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون اتساعا مهولا. و لو أن أموال الأثرياء صرفت في داخل مصر لخلق وظائف جديدة أو منتجات جديدة لهان الأمر. لكنها للأسف كانت تنفق على المظاهر والأبهة في الوقت الذي يقف المواطن في طابور الخبز ، وفي الوقت الذي يجنى فيه عدد كبير من النخبة الرأسمالية دخولاً ضخمة دون عناء ، لا يجد الموظف العام أو العامل العادي قوت يومه أو قوت عياله فهل هناك ما يبعث على الثورة أكثر من ذلك؟ فضلا عن أن معظم هذه الأموال قد هربت إلى بنوك أوروبا والشرق الأوسط ، فحرمت الجماهير من فرصة عمل ، بإعادة استثمار هذه الأموال داخل الدولة.(٦)

كما صدر تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يقول أن ١٢ مليون نسمة يعيشون بلا مأوى؛ مما يدفعهم للمعيشة في المقابر والعشش والجراجات والسلالم والمساجد. وقال التقرير أنه توجد في مصر ١٠٣٢ منطقة عشوائية في جميع المحافظات. وأشار التقرير إلي أن معظم هؤلاء مصابون بأمراض الصدر والحساسية

والأنيميا والأمراض الجلدية. وتقرير آخر صادر عن لجنة الإنتاج الزراعي بمجلس الشورى أكد أن ٤٥٪ من سكان مصر تحت خط الفقر ووفقا لتقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة، ووصف التقرير هؤلاء الفقراء بأنهم جوعي ومرضي. وأشار التقرير إلي تعرضهم لكل أنواع الحرمان من الغذاء والمأوى والتعليم الجيد والرعاية الصحية الكاملة. وأوضح التقرير أن شريحة الفقراء في مصر تمتد وتتسع كل يوم، وبخاصة بعد استمرار سياسة فرض المزيد من الرسوم التي يتحملها الفقراء وحدهم .

وفي ديسمبر2007 ، صدر تقرير من منظمة الصحة العالمية يؤكد أن مصر ثالث دولة في العالم كأكبر سوق لتجارة الأعضاء البشرية .كما صدر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في 5 ديسمبر2007 ، والذي يؤكد أن ١٤ مليون مصري تحت خط الفقر وأن ١٪ من الأغنياء يسيطرون علي نصف الثروات، وأن نسبة الفقراء في البلاد تصل إلى ما يقرب من ٥٥٪ من الشعب المصري، كذلك، أكد تقرير التنمية البشرية، الصادر عن الأمم المتحدة في 13 مايو 2008بعنوان: «العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني»، أن ٥ ملايين مصري تحت خط الفقر يعيشون بأقل من دولار يوميا. وحذر التقرير أيضا من تلاشي الطبقة الوسطى في ظل انخفاض معدل الأجور وعدم وجود سياسات فاعلة للحد من نسبة الفقر.

قمع الأجهزة الأمنية :

سيبقى في سجل الرئيس السابق مبارك أنه حكم بقانون الطوارئ طيلة سنوات حكمه وسجن عشرات الآلاف من السياسيين وأعدم العشرات بأحكام عسكرية غير قابلة للإستئناف وهو صاحب أعلى رقم في عدد المعتقلين وأكبر عدد من الشخصيات التي أعدمها ، فضلا عن كثيرين ممن ماتوا قتلاً على أيدي الشرطة سواء اقتحامات أو قبض أو تحت التعذيب في الأقسام والمعتقلات وذلك بالإضافة إلى ممارسة التعذيب بشكل منظم ويومي وعادي في السجون والأقسام . وقد دأبت الحكومة المصرية بلا هوادة على تعذيب خصومها السياسيين واشتد هذا التعذيب بعد مقتل أنور السادات وصار ظاهرة واضحة وسمة أساسية للحكم في مصر وأسلوباً رئيسياً لإدارة شئون البلاد . وفي أكتوبر ١٩٩١ أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرها الشهير: "مصر عشر سنوات من التعذيب"، قالت فيه : "مازال تعذيب المعتقلين السياسيين مستمراً في مصر بعد ١٠ سنوات من فرض حالة الطوارئ في أكتوبر ١٩٨١".

وقالت أيضا: "ومازال المعتقلون السياسيون المحتجزون بموجب قانون الطوارئ يتعرضون للتعذيب في مراكز مباحث أمن الدولة في القاهرة وغيرها من مدن مصر ، وورد أن أكثر وسائل التعذيب البدني شيوعاً الضرب والتعليق في أوضاع ملتوية، وتوجيه الصدمات الكهربائية لمناطق حساسة في الجسم وعادة ما يكون الضحايا معصوبي العينين ومن ثم يعجزون عن تحديد هوية من يقومون بتعذيبهم .

وفي السنوات الأخيرة من حكم مبارك استشرت ظاهرة القمع والتعذيب وتوحشت الأجهزة الأمنية، وتغول رجال الأمن ، وتنامى الإحساس لدى بعض الأجهزة الأمنية بأنها غير ملزمة بإتباع القانون واحترام مقتضياته وإجراءاته، وإنه يمكن الافتئات على أي من الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين باسم حماية الاستقرار في البلاد، والذي تحول في كثير من الأحيان من حماية الوطن إلى حماية النظام. كما أفرزت هذه الظاهرة ثقافة في أوساط بعض رجال الأمن بأنه لا حدود لما يمكن أن يتخذوه من إجراءات أثناء التحقيق مع من يشتبه في تورطهم في أعمال إجرامية دون أن يحاسبوا أو يسألوا على ما يقترفونه من خروقات لحقوق المشتبه فيهم أو المتهمين. وهو ما أدى كله إلى وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، والتي تمثل أفظعها في انتشار التعذيب وسوء المعاملة في الدوائر الأمنية واحتجاز الآلاف من المواطنين واعتقالهم تعسفياً. وقد تركت هذه الممارسات أثرها السلبي الملموس على المستوى الاجتماعي، والتي تعد من أبرزها اهتزاز، بل وانهيار، ثقة واحترام المواطن للمؤسسة الأمنية. كما خلق أداء بعض الأجهزة الأمنية، شعوراً ونزعة انتقامية لدى شريحة كبيرة من المصريين المهمشين والمستضعفين وممن كانوا مصنفين كخصوم سياسيين للنظام تجاه جهاز الشرطة بأكمله .

لقد تحولت الشرطة في عهد مبارك من مهام حماية الملكيات الخاصة والنظام العام إلى حماية النظام السياسي من منافسيه ، وكان في قمة جهاز الشرطة جهاز مباحث أمن الدولة وهي تسمية غير دقيقة لهذا

الجهاز إذ أن وظيفته كانت حماية النظام وليس الدولة ، وأصبحت عقيدة هذا الجهاز هى المزج التام بين الدولة والنظام وإخفاء كل الحدود بينهما ، وهذا أدى إلى أن الشرطة في عهد مبارك كانت تقوم بحماية النظام على حساب الدولة في كثير من الأحيان ، فحين تتغاضى الشرطة عن ملاحقة الفاسدين من الموظفين العموميين لأنهم مخلصين سياسيا للنظام التسلطي القائم آنذاك ، فهي هنا تساهم في انهيار كفاءة جهاز الدولة . (٧)

وقد تعددت في السنوات الاتهامات الموجهة لجهاز الشرطة من انتقاص لحقوق المواطنين وانتهاكات لحرياتهم الاساسية ومن أبرز هذه الانتهاكات وفاة الشاب المصري خالد سعيد بسبب تعذيبه على يد الشرطة الأمر الذي دفع بكثير من الشباب المصري إلى تبنى الدفاع عن تلك القضية على صفحات الإنترنت من خلال انشاء صفحات على مواقع التواصل الاجتماعى مثل الفيس بوك وتويتر وقد استخدمت تلك الصفحات في الدعاية لثورة ٢٥ يناير وتنظيمها وحشد الشباب للخروج والتعبير عن غضبهم.

ولم يعد لدى المصريين الثقة في القضاء لاسترداد حقوقهم ، ولم يكن طول فترة التقاضى هو المصدر الوحيد لتراجع ثقة المواطن المصري في فاعلية القضاء كأداة لصون الحقوق وإنفاذ القانون، وإنما ازداد الأمر تعقيداً عندما واجه المصريون ظاهرة عدم تنفيذ الأحكام القضائية البائة والواجبة التنفيذ. ورغم عدم نشر إحصائيات أو تقارير رسمية تبين أعداد وأنواع الأحكام غير المنفذة في مصر خلال السنوات

الأخيرة، إلا أنه لا يخفى على أحد عاش في مصر في السنوات الأخيرة واحتك بالمشاكل التي يتعرض لها المواطنون أن ظاهرة عدم تنفيذ الأحكام القضائية أصبحت واقعاً ملموساً عايشه المصريون جميعاً. والملاحظ أن الأحكام التي ظلت حبراً على ورق تعددت أنواعها وامتدت لتشمل أحكام صادرة في قضايا مدنية وجنائية وإدارية بمختلف محافظات الجمهورية، وهو ما يعني أن الأمر لم يقتصر على القضايا المتصلة بالشأن العام أو بملفات سياسية قد يكون للدولة وللنظام مصلحة في تجاهل تنفيذها الأحكام الصادرة بشأنها، وإنما تحول إلى ظاهرة عامة تتمثل في التراخي والإهمال الجسيمين في تنفيذ الأحكام القضائية، بل وربما في بعض الأحيان ارتباط الأمر بفساد حال دون تنفيذ أحكام تُضر بمن كانوا ذو نفوذ أو على اتصال بمن كانوا في السلطة.

وقد أدى استمرار فرض حالة الطوارئ في البلاد إلى توسع سلطة جهاز الشرطة وممارساته غير الإنسانية كما قيدت الانشطة السياسية مثل: تنظيم المظاهرات والتنظيمات السياسية غير المرخص بها كما اصبح للشرطة الحق في أن تحجز أي شخص لفترة غير محددة لسبب أو بدون سبب واضح كما لا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه وتستطيع الشرطة أن تبقيه في السجن دون محاكمة وقد استمرت حالة الطوارئ ثلاثين عاما في مصر. (٨)

وقد دأبت الحكومات المتعاقبة على مد العمل بقانون الطوارئ . فكل عامين يأتي الموعد السنوي المحدد بتمديد حالة الطوارئ وتخرج مصر

إلى الشوارع لتقول لا لمد حالة الطوارئ ومع ذلك يصر الرئيس ونظامه ومجلس شعبه على مخالفة رأى الشعب وتمديد حالة الطوارئ وكأن شعبا بأكمله لم يعترض أو لا وجود له. وربما يكون قانون الطوارئ هو السبب الأكبر لسخط الناس . فعلى أساسه تتم الاعتقالات ويشعر المواطن المصري دائما بأنه تحت رحمة ضباط أمن الدولة .

تسارع وتيرة مخطط التوريث :

يعد هذا السبب من أهم أسباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فلقد قامت هذه الثورة في وقت كان التحضير فيه لتوريث منصب رئاسة الجمهورية على قدم وساق والظروف والتحركات كانت تنبئ بتمرير تلك الخطة ببساطة ويسر لكون مفاتيح التشريع مضمونة وكلها تدين بالولاء لأسرة الرئيس . فالأغلبية الكاسحة لمجلسى الشعب والشورى بتكوينيهما قبل الانتخابات بيد الحزب الوطنى . والرأي العام العالمى يبدو أنه لا يعارضه، إذن فقضية التوريث محسومة إلى حد كبير ولم يكن يبقى عليها سوى الخطوة الأخيرة وهي تعيين الابن رئيسا الجمهورية خلفا لوالده في انتخابات شكلية كتلك التي دأبت عليها مصر في الحقب الفائتة .

وقد بدأ نجم جمال مبارك في الظهور في عام ١٩٩٨ ، وعرف بأنه رئيس جمعية المستقبل ، ثم تزايدت التغطيات الإعلامية حوله وحول الجمعية ، وعرف بمناصب أخرى مثل عضو المركز المصري للدراسات الاقتصادية وعضو المجلس الرئاسي المصري الأمريكي ، وراح يشارك

في الدورات الرياضية الرمضانية ويقدمه الإعلام شخصية محبوبة مقربة من الشباب وعقلية اقتصادية تناقش في الندوات والمؤتمرات قضايا التنمية والمستقبل ، حينها أدرك المراقبين والمهتمين أن قرارا اتخذ وأن ما يجري الآن هو تهيئة الشعب المصري لهذا القرار وهو خلافة مبارك لوالده ، وتزايدت هذه التكهنات بعدما تم إلحاق جمال مبارك بالحزب الوطني عام ٢٠٠٠، ولم يعد يمر أسبوع واحد دون أن ينشر له صورة أو موقف ورأي وغالباً ما تكون بالصفحة الأولى في كل الصحف الحكومية ، وبالطبع تكرر نفى الرئيس ونفى الابن نفسه من أنه هناك سيناريو للتوريث ، وامتلأت الصحف الأجنبية بتعليقات عن تغيير الحرس القديم في الحزب الوطنى الحاكم بوجوه جديدة في مقدمتها جمال مبارك ، فقالت الديلى ستار " نهاية عصر وبداية عصر الوريث " وقالت ليبراسيون "مصر تتجه لتوريث الرئاسة لأسرة مبارك " وتحدثت الواشنطن تايمز عن "الوقت المناسب جدا للقفزة الأعظم لجمال " ..أما مبارك فكرر نفيه لوجود نية للتوريث ، حيث أكد في حديث تلفزيوني عام ٢٠٠٤ أن نظام مصر جمهوري لا توريث فيه للحكم ولا توجد أساساً فكرة لهذا الموضوع " وكان هذا أول نفى من مبارك لفكرة التوريث ، لكن كل الدلال على الأرض كانت تشير إلى غير ذلك .(٩)

وفي السنوات الأخيرة تسارعت وتيرة التوريث ووقف وراءها ليس مبارك وأسرته ورجاله فقط ، بل كانت هناك استثمارات مهولة إقليمية ودولية ومصرية كذلك كلها تريد استبقاء النظام وإن بغير الرجل ،

وكان الخطر كل الخطر من عوامل الإقليم وعوامل الخارج خصوصا الولايات المتحدة الامريكية . (١٠)

وكان الابن وقتها قد بدأ الخروج والظهور على الساحة السياسية ضمن ما سُمى بعملية تجديد شباب الحزب الوطنى، وانطلاقة الفكر الجديد فى أمانة السياسات، كما جرى الاستفتاء على تعديلات دستورية جرى تفصيلها خصيصا على مقاس التوريث سنة ٢٠٠٦، وجرى إقرارها وسط معارضة متزايدة، ورفض شعبى واضح، وقد حدث أن الرئيس «جورج بوش» الابن سأل الرئيس «مبارك» فى الموضوع آخر مرة زار فيها واشنطن فى عهده، ورد عليه الرئيس «مبارك» ضاحكا: «ألم يكن والدك رئيسا ثم جئت أنت هنا بعده؟» - ورد «بوش»: «إن ذلك كان بالانتخاب الحر، وأن هناك فاصلا مدته ثمانى سنوات، من إدارة «كلينتون» باعدت بين رئاسة الأب ورئاسة الابن!».

ومع أن «مبارك» لم يشأ فيما يبدو أن يناقش أكثر مع «جورج بوش»، فإن السفارة الأمريكية أيام تولاها السفير «ريتشاردونى» راحت تتابع جهود التوريث فى القاهرة، وتنقل فى برقياتها وقد أذيع الكثير منها ضمن مجموعة «ويكيليكس»، تكهنات متزايدة حوله، بما فى ذلك أحاديث منقولة عن أصدقاء لـ«مبارك» (الابن)، وكانت أحاديث هؤلاء الأصدقاء صريحة فى أن التوريث قادم لا محالة، ولن يوقفه شيء، ولا حتى ما يبدو من تحفظ المؤسسة العسكرية حياله!!

ومن الأشياء التى أكدت على هذا التوجه هو ما حدث من تثبيت بعض الوزراء فى الحكم لفترات طويلة رغم وجود كثير من الانتقادات التي

وجهت إليهم ، ومع وجود هؤلاء الوزراء في الحزب الوطني كقيادات وهم من أطلق عليهم الحرس القديم ، وهؤلاء كان من مصلحتهم أن يصبح جمال مبارك هو الرئيس ، وكان هناك تجربة سابقة ناجحة وهي تعيين بشار الأسد رئيسا لسوريا خلفا لوالده حافظ الأسد .(١١)

والغريب أن كل هذا يحدث بالرغم من أن جمال مبارك لم يكن يوما طالباً مشتغلا بالسياسة ولم يكن عضوا في اتحاد ولا رابطة ولم يخض انتخابات أبداً ، ومع هذا صعد بسرعة الصاروخ ، وخدمته آلة إعلامية ضخمة لترسيخ صورة ذهنية تضخم في شخصيته وقدراته وإمكاناته . ولقد أثار ذلك امتعاضاً كبيراً فالدولة نظامها جمهوري وليس ملكي أي يتم فيها تداول السلطة بإرادة شعبية وليس بقرارات فوقية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه إذا ما أريد تجديد مؤسسة الرئاسة ومنح الفرصة للشباب ورفدها بحيوية وطموح الشباب وهي الحجة التي نادي بها مؤيدو جمال مبارك ، فإنه يرد عليهم بأن الفرص يجب أن تتساوى لكل الشباب دون استثناء فهنالك الآلاف بل والملايين من أمثال جمال مبارك من الحاصلين على شهادات علمية في تخصصات مختلفة .

إن فكرة التوريث كانت قاصمة ، فقد تحولت الأنظمة الجمهورية إلى أنظمة ملكية أو شبه ملكية يتوارث فيها الأبناء سلطة الحكم ، وهو ما يمثل ردة إلى الوراء فلا هذه الأنظمة انتفعت بمميزات الحكم الجمهوري ولا هي استبقت مميزات الحكم الملكي وإنما أقامت

ديكتاتوريات عسكرية في ثوب جمهوري بعيداً عن النظام الديمقراطي.

ورغم إنكار جمال مبارك مرارا نيته الترشح لرئاسة الجمهورية ، إلا أن كافة الأمور والدلائل كانت تشير إلى عكس ذلك ، وقد نشرت صحيفة اللوموند الفرنسية في ١٣ ديسمبر ٢٠١٠ ، أي قبل الثورة بشهر ونصف تقريبا ُ مجموعة وثائق جديدة تسلمتها حصرياً من ويكيليكس، جاء فيها أن السيناريو الذي يتم تداوله في الأروقة هو أن يتقدم الرئيس مبارك للترشيح في انتخابات الرئاسة لسنة ٢٠١١ ، وسينجح بالطبع، وبعد عامين، سيقوم" الرئيس"، والذي سيكون وقتها قد بلغ الرابعة والثمانين أو الخامسة والثمانين، بالتقاعد لأسباب صحية، وتؤمن المؤسسة العسكرية، والأمن الداخلي، حتى يتأكد من أن الجهتين لن تعترضا على تتويج ابنه الأصغر. وأكدت الوثائق أنه ولفترة طويلة، عمد الدبلوماسيون الأمريكيون المتواجدون في مصر على العمل لخدمة هذا السيناريو التوريثي. وفي سبتمبر ٢٠٠٨ استقبلت السفارة الأمريكية محللا سياسيا مصريا لم يذكر اسمه في الوثيقة في مقر السفارة الأمريكية، وشرح المحلل السياسي للسفيرة الجديدة آنذاك مارجريت سكوبى "أن قاعدة جمال القوية تكمن في مجتمع رجال الأعمال، ولا يمتلك نفس القاعدة في المؤسسة العسكرية ."فالمؤسسة العسكرية، التي" يجب ألا ننسى أنها مركز السلطة في مصر – "حيث أن كل رؤساء مصر جاءوا من المؤسسة العسكرية منذ الإطاحة بالملكية – لا تحب جمال."

وتضيف الوثيقة أنه في ٦ يناير ٢٠٠٨ ، تحدث الرئيس مبارك عن مميزات ابنه المفضل في السفارة الأمريكية قائلا" :هو يسعى للكمال، ومثالي، ودقيق"،" كما أكد الرئيس". ربما يكون دقيقا، لكن ليس فيما يخص وعوده .(١٢)

وتشير برقية سرية أخرى صادرة من السفارة الأمريكية وكشفت عنها وثائق ويكليكس ، أنه في 28 مارس، زار جمال مبارك، بصحبة الكاميرات، منطقة عشوائية في العجوزة القديمة بالجيزة، تقع غرب وسط القاهرة ، وكان بانتظاره وزير الإسكان وأحد حلفائه أحمد المغربي، لقص شريط مشروع جديد لوحدات مساكن منخفضة التكلفة بدعم من مؤسسة شباب المستقبل، وهى مجموعة أسسها في ١٩٩٩، تهدف إلى سد احتياجات الشباب الفقير . ويرى أغلب الملاحظين السياسيين أن المؤسسة تستخدم لتكون مدخلا لجمال إلى الساحة السياسية. وفي نفس اليوم، ظهر جمال في مساء على أحد برامج التوك شو بالقناة الأولى، وهو ظهور غير معتاد، وقد احتفت القناة بالبرنامج منوهة عنه طوال اليوم، كما أعادت بثه في ٢٩ مارس . وفي تصريحاته ركز جمال على عمله لتجديد شباب الحزب الوطني وتعزيز الإصلاح و"الفكر الجديد ."وأنكر ابتعاده عن الاتصال بالعامة، مؤكداً أنه" يستمتع بالنزول إلى الشارع والاستماع للناس ."كما أكد أنه يزور المحافظات بشكل دوري، لكنه يفضل ألا يروج لنفسه حتى لا يفسر الناس تصرفاته بشكل خاطئ " .

وتشير برقية سرية للسفارة الأمريكية إلى أنه لوحظ مؤخرا تناميا في غزوات جمال خارج القاهرة .فقد حل محل والده، بسبب عاصفة ترابية حدثت في القاهرة، ليقص شريط افتتاح مطار جوي بشرم الشيخ، وقد حظى الحدث باهتمام واسع، حيث أنه بدا وكأنه رئيس الدولة.

وتضيف الوثيقة أن ما يؤكد ذلك أنه قد تم إعادة ترتيب المسرح الانتخابي القانوني مع تعدىلات ٢٠٠٥ الدستورية للمادة ٧٦ ، وهي تضمن بأن أعضاء الحزب الوطني الدىمقراطي الحاكم، والذي يهيمن عليه جمال وحلفائه، سيحتفظون بمفتاح الرئاسة، وأن من بين ٢٠ حزب مصري معترف بهم قانونيا، فإن الحزب الوطني هو الوحيد الذي يطابق الشروط المنصوص عليها في التعديلات الدستورية فيما يخص الترشح لرئاسة الجمهورية . وينص القانون وفقا للتعديلات الدستورية على حق الأحزاب التي لديها خمسة بالمائة أو أكثر من مقاعد مجلسي الشعب والشورى فقط في ترشيح رئيس، وقد تم رفع سقف الشروط بالنسبة للمستقلين، حيث يجب أن يحصلوا على تأييد ٦٥ عضوا من مجلس الشعب، و ٢٥ من مجلس الشورى، و١٠ من أعضاء المجالس المحلية لعدد ١٤محافظة من أصل ٢٦ محافظة كحد أدنى. (١٣)

وفي برقية أخرى بتاريخ ٦ آذار ٢٠٠٦ يقول السفير الأمريكى ريتشارديونى " في يوم ما من السنوات الست المقبلة، ستخضع مصر لانتقال السلطة. إنّ أهداف الولايات المتحدة في هذا الانتقال للسلطة

يجب أن تكون تعزيز الانفتاح، لإرساء حكومة تمثيلية تضمن الاستقرار في مصر، والازدهار (...) لجيل مقبل. حالياً، هناك حركة ضئيلة في هذا الاتجاه. إن عاش حسني مبارك (٧٧ عاماً) لينهي ولايته الرئاسية المؤلفة من ست سنوات، أو لم يعش، فإنّ نظامه آخذ في التصلُّب، وابتعاده عن شعبه يتزايد. كذلك فإنّ حكومته الاقتصادية الإصلاحية تفتقر إلى القاعدة السياسية، وتملك رصيداً ضئيلاً خارج دائرة النخبة المصرية. إنّ شعبيّة الحزب الوطني الديموقراطي آخذة في الانحسار، ولا يزال الجيش يتوقّع وراثة الرئاسة. لكنّ الثقة بالنفس لدى «الإخوان المسلمين» تزداد. " وأضاف ريتشارديوني "إن المصريون يريدون الإصلاح، أو على الأقل وقف الجمود. فالخلافات تزداد وتتسارع. والمصريون يهتمّون بعمق لإصلاحات تحسّن من مستوى حياتهم، وهم يصبحون مع الوقت أقل صبراً. غير أنّ الحكومة المصرية مصرّة على وتيرتها الخاصّة: بطء في الإصلاح الاقتصادي، وبرودة في الانفتاح السياسي." (١٤)

وتحكي برقيات «ويكيليكس» نقلا عن السفارة الأمريكية في القاهرة أن أصدقاء مقربين من أسرة مبارك (وقد حذف القائمون على نشر الوثائق السرية أسماءهم عندما نشروها حفاظا عليهم، وإن كانت أسماؤهم قد تسربت فيما بعد) وعندما ألح السفير «ريتشاردوني» على بعضهم بقوله «إنه سمع أن المشير «طنطاوي» شخصيا يعارض التوريث لأسباب كثيرة لدى المؤسسة العسكرية في مصر» ـ كان ردهم وبثقة زائدة «أن «مبارك» يستطيع إعفاء «طنطاوي»

من منصبه في خمس دقائق، وقد قام أحدهم بتذكير السفير الأمريكي قائلا «إن «طنطاوي» ليس أقوى من «أبو غزالة»، وقد رأيتم بأعينكم كيف تمكّن «مبارك» من إعادة «أبوغزالة» إلى بيته عندما أراد ذلك، ولم يستغرق منه القرار جهدا، ولا ترتبت عليه متاعب في القوات المسلحة - كما يردد المتشككون من المُعادين للابن الآن».

على أن الأنباء راحت تتسرب من محيط الرئاسة ذاته، بأن الرئيس أفصح لمن زار إلحاحهم عليه أنه لا يستطيع مجاراة ما يطلبون منه، وأن عليهم تخفيف الضغط لأن المؤسسة العسكرية ليست راضية عن «التوريث»، وهو يقوم بكل ما يستطيع من جهد للإقناع وللتحضير، لكن المقاومة مستعصية، والمسألة ليست بالسهولة التي يتصورها من يلحون عليه بأنه «الآن» لينفذ ما يطلبون، وإلا ضاعت فرصته. وتسربت في محيط الرئاسة قصص وروايات عن مشاجرات علت فيها الأصوات.(١٥)

والمدهش أن الرئيس "مبارك" راوده الإحساس بالتوجس والارتياب، حين وصلت إليه نتائج انتخابات مجلس الشعب الأخيرة أواخر سنة ٢٠١٠، فقد أحس - ربما - أن هناك محاولة لتمرير مخطط التوريث، حتى دون موافقته وحتى أثناء حياته، فقد لاحظ أن حجم الأغلبية التي حصل عليها الحزب الوطني في مجلس الشعب زائد عن الحد، ولعل هذه الزيادة - أوحت لعقله الباطن - أنها تمهيد لتوريث قد يُفرض عليه هو فرضا - وبقرار من البرلمان الجديد عندما يحين موعد اختيار

مجلس الشعب لمرشح الأغلبية للرئاسة فى موعد أقصاه يوليو ٢٠١١.

(١٦)

ويرى بعض المحللين أن فكرة التوريث نشأت في الأصل في ذهن المحيطين بالرئيس قبل أن تنشأ في ذهن الرئيس مبارك أو قرينته أو ابنه ، حيث أن هؤلاء خافوا على مصالحهم ممن سيخلف الرئيس مبارك ، خاصة وأن ترك مهمة اختيار الرئيس الجديد للناس بين مجموعة من المرحشين يمكن أن يؤدي إلى أن يصل إلى منصب الرئيس رجل معاد لهم وهو ما يمكن أن يضع نهاية غير سعيدة لنفوذهم وثرواتهم وربما لحياتهم نفسها ، وهؤلاء هم من أوعزوا وأقنعوا الرئيس وأسرته بمسألة التوريث ، وكان الاختبار الصعب هو كيفية تمرير ذلك على الشعب المصري ، فالشعب المصري تحول من ملكية إلى جمهورية عام ١٩٥٢، فكيف يقبل أن يحولوا حكماً جمهوريا لا يتمتع أصلا باي شرعية مستمدة من ثورة أو من رضا الناس إلى حكم يجري توريثه من أب إلى ابنه فهذا هو الأمر الجديد من نوعه على مصر . صحيح أن القانون كان يخرق في كل يوم مئات المرات والمال العام يسرق لكن أن يرث ابن رئيس الجمهورية رئاسة الجمهورية من أبيه ، دون أن يكون للابن أي ميزة معروفة تجعله أفضل من ملايين غيره من المصريين، بل ودون أن يكون اعتلاء الأب نفسه لهذا المنصب مستنداً لأي مشروعية انتخابات صحية أو استفتاء غير مزور أو حتى مستنداً إلى إنجازات خارجية أو داخلية اكتسبت شعبية واسعة ، هذا هو الأمر البالغ الصعوبة والمستعصي على القبول ،

لكن الأمر من ناحية أخرى كان مسألة حياة أو موت لهؤلاء المحيطين بالرئيس ، فإذا كان الأمر كذلك فإنه يستحق بذل كل نفيس لإتمامه وإن كان من الواجب مراعاة منتهى الحذر والحيطة حتى لا يضيع كل شئ . (١٧)

زواج المال بالسلطة

اقترن مشروع التوريث بظاهرة جديدة على المسرح السياسى المصري منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ألا وهى تولى كبار رجال الأعمال مناصب سياسية قيادية داخل الحزب الحاكم وفى الحكومة. وقد كان لجمال مبارك دور مشهود فى اختيار وزراء المجموعة الاقتصادية والتى كان الكثير منهم من رجال الأعمال، كما اصطحب جمال رجال أعمال آخرين إلى الحزب الوطني الديمقراطي كان أبرزهم المهندس أحمد عز الذي رأس أمانة التنظيم بالحزب.

وأدت ظاهرة تحالف كبار رجال الأعمال مع الحزب الحاكم وتزاوج المال والسلطة إلى نتائج سلبية عديدة، كان أهمها ما تكشف فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير وسقوط النظام، من إضعاف جهود مكافحة الفساد الإداري والمالى فى العديد من مرافق الدولة وأجهزتها، ومن غياب قواعد تحول دون تعارض المصالح مما ساهم فى اتهام العديد من الوزراء والمسئولين باستغلال مناصبهم ومواقعهم للتربح ولتحقيق منافع شخصية لأنفسهم وللشركات التى كانوا يرأسونها أو يمتلكونها أو يساهمون فيها. أما اجتماعياً، فقد أدى تولي رجال الأعمال من ذوي

الملاءة المالية الكبرى للعديد من المناصب المهمة بالدولة وبروز دورهم في الحياة السياسية إلى انتشار إحساس في أوساط المصريين بانفصام الحكومة عن الشارع وعدم إحساسها بمتاعب المواطنين ومعاناتهم. وتفاقم هذا الإحساس ونمى مع فشل السياسات الاقتصادية الليبرالية التى تبنتها الدولة وروجت لها في تحقيق النمو المنشود والرخاء الذي وعدت به المواطنين، مما ساهم في إشاعة شعور عام بأن النظام لم يعد يخدم محدودي الدخل، وهم الغالبية الكاسحة من أبناء الشعب المصري. (١٨)

وأحد أسباب حالة الفساد المذهلة التي استشرت في جميع أوصال مصر كانت نتاج زواج السلطة مع الثروة و هو إفراز طبيعى لوزارة غالبية وزرائها من رجال الأعمال قام رئيس لجنة السياسات (جمال مبارك) بنفسه باختيارهم ووضع كل منهم في منصبه المناسب، فدانت له الحكومة باعتباره صاحب الفضل في اختيار معظم أعضائها .

والملفت للنظر أن النظام المصري الحاكم بدأ يفقد توازنه ورشده حينما تم تفويض الكثير من صلاحيات الرئيس إلى أمانة السياسات بالحزب الوطنى التى يقف على قمتها نجل الرئيس ثم بدأت مقولات الفكر الجديد تزدهر ليدير شئون مصر أشخاص عاشوا حياتهم كرجال أعمال ، طبيعتهم وطريقة تفكيرهم وليدة السوق وليست وليدة إرضاء الجماهير ولقد وفر ذلك المناخ فرصة واعدة للاحتكار الاقتصادي إلى جانب الاحتكار السياسى فى انتخابات مجلس الشعب الماضية فضلا عن احتكار اتحاد الطلبة و لم يكن هناك بد من

كسر هذه الحلقة الجهنمية بالقوة لأنها كانت الخيار الوحيد و الأخير أمام شعب محبط .

ولم يقف الأمر عند حد حكومة رجال الأعمال، وإنما امتد إلى البرلمان أيضا، فأفرزت الانتخابات الأخيرة أعدادا كبيرة من النواب رجال الأعمال وأصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى، خاصة من أعضاء الحزب الوطني. وفي مقدمة تلك الوجوه البارزة، أحمد عز القيادي ، حيث يملك أكبر مصانع الحديد والصلب، وهي مصانع الدخيلة التي تخلى عنها القطاع العام الحكومي. وقد ساهم عز بشكل لافت من خلال قيادته للأغلبية البرلمانية للحزب الوطني في الحد من تشريعات تجرم احتكار الحديد، رغم أنه طرف أساسي في القضية كمنتج ومستثمر. ومن أبرز القوانين التي أصدرها برلمان "رجال الأعمال" قانون المناطق الاقتصادية الخاصة، وقانون الاستثمار، وقانون التمويل العقاري، وغيرها من القوانين التي تصب في مصلحة النواب قبل مصلحة المواطن العادي. وعلى سبيل المثال، في برلمان عام ٢٠٠٠ قفز عدد رجال الأعمال من أعضائه إلى ٧٧، وجاوز عددهم المائة في برلمان عام ٢٠٠٥.

برلمان ٢٠١٠

أجريت انتخابات مجلس الشعب قبل شهرين من اندلاع ثورة ٢٥ يناير وحصل الحزب الوطني الحاكم على ٩٧٪ من مقاعد المجلس أي أن المجلس خلا من أي معارضة تذكر ، مما أصاب المواطنين بالإحباط لأنها تناقض الواقع في الشارع المصري. وقد حفلت بانتهاك صارخ لمبادئ النزاهة والمصداقية ، ومنعت القوى السياسية المختلفة بأطيافها المتنوعة من المشاركة في هذه الانتخابات بشكل غير قانوني ولم ينجح مرشح لها. ولم تتم هذه الانتخابات تحت الإشراف القضائي الكامل على عكس ما حدث في انتخابات عام ٢٠٠٥ كما رفض الحزب الحاكم والحكومة فكرة الإشراف الدولي على الانتخابات بحجة أنها مهينة للدولة ذات السيادة وبأن الدول التي تسمح بذلك بها دول غير مستقرة وناقصة السيادة ونظامها الدستوري والأمني قلق وأن بلدا مثل مصر لها سيادتها التي لا تسمح أبدا بالرقابة الدولية على الانتخابات ، وكان هذا مؤشراً على عدم النية لإجراء انتخابات نزيهة وأن الحزب الحاكم يعد العدة لتزويرها ، وهذا ما حدث بالفعل وشهده العالم عياناً بياناً .

إن تزوير الانتخابات وإهدار أحكام القضاء الخاصة ببطلان الترشيح لبعض الدوائر أدى إلى أن يتولى المؤسسة التشريعية أشخاص مطعون في عضويتهم بغير أن يكون هناك أمل في تصحيح هذه الأوضاع . وقد أغلقت الاستهانة بأحكام القضاء الذي طعن على نتائج الكثير من الدوائر الانتخابية ، الأمل الوحيد للإصلاح السياسي في مصر خلال

تلك الفترة مما جعل المواطن يفقد الثقة في إقدام قيادات الحزب الوطني الحاكم على إصلاح سياسي من أي نوع ومن ثم فقد تلاشت فرص التطور السلمي في مصر. في الوقت الذي كان فيه الشعب يتطلع إلى نقله ديمقراطية حقيقية.

وبالفعل فقد جاءت الانتخابات البرلمانية الأخيرة لتصبح القشة التي قصمت ظهر البعير ، فقد أسفرت عن أن الحزب الحاكم يستأثر بـ أكثر من ٩٧ ٪ من مقاعد مجلس الشعب الأمر الذي قضى على ما تبقى من أمل لدى المعارضين للنظام في أن يتم هذا الإصلاح تدريجيا وبطريقة سلمية من خلال انتخابات نزيهة . ولقد ترتب على خروج المعارضة من اللعبة السياسية أن انتفى عن البرلمان أي صفة سياسية شعبية وحوله إلى مجرد منتدى يلتقى فيه أعضاء الحزب الوطني . ومن ثم لم يعد أمام الشعب إلا اللجوء إلى العمل السري أو مناشدة الجيش للتدخل أو النزول إلى الشارع وهو ما حدث بالفعل وأصبح ميدان التحرير بديلا عن مجلسي الشعب والشورى. (١٩)

لقد كشفت انتخابات البرلمان عام ٢٠١٠ انكشفت دعاوي بعض المنتفعين من الذين راهنوا على الحرس الجديد و أن جمال مبارك يختلف عن والده وأنه شاب مدني غير عسكري يسعى للإصلاح وكل هذه الأوهام الذي حاول أن يروجها البعض تبريا لسعيهم خلف الوريث ، لكن ما كشفت عنه الأحداث والوقائع أثبت بالدليل القاطع أن جمال سر أبيه ، وأنه يستخدم نفس الأدوات بل ونفس الكلمات والخطب ، ونفس ممارسات قلب الحقائق والتزييف ، وذات المنهج المستبد

المتغطرس ، فكانت انتخابات ٢٠١٠ التي أدارها جمال مبارك وأعوانه وعلى رأسهم أحمد عز من اكثر الانتخابات تزويرا في تاريخ مصر السياسي كله ، ورغم ذلك خرج جمال مبارك ورجال الحزب الوطني بحرسه القديم والجديد بل ورئيس الحزب نفسه ليتشدقون بنزاهة الانتخابات وروعتها ومثاليتها وعدالتها في التعبير عن إرادة الشعب وتمثيلها لكل أطيافه .

الفساد الإعلامي :

ظل الإعلام الرسمي يروج لديمقراطية النظام الحاكم ، وانحيازه إلى الفقراء ومحدودي الدخل ، على الرغم مما يشهد به الواقع من مظاهر وإجراءات تقييد الحياة السياسية ، وتدهور في الحياة الاجتماعية . يضاف إلى ذلك ضعفه في الأداء المهني ، وإقصاء الكفاءات وذوى الرأي من العمل أو الظهور فيه لأسباب سياسية قد يكون أهمها أنهم لا يمالئون النظام و اختارت من يغالون في الثناء عليه و تمجيده ، مما أفقده مصداقية ، وأصبح عاجزا عن تكوين رأي عام صحيح ، وانقلب إلى بوق للنظام .

كما وصل سلطان الأجهزة الأمنية ونفوذهم إلى الإعلام ومؤسساته ، ويقول الصحفي الشهير ابراهيم عيسى " على مدى عمري الصحفي شاهدت وشهدت على أكبر عملية اختراق مباحثى أمنى للصحافة المصرية ، نجح خلالها جهاز أمن الدولة في السيطرة على مقاليد الصحافة في معظم مؤسسات الصحف الحكومية وغير الحكومية ،

وصار اتهام الصحفى بأنه مباحث شرفاً له يقربه من المسئولين ويصعد به إلى قمة قيادة المؤسسات الصحفية ، ولا شك عندي أن حالات التجسس وكتابة التقارير والتنصت على الصحفيين من زملائهم كانت الأوسع والأفدح خلال الستة وعشرين عاما الأخيرة ، وتمكن فرع الصحافة بجهاز أمن الدولة من اختراق الصحافة تماماً ونجحوا في وضع رجالهم وهم كثيرون في مقاعد السلطة والنفوذ وأداروا من خلالهم أبشع عملية غسيل مخ للمواطن المصري وزيفوا الرأي العام ودنسوا هذه المهنة بالعمالة الواضحة الفاضحة لأهداف ومؤامرات ومخططات أجهزة الشرطة والتي تركت معظم هؤلاء الصحفيين يفسدون ويرتشون ويفتنون بشكل غير شرعى حيث يكمل فسادهم عمالتهم ". (٢٠)

وقد كان للإعلام الرسمي أثر في إذكاء الانفلات الأمني إبان ثورة ٢٥ يناير ببث رسائل الفزع والتخويف ونشر حالة الذعر خاصة مع التعتيم الاعلامى على الأحداث وقطع الاتصالات ، لذلك يمكن القول أن أداء الإعلام القومي كان احد العوامل التي ساعدت في إشعال نار السخط في صدور المصريين ضد نظام مبارك .

كما تعرض المسئولون بالتليفزيون المصري لانتقادات مريرة بسبب تغطيته المنحازة للنظام خلال الثورة والتي دفعت المتظاهرين لمحاصرة مبنى التليفزيون المصري في ماسبيرو وشجعت عددا كبيراً من العاملين فيه على إعلان التمرد، وأدى ذلك في النهاية إلى إقالة وزير الإعلام

بينما استمرت الدعوات لتطهير الإعلام المصري من كل العناصر التي تتهمها الجماهير المصرية بالنفاق والفساد.

وقد كشفت الأيام القليلة التي أعقبت تنحي رئيس الجمهورية عن الكثير من أوجه التردي والانهيار في الإعلام الحكومي المصري .

مقتل الشابين خالد محمد سعيد وسيد بلال

أطلق عليهما أيقونتا الثورة ، وكان المواطن المصري خالد محمد سعيد قد قُتل في الإسكندرية في ٦ يونيو عام ٢٠١٠ م بعد أن قيل أنه تم تعذيبه حتى الموت على أيدي اثنين من مخبري قسم شرطة سيدي جابر، ولم يتم البت فى قضيته بعد أو إثبات الاتهام بالقتل عليهما حيث أن تقرير الصفة التشريحية الثانى جاء موافقاً للأول بعدما أمر النائب العام المصرى بإعادة تشريح الجثة، مما أثار احتجاجات واسعة دون أن يصدر الحكم فى القضية التى أثارت جدلاً كبيراً مثلت بدورها تمهيداً هاماً لاندلاع الثورة.

وأصل القصة أن الشاب محمد خالد سعيد له موقعاً الكترونياً على الشبكة العنكبوتية –شأنه مثل شأن كثير من ملايين الشباب- يتواصل من خلاله مع أصحابه في تبادل المعلومات والمعارف وتبادل النصح والمشورة، ولكن الخطأ الذي وقع فيه خالد وهولا يدري أنه سيؤدي إلى حتفه بل والقضاء على النظام بأكمله هو نشره على موقعه فيديو يقف فيه بعض ضباط شرطة (سيدي جابر) مع بعض المخبرين بالقسم وهم يقتسمون كمية ضئيلة من المخدرات المضبوطة وأثار هذا

الفيديو حفيظة الضباط فقرروا الإنتقام من هذا الشاب الجرئ ، وأصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بيانا روت فيه ماحدث بتاريخ الثلاثاء العاشر من يونيو لعام ٢٠١٠م ، وقالت فيه:

" منذ أربعة أيام دخلت قوة من قسم شرطة سيدي جابر الى سيبر – انترنت كافيه وطلبوا تفتيش الموجودين ،اعترض خالد فقاموا بسحبه الى الخارج واعتدوا عليه بالضرب المبرح حتى سقط فاقدا للوعي ،حملوه في سيارة الشرطة الى القسم لكنه فارق الحياه وقاموا بحمله مره ثانية الى الشارع امام السيبر ورموه من السيارة. هل علمتم ما ذنب خالد ؟انبه انه مواطن مصري بسيط ليس من أصحاب النفوذ ولا يملك الملايين كل ما يملكه عزة النفس فعندما تقدم منه احد رجال الشرطه ليفتشه اعترض خالد وقال له لم تريد تفتيشي؟ هذا كل شيء وبسبب مطالبته بحقه ورفضه لأن تنتهك حرمته الشخصيه دفع حياته ثمنا باهظا دفاعا عن كرامت".

وأضاف البيان " لقد أصدرنا بيانات وتقارير وكذلك فعل زملاؤنا في مصر والعالم عن التعذيب المنهجي والوحشي في مصر وناشدنا أصحاب القرار في العالم للتدخل لدى الحكومة المصرية لوقف التعذيب المنهجى في السجون وأقسام الشرطة إلا أن شيئا منها لم يحدث ،لم يطرأ اي تغيير على سلوك الحكومة المصرية " (٢١)

لقد توفى هذا الشاب (محمد خالد سعيد) ركلا بقدم أحد رجال الشرطة الذي خبط رأس الضحية بعنف حتى لفظ أنفاسه وأصبحت روح هذا الشهيد هي شرارة الثورة المصرية التي لم تهدأ حتى اليوم .

أما سيد بلال (١٩٨١ - ٦ يناير ٢٠١١) فهو مواطن مصري يقطن في الإسكندرية اعتقله رجال جهاز أمن الدولة هو ومعه الكثير من السلفيين للتحقيق معهم في تفجير كنيسة القديسين وقاموا بتعذيبه حتى الموت. وكانت الشرطة المصرية قد اقتادت سيد بلال من مسكنه فجر الأربعاء ٥ يناير ٢٠١١ م وأخضعته للتعذيب ثم أعادته إلى أهله في اليوم التالي جثة هامدة.

قيام الثورة التونسية

اندلعت الثورة الشعبية في تونس في ١٨ ديسمبر عام ٢٠١٠ م (أي قبل ٣٨ يوماً من اندلاع ثورة الغضب المصرية) احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامناً مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه، واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي (الذي حكم البلاد لمدة ٢٣ سنة بقبضةٍ حديدية). وهذا النجاح الذي حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أن قوة الشعب في مواجهة الديكتاتور تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع، وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس أداة لدى النظام لقمع الشعب.

المواقع الاجتماعية على شبكة الإنترنت

عندما بدأت الثورة يوم ٢٥ يناير كانت مكونة من الشباب الذين شاهدوا صفحة (كلنا خالد سعيد) على موقع الفيسبوك أو شباب

الفيس بوك ، ومن ثم تحولت الى ثورة شارك فيها جميع الشباب ، ثم تحولت الى ثورة شارك فيها جميع طوائف الشعب المصري.

إن دوافع وأسباب شباب المصريين ومن بعدهم جُموع من جميع فئات المُجتمع لقيامهم بثورة ٢٥ يناير في مصر كثيرة ولكن أهمها سيادة ثقافة الاستهانة وهو الوصف الذي أطلقه البعض على السُلوك السياسي لنظام الرئيس السابق حسني مبارك ضد المواطنين المصريين بل ونشر هذه الثقافة بين مُختلف المؤسسات الرسمية المصرية وفي كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فأصبحت السمة العامة لكل المسئولين بالدولة هي الاستهانة بآلام المصريين ومعاناتهم ، كما انسدت كل القنوات الشرعية للتعبير عن الرأي الأمر الذي يعنى ببساطة أن أي غضب على أوضاع مصر لا مجال أمامه سوى أن يندفع الناس إلى الشارع للتعبير عن هذاالغضب لان جميع آليات التعبير السياسى الفاعلة الأخرى لم تعد مجدية ، كل ذلك في ظل ثورة المعلومات ووسائل الاتصال التى أصبح بإمكان هذه الجماهير الغفيرة أن تجيش أعدادا هائلة من الشباب عن طريق " الفيس بوك" وشبكات التواصل الاجتماعى ومن ثم أصبحت هى البديل عن الأحزاب السياسية وهى المكون الفاعل فى تكوين الرأي العام ، وهو ما قاد إلى التقاء الرؤى و توحدها في ثورة ٢٥ يناير .

المصادر

١- بسيوني محمود شريف ، هلال محمد ، الدولة المصرية الثانية ، ص٣٨

٢- حسين حسن ، دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ٢٠١١ ، ص ٣)

٣- ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصي الحقائق التي واكبت ثورة ٢٥ يناير ، ٢٠١١ ، ص ٣٩

٤- عيسى ابراهيم ، مبارك عصره ومصره ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٠

٥- سليمان سامر ، النظام القوي والدولة الضعيفة إدارة الأزمة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك، ، ص٢٩٩

٦- تقرير لجنة التحقيق ، مرجع سابق ، ص ٣٣

٧- سليمان سامر ، النظام القوي والدولة الضعيفة إدارة الأزمة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك، ، ص ١١٣

٨- ثورة الشعب المصري ملهمة شعوب العالم ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ٢٠١١ ، ص٣

٩- طعيمة محمد ، جمهوركية آل مبارك صعود سيناريو التوريث، ميريت ، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص ١٧و١٨

١٠- هيكل محمد حسنين ، مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٢٢٥

١١- فخري محمد، من يحكم مصر بعد مبارك ، ص ١١٥

١٢- مصر في وثائق ويكليكس، http://wikileaks-a.blogspot.com/2011/04/blog-post_4989.html

١٣- مصر في وثائق ويكليكس ، مرجع سابق، http://wikileaks-a.blogspot.com/2011/04/blog-post_4989.html

١٤- مصر في وثائق ويكليكس، مرجع سابق، http://wikileaks-a.blogspot.com/2011/04/blog-post_4989.html

١٥- مصر في وثائق ويكليكس ، مرجع سابق، http://wikileaks-a.blogspot.com/2011/04/blog-post_4989.html

١٦- هيكل محمد حسنين ، مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان ، مرجع سابق ، ص٢٣٤ و٢٣٥

١٧- هيكل محمد حسنين ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨

١٨- أمين جلال ، مصر في عهد مبارك ١٩٨١- ٢٠١١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠١١، ص ٢٢٠

١٩- شريف بسيوني محمود ، محمد هلال ، الدولة المصرية الثانية ، ص١٧

٢٠- ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصي الحقائق التي واكبت ثورة ٢٥ يناير ، ٢٠١١ ، ص٣٩

٢١- عيسى ابراهيم ، مبارك عصره ومصره ، مرجع سابق ، ص ٨٧

٢٢- البيان ساعة وتاريخ الخميس ، 20:29 - 2010/06/10 ويحمل رقم ٠٤٤٧٨٧٧٥٦٢٨٧٩ تعذيب.

الفصل السادس
١٨ يوم غيرت وجه مصر..
قراءة في أحدث ويوميات الثورة

تعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ نموذجا رائعا للثورات السلمية وقدرة الشعوب على التغيير والصمود فعلى الرغم من محاولات احباط الثورة وقمع الثوار والتشكيك في وطنيتهم وتشويه صورتهم عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ، إلا أنها استطاعت أن تحافظ على طبيعتها السلمية وأصر المصريون على تحقيق مطالبهم المشروعة بشكل ألهم العالم بمعني جديد لطلب الحرية ، كما تعتبر الثورة اكتشافا حقيقيا لتلاحم كل فئات الشعب المصري مما أحبط محاولات إثارة فتنة طائفية ، كما أعادت الثورة اكتشاف الشباب المصري واسقاط الأفكار السلبية السائدة عنه بأنه شباب يعاني السلبية وضعف الانتماء للوطن وعدم وجود رؤية واضحة لمستقبله.

وجاءت دعوة شباب مصر للتظاهر عفوية ولم يكن مخططاً لها من أي قوى سياسية وشعبية فهى ثورة بدون قيادة ولا تتبع أي حزب أو جماعة أو حركة أو جمعية، وحددت أربعة مطالب رئيسة هى : مواجهة مشكلة الفقر وإلغاء حالة الطوارئ وإقالة وزير الداخلية وتحديد مدة الرئاسة بحيث لا تتجاوز فترتين متتاليتين، والأهم هو محاسبة الحكومة، وحددت الدعوة أماكن للتجمع فى ٣٠ نقطة تجمع فى القاهرة الكبرى بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢٥ يناير الذي يتزامن مع الاحتفال بعيد الشرطة والتظاهر فى اتجاه ميدان التحرير وكذلك التظاهر فى باقى الميادين بالمحافظات فى نفس التوقيت، وحددت الدعوة إرشادات التظاهر بأن تكون سلمية خالية من الهتافات البذيئة أو الشتائم ومراعاة المرور حتى لا تتعطل مصالح الآخرين.

وتم الاتفاق على الالتزام بالعديد من الهتافات الموحدة منها : «عيش - حرية - كرامة إنسانية» ، « يا حرية فينك فينك الطوارئ بينا وبينك» ، « شعب تونس يا حبيب شمس الثورة مش حتغيب» ، «واحد اتنين إحنا المصريين» ، « يلا يا مصري صحى الروح .. الحرية باب مفتوح » ، « يلا يا شعب عدي الخوف .. خلى الدنيا تصحى تشوف» ، « ارفع صوتك قول للناس .. إحنا كرهنا الظلم خلاص» ، « حد أدنى للأجور .. قبل الشعب ما يثور».

وجاء اليوم الموعود "٢٥ يناير" وخرجت الحشود الهائلة من شباب مصر وامتلئت أرض ميدان التحرير، وعبروا عن إرادتهم على نحو سلمى غير مسبوق وفي البداية طالبوا بالإصلاحات الدستورية والتشريعية وإطلاق الحريات ومن ثم تصاعدت المطالب إلى رحيل النظام بأكمله وعلى مدى أصعب ثمانية عشراً يوماً فى تاريخ مصر هى عمر الثورة ، توالت مسميات الأيام والأسابيع للمتظاهرين فى ميدان التحرير فذاك "يوم الغضب" وآخر "المظاهرة المليونية" وثالث " جمعة الرحيل" ورابع " أسبوع الصمود" وهلم جراً، وافترش المعتصمون الأرض فى ميدان التحرير وهم مصرون على أنهم لن يبرحوا الميدان مالم يرحل النظام .

الحشد لـ ٢٥ يناير.. بين حماس الشباب وتريث المعارضة

بعد أن دعا إليها نشطاء على الإنترنت تحت اسم «يوم الغضب»، واختير له يوم العطلة الرسمية بمناسبة عيد الشرطة خرج ألوف المصريين يوم ٢٥ يناير في مظاهرات احتجاجية في الكثير من المحافظات، وهم

يهتفون في الشوارع والميادين العامة، مطالبين بـ«الإصلاح السياسى والاقتصادي» وإسقاط الحكومة وحل البرلمان، وهم يشيدون بالانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن على قبل أسبوعين. وغاب التنظيم في اليوم الأول ، لتحفظ أغلب الأحزاب على المظاهرات ، رغم عدم رفضهم المشاركة فيها بصفة فردية ، وبالفعل ظهرت قيادات من كافة الأحزاب ومن عدة تيارات وحركات، منها جماعة الإخوان وتيارات حزبية معارضة من اليساريين والليبراليين.

المشاركون في الثورة

ولبيان موقف الأحزاب والقوى السياسية نستعرض بعض مما نشر في الصحف المصرية عن الحشد ليوم ٢٥ يناير ، ففي يوم السبت ٢٢ يناير ذكرت جريدة الشروق بعددها الصادر ويحمل رقم ٧٢١ فى صفحتها الرابعة تحت عنوان (٢٥ يناير توحد الهدف وتغيرت الدوافع) وجاء فى التحقيق ان الدعوة على صفحة " كلنا خالد سعيد " للثورة على التعذيب والفقر والفساد والبطالة " لو خايف على مصر ... انضم الينا ... شارك وكفاية سكوت لحد كدة..... احنا مش اقل من تونس .... اللى جابوا حقوقهم لدرجة إقالة رئيس الجمهورية وهروبه من البلد ... احنا كمان عايزين حقوقنا " وعرضت الصفحة مطالب المظاهرة تحت عنوان " يلا يا شعب قوم وفوق " رفع الحد الادنى للأجور الى ١٢٠٠ جنية – الغاء العمل بحالة الطوارئ – إقالة وزير الداخلية –

الإفراج عن كل المعتقلين بدون احكام قضائية – المطالبة بحل مجلس الشعب – إعادة الانتخابات مع ضمان نزاهتها – تعديل الدستور لمنع ترشيح اى رئيس لاكثر من مرتين

وفى نفس الصفحة لنفس الجريدة ذكرت " البرادعى يؤيد من سويسرا التظاهر فى القاهرة يوم عيد الشرطة " أؤيد بقوة دعوة الشعب للتظاهر السلمى الحاشد ضد القمع والفساد " نفس الخبر ذكرته جريدة المصرى اليوم فى عددها الصادر فى اليوم ذاته .(١)

وفى يوم الأحد ٢٣ يناير جاء فى جريدة الشروق بعددها رقم ٧٢٢ "" القوى السياسية تحشد استعدادا لمظاهرة ٢٥ يناير.... بيان المظاهرة يخلو من توقيعات الاخوان والوفد والتجمع والناصرى "" بينما وقع على بيان المظاهرة كل من "" الجبهة الديمقراطية – العمل – الغد – الكرامة – الإشتراكيين الثوريين – تيار التجديد الإشتراكى – مركز أفاق الإشتراكى – الحركة الشعبية الديمقراطية للتغيير – د. محمد البرادعى "".(٢)

أما جريدة المصرى اليوم فى اليوم نفسه ذكرت ان " حركة ٦ ابريل وزعت ٢٠ الف منشور لدعوة المواطنين للتظاهر ليوم ٢٥ يناير " وفى يوم الإثنين ٢٤ يناير ذكرت جريدة الشروق فى عددها رقم ٧٢٣ وعلى صدر الصفحة الخامسة مانشيت بعنوان ((مظاهرات المحتجين عيدية للشرطة فى عيدها)) وجاء فى التحقيق مواقف القوى السياسية من مظاهرة غد فمن القوى السياسية المشاركة كانت حركة ٦ ابريل – حزب الجبهة الديمقراطى – العمل – الغد " جبهة أيمن نور " – حركة

كفاية – الاشتراكيين الثوريين – الحركة الشعبية الديمقراطية للتغيير – الجبهة الوطنية للتغيير – عدد كبير من عمال شركة غزل المحلة – حركة الدفاع عن اصحاب المعاشات – أعضاء البرلمان الشعبى - فرع حزب التجمع فى أسيوط – فرع حزب التجمع فى الفيوم – فرع حزب الوفد فى الفيوم – وفرع حزب الاحرار فى الفيوم – مجموعات الألتراس الاهلوية والزملكاوية - اما الكنائس المصرية فلقد دعت رعايا الى التفكير جيدا قبل المشاركة فى يوم الغضب بل تباينت مواقف رجال الكنيسة ما بين رافض والتفكير الجيد والاعتكاف فى يوم ٢٥ يناير . (٣)

أما جريدة المصرى اليوم فى عددها لنفس اليوم فذكرت .. القوى السياسية تضع خريطة تحركات «يوم الغضب» غداً وجاء بنفس المضمون السابق.

وفى يوم الثلاثاء ٢٥ يناير جاء مانشيت الشروق فى عددها رقم ٧٢٤ أقوى المانشات الصحفية بعنوان " يوم الغضب " وذكرت مايلى:

إعلان حزب الوفد المشاركة فى يوم الغضب فى اللحظات الأخيرة من خلال شبابه بمختلف المحافظات مع توفير الدعم اللازم لهم من جانب الحزب

ومشاركة حزب التجمع مقتصرا على امانات المحافظات كما اعلنت امانات الجيزة والاسكندرية مقاطعة الحزب الناصرى لمظاهرات يوم الغضب .

لكن الدكتور محمد البلتاجى، الأمين العام السابق للكتلة البرلمانية لجماعة الإخوان المسلمين، أعلن مشاركة الجماعة فى مظاهرات ٢٥ يناير، من خلال الجمعية الوطنية للتغيير، أمام دار القضاء العالى مع أعضاء البرلمان الشعبى. وقال إن الجمعية والبرلمان الشعبى سيعلنان مطالبهما ضمن التظاهرة التى يتخللها مؤتمر صحفى، يعلن فيه المشاركون مطالبهم قبل ما سماه "الانفجار الشعبى".

وقال الدكتور عصام العريان، عضو مكتب الإرشاد بالجماعة: سنشارك برموز الجماعة ولا نستطيع أن نمنع شباب الإخوان من المشاركة، لأن هذا واجبهم، خاصة أن الدعوة كانت عبر الفضاء الإلكترونى، فمن حقهم التفاعل معها.

وأعلن حزب الوفد مشاركة أعضائه بصفة شخصية، وقال محمد صلاح الشيخ، سكرتير مساعد لجنة الوفد بالجيزة، إن شباب الحزب طلبوا من الدكتور السيد البدوى المشاركة فى يوم الغضب على مستوى مؤسسات الحزب بموافقة قياداته. (٤)

المعارضون للثورة

وفى مقابل الشخصيات العامة من أدباء وفنانين الذي اعلنوا مشاركتهم فى يوم الغضب، أبدت مجموعة من الأحزاب وبعض الفنانين رفضهم المشاركة فى الحركة الإحتجاجية، معللين ذلك بخوفهم من دخول البلاد فى دائرة العنف.

وأدانت "الجبهة الشعبية لحماية شعب مصر" التى تضم ٧ أحزاب معارضة هى: الأحرار والعدالة الاجتماعية والمحافظين وغد مصطفى موسى والشعب والسلام الديمقراطى والأمة، قيام الحركات الاحتجاجية بتنظيم مظاهرة غداً أمام وزارة الداخلية، وأكدت فى بيان أصدرته الأحد، عدم مشاركتها فى الوقفة الاحتجاجية، ووصف البيان الاحتجاج فى هذه المناسبة بـ"المعارضة الفوغائية"، وفق زعم البيان.

وقال موسى مصطفى موسى رئيس حزب الغد في تصريحات نشرتها إحدى الصحف إن "سماح النظام لهؤلاء المتظاهرين بالوقفة الاحتجاجية أمام وزارة الداخلية أكبر دليل على وجود الحرية والديمقراطية فى مصر"، وفق زعمه.

وحذر موسى الشباب مما وصفه بالفوضى والانجراف وراء الشعارات الهدامة التى يسعى البعض لزرعها بين الشباب لإحداث فوضى فى الشارع المصرى.

وفي تصريح له، أكد ناجى الشهابى رئيس حزب الجيل أن حزبه لن يشارك فيما يسمى الوقفة الاحتجاجية التى أعلن عنها مؤخرا، ووصفها بأنها أجندة أمريكية تسعى للوقيعة بين أبناء الشعب المصرى والخروج على النظام، حسب ادعاءاته.

وقال الشهابى إن عدم مشاركتهم فى الإحتجاجات لا يعنى رضاءه عما يحدث من تزوير فى نتائج انتخابات مجلس الشعب الماضية، وإنما

هناك قنوات أخرى مشروعة يمكن من خلالها التعبير عن الاحتجاج بما لا يضر بمصلحة الوطن.

من جهته، أكد محمد عبد العال، رئيس حزب العدالة الاجتماعية أن حزب العدالة ضد هذه الوقفة التى دعا لها مجموعة الشباب، غير مدركين للعواقب والدمار والفوضى التى ربما تحدث فى هذا اليوم، قائلاً إن الواجب على الشباب أن يهنئوا الشرطة فى عيدهم لما يبذلونه من جهد فى خدمة المواطنين.

وأضاف عبد العال أن اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية هو أفضل وزير جاء للشرطة لما يحصل عليه السجين فى عهده من حقوق، بالإضافة إلى حسن المعاملة مع المواطنين داخل أقسام الشرطة، وفق كذبه.

بدوره، أكد الدكتور رفعت السعيد رئيس حزب التجمع رفضه للوقفة الاحتجاجية.

ونوه رفعت السعيد فى تصريحات نقلتها عنه وكالة أنباء الشرق الأوسط له بأن هذا اليوم هو يوم لتكريم الشرطة ويوم بطولى نحتفل خلاله بالدور الهام لقوات الشرطة التى لا تألوا جهدا فى الدفاع والذود عن الوطن والمواطنين لتأمين حياة آمنة للمصريين جميعا ولايجوز تشويه هذا اليوم العظيم للنضال، حسب قوله.

فجر الثورة

قبيل الثورة التى انطلقت يوم ٢٥ يناير بساعات حددت حركة (شباب ٦ أبريل) الأماكن والنقاط التى من المفترض أن تبدأ منها المظاهرات، وأورد بيان أصدرته الحركة، الأحد، أن التجمعات ستبدأ فى القاهرة والمحافظات الساعة ٢ ظهراً، وتنتهى أمام وزارة الداخلية ٥ مساء، وأضاف البيان: إن عدداً من التجمعات الشبابية من بينهم "ألتراس" الأهلى والزمالك، وطلاب من جامعات خاصة، وعمال مصنع الغزل والنسيج بالمحلة وموظفو مراكز المعلومات سيشاركون فى الوقفات.

وقال البيان: إن التجمعات فى القاهرة ستكون فى شارع جامعة الدول العربية بالمهندسين ودوران شبرا وميدان المطرية وجامعة القاهرة، وفى محافظات الدقهلية والإسكندرية والغربية وكفر الشيخ والسويس والإسماعيلية وأسيوط وبورسعيد ودمياط وسوهاج.

ولفت البيان إلى أن المتظاهرين من الشرقية والقليوبية والمنوفية سينضمون إلى المتظاهرين فى القاهرة وسينضم المتظاهرون فى قنا والمنيا إلى المتظاهرين فى أسيوط، وحددت الحركة فى بيانها المطالب والشعارات التى سترفعها خلال الوقفات متمثلة فى حد أدنى للأجور ١٢٠٠ جنيه، وربط الأجور بالأسعار وإلغاء حالة الطوارئ ومحاكمة الضباط الذين ارتكبوا جرائم ضد الشعب المصرى. وأضاف: تم التنسيق مع تجمعات للمصريين فى الخارج للتضامن معنا ومع مطالبنا والتظاهر أمام السفارات المصرية فى تونس وبريطانيا وبيروت وأمريكا. وقال أحمد ماهر، المنسق العام للحركة، إن شباب

الحركة صنعوا "دروعاً" بلاستيكية لاستخدامها حال تعدى رجال الشرطة عليهم، ووصف مظاهرات يوم الغضب بأنها "محطة جديدة" للتحرك الشبابى، وقال إن هذه المرة ليست مجرد احتفالية ساخرة بعيد الشرطة وإنما ستكون بمثابة محطة جديدة للتحرك الشعبى الذى ينطلق فى أكثر من مكان فى مختلف المحافظات والمدن المصرية، لتعبر عن الغضب الشعبى، لافتاً إلى أن مظاهرات الغد ستشهد مفاجآت رفض الكشف عنها، ووجه ماهر رسالة إلى رجال الشرطة بالتعامل السلمى مع المتظاهرين، وتوفير أماكن لهم لتنظيم مسيراتهم ومظاهراتهم.

وكانت الحركة نظمت الأحد قبل الثورة بيومين ، ورشة عمل لتعريف الشباب بحقوقهم القانونية وكيفية التعامل مع رجال الشرطة ومع التهم التى قد توجه إليهم إذا تم القبض عليهم.

وأعلن المشاركون فى يوم ٢٤ يناير أماكن التظاهر فى اليوم التالى فى مجموعة من المحافظات المشاركة وأهمها القاهرة والإسكندرية والإسماعيلية والمنصورة والسويس والفيوم وطنطا والمحلة الكبرى وسوهاج . وأكد القائمون على تنظيم اليوم أن فعاليات اليوم لا تقتصر على الأماكن المعلنة والتى تم تحديدها لتشجيع المواطنين على المشاركة فى اليوم ، بينما يتم تنظيم العديد من الفعاليات المفاجئة فى أماكن مختلفة، ودعوا من يستطيع تنظيم مسيرة أو نشاط احتجاجى فى منطقة مختلفة عن الأماكن المعلنة إلى تنظيمه . وقالت مجموعة خالد سعيد أنه من المحتمل إجراء تغييرات فى أماكن المظاهرات قبل

الوقفة الاحتجاجية بساعتين.. ودعت المجموعة المشاركين فيها للدخول في الثانية عشر من ظهر الثلاثاء ٢٥ يناير لمعرفة الأماكن الجديدة. لكن المواقع المبدئية لها هي في القاهرة هي دوران شبرا ودوران المطرية وشارع جامعة الدول العربية وامبابة وجامعة القاهرة، فضلا عما تنظمه القوى السياسية المشاركة في اليوم من فعاليات في المناطق الشعبية والمظاهرات المفاجئة.

أما الإسكندرية فتم تحديد مكانين للاحتجاج هما ميدان محطة مصر وميدان المنشية، على أن تتحرك مسيرات من كل مناطق الإسكندرية تسير عبر الكورنيش أو الشوارع الجانبية وذلك للوصول إلى نقاط التجمع السابق ذكرها.

وفى الإسماعيلية يتم تنظيم احتجاج في شارع الثلاثينى وشارع السكة الحديد بجوار حمزاوي، وفي الفيوم مسيرة كبيرة تبدأ من ميدان الحواتم ببندر الفيوم تمام الساعة الثانية ظهرا.

أما المحلة فأعلن المنظمون أنها ستشهد احتجاجات في ميدان البندر وميدان الشون ومنطقة الشعبية والجمهورية على أن يتم التجمع في مكان آخر سيتم الإعلان عنه في المظاهرة لدواعى الحذر الأمنى، كما يتم تنظيم وقفة أمام مبنى محافظة الغربية بطنطا في الثانية ظهرا.

جدير بالذكر أن محافظات ومدن أخرى أعلنت مشاركتها في يوم الغضب ولكنها لم تعلن بعد عن أماكن احتجاجاتها تخوفا من أن يجهضها الأمن وللحفاظ على عنصر المفاجأة، وقد أعلن المنظمون

مجموعة من الأرقام التليفونية الخاصة بمنظمى الاحتجاجات في تلك الأماكن ليسهل على المواطنين التواصل معهم ومعرفة أماكن الاحتجاجات، وأهم تلك الأماكن المنصورة والسويس وبورسعيد وأسيوط وسوهاج.

اليوم الموعود :انطلاق شرارة الثورة

وبدأت الاحتجاجات في العاصمة عند الساعة الواحدة ظهرا بالتوقيت المحلى يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ، عندما تجمع عشرات النواب السابقين، غالبيتهم من جماعة الإخوان، أمام دار القضاء العالي في قلب القاهرة، إلا إن قوات مكافحة الشغب حاصرتهم ولم تسمح لهم بالحركة، لكن مئات الشباب الغاضب الذي ظل على بعد خطوات منهم، استطاع كسر الطوق الأمني، وسريعا ما التحم المتظاهرون مع نحو ستة آلاف متظاهر آخرين كانوا قادمين من شارع الجلاء القريب، وهم يهتفون «باطل.. باطل»، في إشارة للنظام الحاكم.

وتوجه عدة آلاف، يقودهم قياديون من أحزاب ليبرالية، منها الوفد والغد باتجاه المقر الرئيسى للحزب الوطنى الديمقراطى ، على كورنيش النيل. وباتجاه المبنى الرسمى للتلفزيون ، ثم توجه المتظاهرون إلى ضاحية بولاق الشعبية عبر شارع ٢٦ يوليو الحيوي بوسط القاهرة، الذي اكتظ بنحو عشرة آلاف محتج.

وفي منطقة شبرا، قام المتظاهرون باختراق عشرات الحواجز الأمنية البشرية، وفي ميدان التحرير، أكبر ميادين القاهرة، ضربت قوات

الأمن حصارا مكثفا وأغلقت كل الشوارع المؤدية إلى الميدان، واشتبك المتظاهرون مع قوات مكافحة الشغب التي استخدمت القنابل المسيلة للدموع، وكان لافتا أن تم استخدام أسطح المنازل لإلقاء القنابل، في محاولة للسيطرة على حركة الحشود التي حاولت كسر الطوق الأمني والانضمام للمتظاهرين أمام دار القضاء العالي التي انطلقت منها مظاهرات أمس، والتي كانت تهتف بسقوط الحكومة.

وفي ميدان محطة الرمل الشهير بشرق الإسكندرية (نحو ٢٠٠ كلم شمال غربي القاهرة)، أطلقت قوات الأمن قنابل مسيلة للدموع في مواجهة نحو عشرة آلاف متظاهر .

وشاركت أعداد أقل في عدة مدن بالدلتا في شمال العاصمة، حيث تظاهر نحو ألف محتج في مدينة المنصورة، وعدة آلاف في مدن دمياط وطنطا والمحلة الكبرى ، وفي مدن قناة السويس وشبه جزيرة سيناء، خرج المئات للتظاهر، استجابة لدعوة قوى المعارضة، وفي الإسماعيلية، اندلعت مظاهرات بميدان الفردوس بمشاركة ما يقرب من ٦٠٠ من النشطاء وأحزاب المعارضة وسط حراسة أمنية مشددة من قوات مكافحة الشغب والأمن المركزي، ووضع المحتجون ملصقات على جدران المباني تدعو لإقالة الحكومة وحل مجلسي البرلمان (الشعب والشورى) ووقف تصدير الغاز لإسرائيل.(٥)

وشهدت مدن بالصعيد مظاهرات أقل صخبا، ففي مدينة أسوان في أقصى الجنوب المصري، نظمت أحزاب التجمع والوفد والناصري وحركة كفاية والجمعية الوطنية للتغيير، مظاهرة في ميدان المحطة،

ضمت أكثر من ألف متظاهر، وسط إجراءات أمنية مشددة، رفعوا خلالها اللافتات المطالبة بالتغيير.

وفي هذا اليوم دعت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون كل الأطراف في مصر إلى «ضبط النفس»، إلا أنها قالت إن واشنطن تعتبر أن الحكومة المصرية مستقرة. وصرحت للصحافيين قائلة: «نحن ندعم الحق الأساسي في التعبير عن النفس والتجمع لجميع الناس، ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس وتجنب استخدام العنف».

وأضافت في مؤتمر صحافي مع نظيرها الإسباني ترينيداد جيمينز: «ولكن الانطباع لدينا هو أن الحكومة المصرية مستقرة» (٦)

جمعة الغضب .. وانهيار المؤسسة الأمنية

استمرت المظاهرات في اليومين التاليين ٢٦، ٢٧ يناير رغم محاولات تفريقها من الشرطة ، لكن يوم الجمعة ٢٨ يناير " جمعة الغضب " يمثل يوماً فارقاً في تاريخ مصر حيث احتشد مئات الآلاف في مختلف أنحاء الجمهورية وخاصة ميدان التحرير، بعد محاولات رجال الأمن اعتراضهم ومنعهم من الوصول إلي الميدان، وأغلقت محطات المترو والطرق المؤدية إلى وسط المدينة، وأطلقت قوات الأمن في القاهرة القنابل المسيلة للدموع على جموع المتظاهرين، واستخدمت معهم الرصاص المطاطي والطلقات الصوتية لتفريقهم، وفي بعض الأحيان الرصاص الحي، ولاحق رجال أمن بملابس مدنية المتظاهرين وقاموا باعتقال بعضهم. فسقط المئات من الشهداء ، وأصيب الآلاف في جميع الأنحاء ، إلا أن جموع المتظاهرين واصلت تظاهرها رغم ذلك وزادت

إصرارا، وقد قدر عدد المتظاهرين في ميدان التحرير وحده بنحو مليون متظاهر كما تم قطع جميع خدمات التليفون المحمول وخدمة الإنترنت عن جميع أنحاء الجمهورية. (٧)

ومع عصر اليوم كان المتظاهرون قد نجحوا في السيطرة بالكامل على مدينتي الإسكندرية والسويس، فقد تم إحراق جميع مراكز الشرطة في الإسكندرية واضطرت قوات الأمن في آخر الأمر إلى الانسحاب من المدينة بعد الفشل في قمع المتظاهرين، أما في السويس فقد سَيطَرَ المتظاهرون على أسلحة قسم شرطة الأربعين، واستخدموا القنابل المُسيلة للدموع ضد رجال الأمن بينما شاعت أنباء عن سيطرة المتظاهرين على المدينة وطرد قوات الأمن منها .وتم حرق مقر للحزب الوطني الحزب الحاكم الرئيسيّ الواقع في مدينة القاهرة، كما دمرت مقرات الحزب في عدة مدن بما في ذلك كوم أمبو ودمياط، وقام المتظاهرون فضلاً عن ذلك بإتلاف جميع صور الرئيس حسني مبارك في مسقط رأسه شبين الكوم بمحافظة المنوفية.

وأقدمت سيارات تابعة للأمن المركزي على دهس جموع الحاشدين مما خلف ورائهم الكثير من القتلى والمصابين باصابات بالغة الخطورة ، كما دهست سيارة تحمل لوحات معدنية لهيئة دبلوماسية العشرات من المتظاهرين وخلفت علي الأقل ١٥ قتيلاً وعشرات الجرحي ووقعت الحادثة في شارع القصر العيني بجوار السفارات الأمريكية والبريطانية، وتم الكشف لاحقاً أن السيارة التي أصبحت حديث العامة تابعة للسفارة الأمريكية وتم تحطيم سيارتين اخريين مرتا

بنفس الطريقة في شارع قصر العيني وكانتا تحملان لوحات دبلوماسية أيضا .

وانسحبت الشرطة تماماً عصر ذلك اليوم أمام الإصرار الشعبي ، ثم أعلن الرئيس مبارك . بصفته الحاكم العسكري . حظر التجوال في محافظات القاهرة الكبري والإسكندرية والسويس من الساعة السادسة مساء حتي الساعة السابعة صباحا ونزل الجيش المصري لفرض الأمن علي الشارع المصري وفي المساء ألقي الرئيس مبارك خطابا أعلن فيه انه طلب من الحكومة تقديم استقالتها، وأنه لم يكن ينوي الترشح مرة أخري للانتخابات الرئاسية . (٨)

نص الخطاب الأول لمبارك :

أذاع التلفزيون المصري الخطاب الأول للرئيس مبارك مساء يوم ٢٨ يناير ٢٠١١وفيه وعد فيه بحل المشكلات الاقتصادية وقام بحل الحكومة مع وعد بتشكيل حكومة أفضل وتوفير فرص أكبر للشعب المصري للنمو والرخاء وترك مزيد من الفرص للحريات لكن ردة فعل المتظاهرين والمعارضة كانت رفض الخطاب وأعلنت أنها لن ترضي بأقل من رحيل الرئيس المصري.

وهذا نص الخطاب :

الإخوة المواطنون، أتحدث إليكم في ظرف دقيق يفرض علينا جميعا وقفة جادة وصادقة مع النفس، تتوخى سلامة القصد وصالح الوطن.

لقد تابعت أولا بأول التظاهرات وما نادت به ودعت إليه، كانت تعليماتى للحكومة تشدد على إتاحة الفرصة أمامها للتعبير عن آراء المواطنين ومطالبهم.

ثم تابعت محاولات البعض لاعتلاء موجة هذه التظاهرات والمتاجرة بشعاراتها وأسفت كل الأسف لما أسفرت عنه من ضحايا أبرياء من المتظاهرين وقوات الشرطة.

لقد التزمت الحكومة بهذه التعليمات، وكان ذلك واضحا في تعامل قوات الشرطة مع شبابنا، وقد بادرت إلى حمايتهم في بدايتها احتراما لحقهم في التظاهر السلمي طالما تم في إطار القانون، وقبل أن تتحول هذه التظاهرات لأعمال شغب تهدد النظام العام وتعيق الحياة اليومية للمواطنين.

إن خيطا رفيعا يفصل بين الحرية والفوضى، وإنني إذ أنحاز كل الانحياز لحرية المواطنين في إبداء آرائهم، أتمسك بذات القدر بالحفاظ على أمن مصر واستقرارها وعدم الانجراف بها وبشعبها لمنزلقات خطيرة تهدد النظام العام والسلام الاجتماعي، ولا يعلم أحد مداها وتداعياتها على حاضر الوطن ومستقبله.

إن مصر هى أكبر دولة في منطقتها سكانا ودورا وثقلا وتأثيرا، وهى دولة مؤسسات يحكمها الدستور والقانون، وعلينا أن نحاذر مما يحيط بنا من أمثلة عديدة انزلقت بالشعوب إلى الفوضى والانتكاس، فلا ديمقراطية حققت ولا استقرارا حفظت.

أيها الإخوة المواطنون، لقد جاءت هذه التظاهرات لتعبر عن تطلعات مشروعة لمزيد من الإسراع لمحاصرة البطالة، وتحسين مستوى المعيشة ومكافحة الفقر والتصدي بكل حسم للفساد.

إنني أعي هذه التطلعات المشروعة للشعب، وأعلم جيدا قدر همومه ومعاناته، لم انفصل عنها يوما وأعمل من أجلها كل يوم، لكن ما نواجهه من مشكلات وما نسعى إليه من أهداف لن يحققه اللجوء إلى العنف، ولن تصنعه الفوضى، وإنما يحققه ويصنعه الحوار الوطني والعمل المخلص والجاد.

إن شباب مصر هو أغلى ما لديها، وهي تتطلع إليهم كي يصنعوا مستقبلها، وتربأ بهم أن يندس بينهم من يسعى إلى نشر الفوضى، ونهب الممتلكات العامة والخاصة، وإشعال الحرائق وهدم ما بنيناه.

إن اقتناعي ثابت لا يتزعزع بمواصلة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من أجل مجتمع مصري حر وديمقراطي، يحتضن قيم العصر وينفتح على العالم.

لقد انحزت - وسوف أظل- للفقراء من أبناء الشعب على الدوام، مقتنعا بأن الاقتصاد أكبر وأخطر من أن يترك للاقتصاديين وحدهم، وحرصت على ضبط سياسات الحكومة للإصلاح الاقتصادي، كي لا تمضي بأسرع مما يحتمله أبناء الشعب أو ما يزيد من معاناتهم.

إن برنامجنا لمحاصرة البطالة وإتاحة المزيد من خدمات التعليم والصحة والإسكان وغيرها للشباب والمواطنين، تظل رهنا بالحفاظ على مصر

مستقرة وآمنة، وطنا لشعب متحضر وعريق لا يضع مكتسباته وآماله للمستقبل في مهب الريح.

إن ما حدث خلال هذه التظاهرات يتجاوز ما حدث من نهب وفوضى وحرائق لمخطط أبعد من ذلك، لزعزعة الاستقرار والانقضاض على الشرعية.

إنني أهيب بشبابنا وبكل مصري ومصرية مراعاة صالح الوطن، وأن يتصدوا لحماية وطنهم ومكتسباتهم، فليس بإشعال الحرائق والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة تتحقق تطلعات مصر وأبنائها، وإنما تتحقق هذه التطلعات للمستقبل الأفضل بالوعي والحوار والاجتهاد من أجل الوطن والمزيد من الحرية للمواطنين، وبخطوات جديدة لمحاصرة البطالة ورفع مستوى المعيشة وتطوير الخدمات، وخطوات جديدة للوقوف إلى جانب الفقراء ومحدودي الدخل.

إن خياراتنا وأهدافنا هي التي ستحدد مصائرنا ومستقبلنا، وليس أمامنا من سبيل لتحقيقها سوى بالوعي والعمل والكفاح، لنحافظ على ما حققناه ونبني عليه، ونرعى في عقولنا وضمائرنا مستقبل الوطن، إن أحداث اليوم والأيام القليلة الماضية ألقت في قلوب الأغلبية الكاسحة من أبناء الشعب الخوف على مصر ومستقبلها، والتحسب من الانجراف إلى مزيد من العنف والفوضى والتدمير والتخريب، وإنني - متحملا مسؤوليتي الأولى في الحفاظ على أمن الوطن والمواطنين- لن أسمح بذلك أبدا، لن أسمح لهذا

الخوف بأن يستحوذ على مواطنينا، ولهذا التحسب بأن يلقى بظلاله على مصيرنا ومستقبلنا.

لقد طلبت من الحكومة التقدم باستقالتها اليوم، وسوف أكلف الحكومة الجديدة اعتبارا من الغد بتكليفات واضحة ومحددة، للتعامل الحاسم مع أولويات المرحلة الراهنة.

وأقول من جديد إنني لن أتهاون في اتخاذ أية قرارات تحفظ لكل مصري ومصرية أمنهم وأمانهم، وسوف أدافع عن أمن مصر واستقرارها وأمانى شعبها، فتلك هى المسؤولية والأمانة التى أقسمت يمينا أمام الله والوطن بالمحافظة عليها.حفظ الله مصر وشعبها وسدد على الطريق خطانا." (٩)

الجيش في شوارع القاهرة والمحافظات

لم يغير خطاب مبارك في الأمر شيئاً بل تواصلت المظاهرات التى وصفت بالمليونية في جميع أنحاء الجمهورية رافضة لخطاب رئيس الجمهورية، ومصرة علي تحقيق مطالب الثورة، وبدأت أعمال تدمير واسعة للمنشآت وخاصة أقسام الشرطة ومبانى المحافظات ومقار الحزب الوطنى الديمقراطى وبعض المحال والمراكز التجارية، وأعمال سلب ونهب واختفت الشرطة من معظم مراكزها، ودفع الجيش بمزيد من التعزيزات في الشارع المصري وخاصة القاهرة الكبري والإسكندرية والسويس لمواجهة احداث السلب والنهب وقام المواطنون بتشكيل اللجان الشعبية لحماية المتحف المصري والبنوك والمنشآت

العامة والخاصة والمنازل والأحياء السكنية. وتم مد العمل بحظر التجوال من الساعة الرابعة عصرا إلى الثامنة صباحا ، وأغلقت كل الطرق المؤدية إلي القاهرة من المحافظات المجاورة وتوقفت كل خدمات السكك الحديدية لمنع المتظاهرين من التوجه إلى العاصمة .

وشهدت المدن المصرية والعاصمة القاهرة أسوأ عمليات النهب، والسرقة ، والتدمير تمر بها البلاد منذ أكثر من نصف قرن إبان حريق القاهرة، ودمر المخربون واللصوص المرافق الحكومية، وأقسام الشرطة ودواوين المحافظات، والأسواق والمراكز التجارية، ونهبوا كل ما بداخلها ثم أشعلوا النيران فيها.

وتعرضت المحاكم والمؤسسات الحكومية إلى تدمير متعمد، وإلقاء الملفات الرسمية والأوراق والسجلات في عرض الشارع، وإشعال النيران فيها، وسط حالة من الفوضي العارمة والغضب والغموض لا مثيل لها، وفي ظل غياب أمني كامل عن الوجود في الشوارع، مما منح البلطجية الفرصة لتهديد وترويع السكان .

ووجه المواطنون في كل مناطق الاستغاثات المتتالية، بعد أن هاجم اللصوص والبلطجية وقطاع الطرق المنازل والمؤسسات والمحال التجارية والأسواق، بعد أن زادت على مدي ساعات اليوم عمليات النهب والسرقة، والفوضي في أنحاء الجمهورية، وتلقت وسائل الإعلام مناشدات من المواطنين تحث السلطات الأمنية على وقف أعمال الترويع التي يتعرضون لها، بينما انتشرت الشائعات والحكايات المثيرة، الأمر الذي أحدث ارتباكا كبيرا وخوفا لا مثيل له بين المواطنين (١٠)

وسياسياً تم تعيين اللواء عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورية، وتكليف الفريق أحمد شفيق بتشكيل الحكومة الجديدة وهو ما رفضه المتظاهرون وأصروا علي تنحي الرئيس مبارك ، كما أعلن الحزب الوطني الديمقراطي قبول استقالة أحمد عز أمين التنظيم. ودعا نائب الرئيس اللواء عمر سليمان إلى إجراء حوار مع القوي السياسية المختلفة في الدولة حول كيفية إجراء إصلاحات سياسية ودستورية في الدولة كما تم إقالة وزير الداخلية حبيب العادلي الذي تم اتهامه من غالبية الشعب المصر بمسئوليته عن احداث العنف ضد المتظاهرين، واستخدام الأسلحة لتفريقهم ، وأعلن الجيش المصري انه يحترم مطالب الشعب ويعتبرها مطالب مشروعة، وأنه لن يستخدم القوة ضد المتظاهرين وأنه الدرع الواقي له.

وتقرر أن يبدأ سريان حظر التجوال في القاهرة الكبري، والإسكندرية، والسويس اعتبارا من الساعة الرابعة عصرا حتى الثامنة صباحا، وعلى الرغم من سريان حظر التجوال، فقد استمر تجمع عشرات الآلاف في ميدان التحرير، وعدة شوارع رئيسية. (١١)

قطع الانترنت ووسائل الإتصال

لم تكن أحداث ثورة ٢٥ يناير وتفجر طاقات الغضب المصري هى المسيطر الوحيد فى المجال العام المصري ، وإنما وضح جلياً أن ظاهرة الانفلات الأمنى وما ارتبط بها من تداعيات ودلالات قد أحدث واقعاً مخيفاً بافتقار الأمن والأمان للأسرة المصرية بخاصة ، والوطن بعامة، وازداد الإحساس العام بالخوف وعدم الأمان – سواء للمصرى المقيم

على أرض الوطن أو المغترب عندما تقطعت سبل معرفة أخبار البلاد والأهل ، وبخاصة حين تم عزل مصر من ٢٨ يناير إلى ١ فبراير ، بقطع خدمات الاتصالات الهاتفية الخلوية (الهواتف المحمولة) ، بالإضافة إلى خدمات الانترنت.

وقد نتج عن منع الاتصالات وقطعها عن مصر والمصريين ، واندفاع الكافة نحو الإعلام ووسائله الجماهيرية كفاعل أساسي يعكس أحداث الثورة وأحوال البلاد ، وكان لافتا قطع خدمة الاتصالات من شركات المحمول الثلاثة في وقت واحد ، مما ينم عن وجود تنسيق سابق ومتفق عليه مع الجهات الأمنية . وقد لعب قطع الاتصالات دورا مهما في الأحداث فهو من ناحية دفع الكثيرين إلى النزول للشارع ، ورفع أعداد المتظاهرين لافتقاد وسيلة التواصل مع غيرهم ، ومن ناحية أخرى أثر هذا القطع على الاتصالات بين رجال الشرطة والقيادات وأدى ذلك إلى انفرادية القرارات وعشوائية التصرفات ، وكثرة الانسحابات، فحدث الفراغ الامني وشاعت الفوضى .

مفاوضات عمر سليمان ومحاولات إنقاذ النظام

في ٢٩ يناير/كانون الثاني، اضطر الرئيس المصري حسني مبارك وتحت ضغط الشارع إلى تسمية رئيس جهاز الاستخبارات اللواء عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورية. وهو رجل محدود الشهرة لدى المصريين لكنه معروف جدا لدى الأوساط المطلعة على السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط باعتباره رئيس جهاز

الاستخبارات المصرية منذ ١٩٩٣ ،ويسير عمر سليمان في ركاب الرئيس مبارك منذ العام ١٩٨١، .وقد كان لتسمية عمر سليمان نائبا للرئيس في ٢٩ يناير أصداء طيبة في الشارع المصري، باعتبارها خطوة للخلاص من كابوس التوريث.

وفور توليه المسئولية اضطلع عمر سليمان بإجراء المفاوضات مع القوى السياسية وبعض ممثلي شباب الميدان ،وبعض الشخصيات العامة، ولجنة الحكماء بمن فيها من عمرو موسي ونبيل فهمي ورجل الأعمال نجيب ساويرس وبعض الأكاديميين، ثم الصحافيين، ثم بعض الحركات الاحتجاجية الأخرى من «كفاية» و«٦ أبريل» ، لكن هذه المفاوضات لم تفض إلى شئ .

الانفلات الأمني وتشكيل اللجان الشعبية

حدث الانفلات الأمنى نتيجة الغياب التام لجهاز الشرطة ، وإطلاق البلطجية وانتشارهم في كافة أنحاء القاهرة والجيزة وبقية المحافظات يدمرون ويسلبون ويحرقون ، وحدثت سرقة وإتلاف لبعض القطع الأثرية من المتحف المصري وسرقة محتويات الكثير من المحال والمنازل ، وزاد من الانفلات الأمنى خروج او هروب بعض المسجونين ، حيث تم تهريب مساجين ما يقرب من ١١ سجنا ، وهي السجون المتاخمة للقاهرة والتى بها عتاة المجرمين وقد فسر البعض ذلك بأنه تم عن قصد لإثارة الذعر والفزع لدى المواطنين في العاصمة وما حولها ، ضمن خطة لإحداث الفراغ الأمني.

ونتيجة لهذا الفراغ الأمنى وعدم قدرة الجيش على السيطرة على الوضع ، طلبت القوات المسلحة من المواطنين النزول للشوارع للدفاع عن ممتلكاتهم الخاصة ، فتكونت اللجان الشعبية كمبادرات جماعية لمواجهة الانفلات الأمنى ، حيث قام الشعب بشكل تلقائى وجماعى بتشكيل لجان شعبية لحماية المنازل والشوارع والممتلكات العامة والخاصة .(١٢)

مليونية الثلاثاء وبدء الاعتصام

تحدى آلاف المتظاهرين قرار حظر التجول واستمروا في التظاهر مطالبين برحيل الرئيس المصري حسني مبارك رغم دفع الجيش المصري بمزيد من التعزيزات إلى مختلف المدن المصرية للسيطرة على الأوضاع الأمنية التي تشهد حالة انفلات شبه كامل .

ويوم الثلاثاء الاول من فبراير خرج مئات الآلاف من المتظاهرين إلى شوارع القاهرة وغيرها من مدن مصر استجابة لدعوة المعارضة لانطلاق "تظاهرة مليونية" لإجبار الرئيس حسني مبارك على الرحيل فقد غص ميدان التحرير بالمحتجين، بينما أعلن منظمو التظاهرة أن عددهم تجاوز المليون متظاهر. وتعتبر تظاهرات الثلاثاء الأكبر حتى يومها قدر عدد المتظاهرين في القاهرة باكثر من ٢٠٠ الف طبقاً لوكالة رويترز ومليون من قبل الجزيرة. و قالت وكالة أسوشيتد برس إن تظاهرة الثلاثاء تبدو أفضل تنظيما من سابقاتها حيث يقوم متطوعون بالتفتيش عن مندسين من جانب الحكومة قد يحاولون استثارة العنف ، و تم تقدير العدد الإجمالي لمتظاهري هذا اليوم

بحوالي ثمانية ملايين شخص في القاهرة وسائر أنحاء مصر، مطالبين بتنحي الرئيس حسني مبارك ونظامه عن الحكم، وكانت السلطات المصرية قد اغلقت كل الطرق المؤدية إلى القاهرة من المحافظات المجاورة، كما اوقفت كل خدمات السكك الحديد والحافلات لمنع المتظاهرين من التوجه إلى العاصمة .

وكل هذا دفع مبارك لإلقاء خطابه الثاني مساء الثلاثاء الاول من فبراير٢٠١١ ، والذي جاء جياشاً ، تغلب عليه العاطفة ، دون أن يتضمن جديداً عما قاله في السابق .

نص الخطاب الثاني لمبارك

أتحدث إليكم في أوقات صعبة تمتحن مصر وشعبها، وتكاد أن تنجرف بها وبهم إلى المجهول، يتعرض الوطن لأحداث عصيبة، واختبارات قاسية بدأت بشباب ومواطنين شرفاء مارسوا حقهم في التظاهر السلمي تعبيرًا عن همومهم وتطلعاتهم وسرعان ما استغلهم من سعى إلى إشاعة الفوضى واللجوء إلى العنف والمواجهة والقفز على الشرعية الدستورية والانقضاض عليها، تحولت تلك التظاهرات من شكل راقي ومتحضر لممارسة حرية الرأي والتعبير إلى مواجهات مؤسفة تحركها وتهيمن عليها قوى سياسية سعت إلى التصعيد وصب الزيت على النار، واستهدفت أمن الوطن واستقراره بأعمال إثارة وتحريض وسلب ونهب وإشعال للحرائق، وقطع الطرقات، والاعتداء على مرافق الدولة والممتلكات العامة والخاصة، واقتحام لبعض البعثات الدبلوماسية

على أرض مصر، ونعيش معًا أيامًا مؤلمة، وما يوجع قلوبنا، والخوف الذي انتاب الأغلبية الكاسحة من المصريين، وما ساورهم من انزعاج وقلق وهواجس ما سيأتي به الغد لهم ولذويهم وعائلاتهم ومستقبل ومصير بلدهم، إن أحداث الأيام القليلة الماضية تفرض علينا جميعًا شعبًا وقيادة الاختيار ما بين الفوضى والاستقرار، وتطرح أمامنا ظروف جديدة، وواقعًا مصريًا مغايرًا يتعين أن نتعامل معه شعبًا وقواته المسلحة بأقصى قدر من الحكمة والحرص على مصالح مصر وأبنائها.

أيها الإخوة المواطنون، لقد بادرت بتشكيل حكومة جديدة بأولويات وتكليفات جديدة تتجاوب مع مطالب شبابنا ورسالتهم، وكلفت نائب رئيس الجمهورية بالحوار مع كافة القوى السياسية حول كافة القضايا للإصلاح السياسي والديموقراطي، وما يتعلق من تعديلات دستورية وتشريعية من أجل تحقيق هذه المطالب المشروعة واستعادة الأمن والاستقرار، لكن هناك من القوى السياسية من رفض هذه الدعوة للحوار متمسكًا بأجنداتهم الخاصة، ودون مراعاة للظروف الدقيقة الراهنة لمصر وشعبها، وبالنظر لهذا الرفض لدعوتي للحوار، وهي دعوة ما تزال قائمة، فإنني أتوجه بحديث اليوم مباشرة لأبناء الشعب بفلاحيه وعماله، ومسلميه وأقباطه، وشيوخه وشبابه، ولكل مصري ومصرية في ربوع الوطن ومدنه على اتساع أرضه ومحافظاته.

إنني لم أكن يومًا طالب سلطة أو جاه، ويعلم الشعب الظروف العصيبة التي تحملت فيها المسئولية، وما قدمته للوطن حربًا وسلامًا، كما أني رجل من رجال قواتنا المسلحة، وليس من طبعي خيانة

الأمانة أو التخلي عن الواجب والمسئولية، إن مسئوليتي الأولى الآن هي استعادة أمن واستقرار هذا الوطن لحين الانتقال السلمي للسلطة في أجواء تحمس مصر والمصريين، وتتيح تسليم المسئولية لمن يختاره الشعب في انتخابات الرئاسة المقبلة، وأقول بكل الصدق، وبصرف النظر عن الظروف الراهنة أنني لم أكن أنوي الترشح لفترة رئاسية جديدة، فقد قضيت ما يكفي من العمر في خدمة مصروشعبها، لكنني الآن حريص كل الحرص على أن أختتم عملي من أجل الوطن بما يضمن تسليم أمانته ورايته، ومصر عزيزة آمنة مستقرة، وبما يحفظ الشرعية ويحترم الدستور.

أقول بعبارات واضحة أنني سأعمل خلال الأشهر المتبقية من ولايتي الحالية كي يتم اتخاذ التدابير والإجراءات المحققة للانتقال السلمي للسلطة بموجب ما يخوله لي الدستور من صلاحيات. إنني أدعو البرلمان بمجلسيه لمناقشة تعديل المادتين ٧٦، و٧٧ من الدستور بما يعدل شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية، ويعتمد فترات محددة للرئاسة، ولكي يتمكن البرلمان الحالي بمجلسيه من مناقشة هذه التعديلات الدستورية، وما يرتبط بها من تعديلات تشريعية للقوانين المكملة للدستور، وتستطيع قراءة دستور مصر في هذا الرابط هنا في موقع الأنبا تكلاهيمانوت. وضمان لمشاركة كافة القوى السياسية في هذه المناقشات، فإنني أطالب البرلمان بالالتزام بكلمة القضاء وأحكامه في الطعون على الانتخابات التشريعية الأخيرة دون إبطاء.

سوف أوالي تنفيذ الحكومة الجديدة لتكليفاتها على نحو يحقق المطالب المشروعة للشعب، وأن يأتي أدائها معبراً عن الشعب وتطلعه للإصلاح السياسي، ولإتاحة فرص العمل، ومكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. وفي ذات السياق أنني أكلف جهاز الشرطة بالإطلاع بدوره في خدمة الشعب، وحماية المواطنين بنزاهة وشرف وأمانة، وبالاحترام الكامل لحقوقهم وحرياتهم وكرامتهم. كما أنني أطالب السلطات الرقابية والقضائية بأن تتخذ على الفور ما يلزم من إجراءات لمواصلة ملاحقة المفسدين، والتحقيق مع المتسببين في ما شهدته مصر من انفلات أمني، ومن قاموا بأعمال السلب والنهب، وإشعال الحرائق وترويع الآمنين.

ذلك هو عهدي للشعب خلال الأشهر المتبقية من ولايتي الحالية. أدعو الله أن يوفقني في الوفاء بها كي أختتم عطائي لمصر وشعبها بما يرضي الله والوطن وأبنائه.

أيها الإخوة المواطنون، ستخرج مصر من الظروف الراهنة أقوى مما كانت عليه قبلها، أكثر ثقة وتماسكاً واستقراراً، سيخرج منها شعبنا وهو أكثر وعياً بما يحقق مصالحه، وأكثر حرصاً على عدم التفريط في مصيره ومستقبله. إن حسني مبارك الذي يتحدث إليكم اليوم يعتز بما قضاه من سنين طويلة في خدمة مصر وشعبها.

إن هذا الوطن العزيز هو وطني مثلما هو وطن كل مصري ومصرية فيه عشت، وحاربت من أجله، ودافعت عن أرضه وسيادته ومصالحه،

وعلى أرضه أموت، وسيحكم التاريخ على وعلى غيري بما لنا وبما علينا.

إن الوطن باق، والأشخاص زائلون، ومصر العريقة هي الخالدة أبدًا، تنتقل رايتها وأمانتها بين سواعد أبنائها، وعلينا أن نضمن تحقيق ذلك بعزة ورفعة وكرامة جيلًا بعد جيل. حفظ الله هذا الوطن وشعبه."(١٣)

وما إن انتهى خطاب الرئيس مبارك، الذي أعلن فيه عدم ترشحه لولاية جديدة، حتى قام كل المعتصمون في كل من ميداني التحرير بالقاهرة والشهداء بالأسكندرية بالإضافة إلي المتظاهرين بكل المحافظات برفض خطابه والهتاف بسقوطه ، لكن هذا لا يمنع أن الخطاب أثر في كثير من المصريين ووجد صدى طيب لدى حتى بعض المتظاهرين ، وأحدث انقساماً في الرأي لدى المجتمع حتى أن الأجواء في الميدان في هذه الليلة لم تكن أجواء متفائلة أو لديها ذات الإصرار إلا بعد الزخم الشعبي الذي أحدثته موقعة الجمل، التي قلبت تعاطف الناس بعيدا عن مبارك وأعادته للميدان مرة أخرى.

معركة الجمل.. القشة التي قصمت ظهر النظام

"موقعة الجمل" كما سماها المصريون دارت رحاها بدءً من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠١١/٢/٢ واستمرت حتى فجر الخميس ٢٠١١/٢/٣حيث خرجت على إثر خطاب الرئيس مبارك في اليوم السابق مظاهرات في عدة مناطق في أنحاء الجمهورية مؤيدة للرئيس مبارك، وحدثت اشتباكات في ميدان التحرير بينهم وبين المتظاهرين

الذين يطالبون بتنحى الرئيس، وتراشق الطرفان بالحجارة في معارك أصيب فيها أعداد هائلة من المتظاهرين واندس بعض مؤيدي النظام بين المتظاهرين داخل الميدان ، واعتلت طائفة أسطح المنازل المطلة على الميدان وفي منتصف اليوم بدأت أعداد غفيرة منهم في اقتحام الميدان خاصةً من ناحية ميدان عبد المنعم رياض و كوبري ٦ أكتوبر ومن مدخل ميدان التحرر من شارع طلعت حرب ، وألقوا الحجارة وقطع الرخام وزجاجات حارقة (المولوتوف) على المتظاهرين وفي ذات الوقت أطلقت الشرطة الأعيرة النارية والمطاطية والخرطوش والقنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين وقام بعض القناصة بإطلاق الأعيرة النارية من أعلى الأبنية المطلة على الميدان وبعدها هجم على الميدان مجموعة من الرجال يركبون الجياد والجمال ومعهم العصى وقطع الحديد والتى حضرت معظمها من منطقة نزلة السمان واجتمعت في ميدان مصطفى محمود واتجهت إلى ميدان التحرير واخترقوا الحواجز الحديدية التى وضعها الجيش لتأمين المتظاهرين وانهالوا ضرباً في جموع المتظاهرين ، فأحدثوا بهم إصابات أدت بعضها إلى الوفاة وظل هجوم المؤيدين للنظام بإلقاء الأجسام الصلبة وقطع الحجارة والرخام على المتظاهرين . ولم يجد المتظاهرون سوى الدفاع عن أنفسهم بتكسير أرصفة الميدان وتبادل قذف الحجارة مع المعتدين ، وظل الوضع على هذا النحو حتى الصباح الباكر من يوم ٢٠١١/٢/٣ . وقد تمكن المتظاهرون من التحفظ على بعض راكبى الجمال ومن المندسين بينهم من مؤيدي النظام السابق – الذين كانوا يعتدون على المتظاهرين ، وتبين من

الإطلاع على هوياتهم الشخصية أنهم من رجال الشرطة بالزى المدنى ومن المنتمين للحزب الوطنى .

القوات المسلحة من رد الفعل إلى أخذ زمام الأمور

موقعة الجمل أثارت غضب القوات المسلحة وأحدثت شرخاً في العلاقة بين مؤسسة الرئاسة التي تبنت توجهات الحزب الوطني، والمجلس العسكري الذي أعلن أنه سيظل في حالة انعقاد دائم، برئاسة وزير الدفاع المشير حسين طنطاوي، مستبعدا رئيس الجمهورية بالرغم من أنه كان حتي ساعته قائدا أعلي للقوات المسلحة. وشكل فريقين أمنيين للتحقيق في موقعة الجمل من المخابرات الحربية والمخابرات العامة، وثبت أن عمليات البلطجة التي وقعت كانت منظمة ومدبرة بالكامل من قيادات الحزب الوطني، مما دعا المجلس العسكري إلي مطالبة الرئيس مبارك بإقصاء جميع أعضاء الأمانة العامة للوطني من منصبهم فورا، والتمهيد بإحالتهم للتحقيق الجنائي، لامتصاص غضب الثائرين من المتظاهرين والمجتمع الدولي، الذي نقل صورة فحواها أن الجيش وقف مكتوف الأيدي تجاه البلطجية، بما يوحي بسلبيته تجاه الأزمة. وأكدت المصادر أن معركة الجمل كانت لحظة فارقة في حياة نظام مبارك، حيث طلب المجلس العسكري من الرئيس مبارك الاستجابة لجميع مطالب المتظاهرين، ومن بينها تنحيه عن السلطة، بينما رأي نائبه عمر سليمان منحه فسحة من الوقت لإقناع الثائرين بحلول وسطي، تمكنه من المحافظة علي بقاء الرئيس مبارك في منصبه، مع

تخليه عن جميع سلطاته للنائب، والإسراع في عملية تعديل الدستور، بما يمنع النظام من الانهيار المفاجئ. وجاءت تصريحات عمر سليمان لمحطة إيه بي سي الأمريكية، حول عدم استعداد المصريين لممارسة الديمقراطية علي الطريقة الغربية كالقشة التي قصمت ظهر النظام، وعجلت بدعوة المتظاهرين إلي ضرورة تنحي الرئيس ونائبه ومطالبة المجلس العسكري من الرئيس إعلانه عن التنحي مقابل عدم إخراجه من البلاد، ومنحه وأسرته الأمان الكامل للعيش في شرم الشيخ، لإنقاذ البلاد من حالة فوضي عارمة، بعد تأكيد المشير طنطاوي علي أن الجيش لن يستخدم القوة ضد المتظاهرين نهائياً.(١٤)

وبالفعل تم إعلان استقالة أعضاء هيئة مكتب أمانة الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة صفوت الشريف الأمين العام للحزب، وتعيين السيد حسام بدراوي أمينا عاما جديدا للحزب، وتعيين أمين للعضوية وأمين للشباب وأمين للتدريب والتثقيف السياسي وأمين مساعد وأمين للتنظيم وأمين للإعلام.

وظهر مبارك في مقابلة أجرته معه قناة "إيه بي سي ABC "الأمريكية يوم ٧ فبراير ٢٠١١، إنه يرغب في الرحيل فوراً ولكنه لا يريد أن يعرض البلاد إلى الفوضى.

وأوضح في المقابلة "لا أبالي بما يقوله الناس عني.. كل ما يعنيني حالياً بلدي.. مصر هي التي تهمني".

واضاف أن العنف الذي يعصف بالقاهرة يحزنه، وقال: "حزنت لما حدث في ميدان التحرير بالأمس (الأربعاء) ولا أرغب أن أرى المصريين يقتتلون فيما بينهم".

ورفض الاتهامات الموجهة للحكومة بأنها تقف وراء الاشتباكات الدامية التي وقعت في ميدان التحرير الأربعاء، وحمل المسؤولية للإخوان المسلمين.

وقال "إن الرئيس الأمريكي لا يفهم الثقافة المصرية وما سيحدث لو أنه تنازل عن السلطة الآن" (١٥)

صمود الثوار.. وتلاحم القوى السياسية

في جمعة الرحيل" في الرابع من فبراير ٢٠١١ احتشدت أعداد هائلة من المتظاهرين في ميدان التحرير وغيره من الميادين بالقاهرة والإسكندرية والسويس وبورسعيد والدقهلية والبحيرة والمنيا ومحافظات أخري، مصرين على تحقيق جميع مطالب الثورة وأولها رحيل الرئيس مبارك وتنحيه عن السلطة ، واستمرت المظاهرات والاحتجاجات حتى يوم الثلاثاء الثامن من فبراير ٢٠١١ في مختلف المناطق بالجمهورية وخاصة في ميدان التحرير، حيث شهد هذا اليوم أكبر عدد من حشود المتظاهرين منذ بدء الاحتجاجات .

هذا في الوقت الذي تحول فيه ميدان التحرير وسط القاهرة من معقل للثوار المطالبين بإسقاط النظام السابق إلى ساحة فنية ذاخرة بشتى ألوان الحياة والإبداع والفكر، تهافت عليها الشباب المصري من

مختلف القوى السياسية ممن يملكون الموهبة والإبداع سواء في الغناء أو في الموسيقى أو الشعر أو التمثيل للمشاركة في احداث الثورة، وتحولت أجزاء من أرضية الميدان إلي متحف جماعي مفتوح، مليء بلوحات تدين النظام وأعوانه، أو تشيد بالثورة وترثي شهداءها.(١٦)

الخطاب الأخير

وبمرور الأيام والساعات تفاقمت الأوصاع وتضاعفت الإعداد ، وحاصر المتظاهرون مقر رئاسة مجلس الوزراء ومجلسى الشعب والشوري. ليأتى يوم الخميس الذي شهد آخر خطابات مبارك ، وأعلن فيه أنه فوض صلاحياته لنائبه اللواء عمر سليمان بما يسمح به الدستور ولكن جماهير المتظاهرين رفضوا وأصروا على تنحيه عن السلطة.

نص الخطاب الثالث والأخير :

بسم الله الرحمن الرحيم.. الإخوة المواطنون، الأبناء شباب مصر وشاباتها، أتوجه بحديثي اليوم لشباب مصر بميدان التحرير وعلى اتساع أرضها، أتوجه إليكم جميعا بحديث من القلب، حديث الأب لأبنائه وبناته.. أقول لكم إنني أعتز بكم رمزا لجيل مصري جديد يدعو إلى التغيير إلى الأفضل ويتمسك به ويحلم بالمستقبل ويصنعه.

أقول لكم قبل كل شيء، إن دماء شهدائكم وجرحاكم لن تضيع هدرا، وأؤكد أنني لن أتهاون في معاقبة المتسببين بها بكل الشدة والحسم، وسأحاسب الذين أجرموا في حق شبابنا بأقصى ما تقرره أحكام القانون من عقوبات رادعة.

وأقول لعائلات هؤلاء الضحايا الأبرياء: إننى تألمت كل الألم من أجلهم مثلما تألمتم، وأوجع قلبى كما أوجع قلوبكم.

أقول لكم إن استجابتي لصوتكم ورسالتكم ومطالبكم هو التزام لا رجعة فيه، وإننى عازم كل العزم على الوفاء بما تعهدت به بكل الجدية والصدق، وحريص كل الحرص على تنفيذه دون ارتداد أو عودة للوراء.

إن هذا الالتزام ينطلق من اقتناع أكيد بصدق ونقاء نواياكم وتحركاتكم، وأن مطالبكم هى مطالب عادلة ومشروعة، فالأخطاء واردة في أي نظام سياسي وفي أي دولة، ولكن المهم هو الاعتراف بها وتصحيحها في أسرع وقت ومحاسبة مرتكبيها.

وأقول لكم إننى كرئيس للجمهورية لا أجد حرجا أو غضاضة أبدا في الاستماع لشباب بلادي والتجاوب معه، لكن الحرج كل الحرج، والعيب كل العيب، وما لم ولن أقبله أبدا.. أن أستمع لإملاءات أجنبية تأتى من الخارج، أيا كان مصدرها وأيا كانت ذرائعها أو مبرراتها.

الأبناء شباب مصر، الإخوة المواطنون.. لقد أعلنت بعبارات لا تحتمل الجدل أو التأويل عدم ترشحى للانتخابات الرئاسية المقبلة، مكتفيا بما قدمته من عطاء للوطن لأكثر من ٦٠ عاما في سنوات الحرب والسلام.. أعلنت تمسكي بذلك، وأعلنت تمسكا مماثلا وبذات القدر بالمضى في النهوض بمسؤوليتى في حماية الدستور ومصالح الشعب حتى يتم تسليم السلطة والمسؤولية لمن يختاره الناخبون في شهر سبتمبر المقبل، في انتخابات حرة ونزيهة توفر لها ضمانات الحرية

والنزاهة.. ذلك هو القسم الذي أقسمته أمام الله والوطن، وسوف أحافظ عليه حتى نبلغ بمصر وشعبها بر الأمان.

لقد طرحتُ رؤية محددة للخروج من الأزمة الراهنة، ولتحقيق ما دعا إليه الشباب والمواطنون، بما يحترم الشرعية الدستورية ولا يقوضها، وعلى نحو يحقق استقرار مجتمعنا ومطالب أبنائه، ويطرح في ذات الوقت إطارا متفقا عليه للانتقال السلمي للسلطة من خلال حوار مسؤول بين كافة قوى المجتمع وبأقصى قدر من الصدق والشفافية.

طرحتُ هذه الرؤية ملتزما بمسؤوليتي في الخروج بالوطن من هذه الأوقات

العصيبة، وأتابع المضي في تحقيقها أولا بأول، بل ساعة بساعة، متطلعا لدعم ومساندة كل حريص على مصر وشعبها كي ننجح في تحويلها لواقع ملموس، وفق توافق وطني عريض ومتسع القاعدة، تسهر على ضمان تنفيذه قواتنا المسلحة الباسلة.

لقد بدأنا بالفعل حوارا وطنيا بناء يضم شباب مصر الذين قادوا الدعوة إلى التغيير وكافة القوى السياسية، ولقد أسفر هذا الحوار عن توافق مبدئي في الآراء والمواقف يضع أقدامنا على بداية الطريق الصحيح للخروج من الأزمة، ويتعين مواصلته للانتقال به من الخطوط العريضة لما تم الاتفاق عليه، إلى خريطة طريق واضحة وبجدول زمني محدد تمضي يوما بعد يوم على طريق الانتقال السلمي للسلطة من الآن وحتى سبتمبر المقبل.

إن هذا الحوار الوطني قد تلاقى حول تشكيل لجنة دستورية تتولى دراسة التعديلات المطلوبة في الدستور وما تقتضيه من تعديلات تشريعية، كما تلاقى حول تشكيل لجنة للمتابعة تتولى متابعة التنفيذ الأمين لما تعهدتُ به أمام الشعب. ولقد حرصت على أن يأتي تشكيل كلتا اللجنتين من الشخصيات المصرية المشهود لها بالاستقلال والتجرد، ومن فقهاء القانون الدستوري ورجال القضاء.

وفضلا عن ذلك فإنني إزاء ما فقدناه من شهداء من أبناء مصر في أحداث مأساوية حزينة أوجعت قلوبنا وهزت ضمير الوطن، أصدرت تعليماتي بسرعة الانتهاء من التحقيقات حول أحداث الأسبوع الماضي، وإحالة نتائجها على الفور إلى النائب العام ليتخذ بشأنها ما يلزم من إجراءات قانونية رادعة.

ولقد تلقيت أمس التقرير الأول بالتعديلات الدستورية ذات الأولوية المقترحة من اللجنة التي شكلتها من رجال القضاء وفقهاء القانون لدراسة التعديلات الدستورية والتشريعية المطلوبة.

وإنني تجاوبا مع ما تضمنه تقرير اللجنة من مقترحات، ومقتضى الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية وفقا للمادة ١٨٩ من الدستور، فقد تقدمت اليوم بطلب تعديل ست مواد دستورية هي المواد ٧٦ و٧٧ و٨٨ و٩٣ و١٨٩، فضلا عن إلغاء المادة ١٧٩ من الدستور، مع تأكيد الاستعداد للتقدم في وقت لاحق بطلب تعديل المواد التي تنتهي إليها هذه اللجنة الدستورية وفق ما تراه من الدواعي والمبررات.

وتستهدف هذه التعديلات ذات الأولوية تيسير شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية، واعتماد عدد محدد لمدد الرئاسة تحقيقا لتداول السلطة، وتعزيز ضوابط الإشراف على الانتخابات ضمانا لحريتها ونزاهتها، كما تؤكد اختصاص القضاء وحده بالفصل في صحة وعضوية أعضاء البرلمان، وتعدل شروط وإجراءات طلب تعديل الدستور.

أما الاقتراح بإلغاء المادة ١٧٩ من الدستور فإنه يستهدف تحقيق التوازن المطلوب بين حماية الوطن من مخاطر الإرهاب وضمان احترام الحقوق والحريات المدنية للمواطنين، بما يفتح الباب أمام إيقاف العمل بقانون الطوارئ فور استعادة الهدوء والاستقرار وتوافر الظروف المواتية لرفع حالة الطوارئ.

الإخوة المواطنون.. إن الأولوية الآن هى استعادة الثقة بين المصريين بعضهم البعض، والثقة في اقتصادنا وسمعتنا الدولية، والثقة في أن التغيير والتحول الذي بدأناه لا ارتداد عنه أو رجعة فيه.

إن مصر تجتاز أوقاتا صعبة لا يصح أن نسمح باستمرارها فيزداد ما ألحقته بنا وباقتصادنا من أضرار وخسائر يوما بعد يوم، وينتهي بمصر الأمر إلى أوضاع يصبح معها الشباب الذين دعوا إلى التغيير والإصلاح أول المتضررين منها.

إن اللحظة الراهنة ليست متعلقة بشخصي، ليست متعلقة بحسني مبارك، وإنما بات الأمر متعلقا بمصر في حاضرها ومستقبل أبنائها.

إن المصريين جميعا في خندق واحد الآن، وعلينا أن نواصل الحوار الوطني الذي بدأناه بروح الفريق وليس الفرقاء، وبعيدا عن الخلاف

والتناحر، كي تتجاوز مصر أزمتها الراهنة، ولنعيد لاقتصادنا الثقة فيه، ولمواطنينا الاطمئنان والأمان، وللشارع المصري حياته اليومية الطبيعية.

لقد كنت شابا مثل شباب مصر الآن، عندما تعلمت شرف العسكرية المصرية والولاء للوطن والتضحية من أجله.. أفنيت عمري دفاعا عن أرضه وسيادته، شهدت حروبه بهزائمها وانتصاراتها، عشت أيام الانكسار والاحتلال وأيام العبور والنصر والتحرير.. أسعد أيام حياتي يوم رفعت علم مصر فوق سيناء، واجهت الموت مرات عديدة طيارا وفي أديس أبابا وغير ذلك كثير، لم أخضع يوما لضغوط أجنبية أو إملاءات، حافظت على السلام، عملت من أجل أمن مصر واستقرارها، اجتهدت من أجل نهضتها، لم أسع يوما لسلطة أو شعبية زائفة.. أثق أن الأغلبية الكاسحة من أبناء الشعب يعرفون من هو حسني مبارك، ويحز في نفسي ما ألاقيه اليوم من بعض بني وطني.

وعلى أية حال، فإنني إذ أعي خطورة المفترق الصعب الحالي، واقتناعا من جانبي بأن مصر تجتاز لحظة فارقة في تاريخها تفرض علينا جميعا تغليب المصلحة العليا للوطن، وأن نضع مصر أولا فوق أي اعتبار وكل اعتبار آخر، فقد رأيتُ تفويض نائب رئيس الجمهورية في اختصاصات رئيس الجمهورية على النحو الذي يحدده الدستور.

إنني أعلم علم اليقين أن مصر ستتجاوز أزمتها ولن تنكسر إرادة شعبها، ستقف على أقدامها من جديد بصدق وإخلاص أبنائها كل أبنائها، وسترد كيد الكائدين وشماتة الشامتين.

سنثبت نحن المصريين قدرتنا على تحقيق مطالب الشعب بالحوار المتحضر والواعى، سنثبت أننا لسنا أتباعا لأحد، ولا نأخذ تعليمات من أحد، وأن أحدا لا يصنع لنا قراراتنا سوى نبض الشارع ومطالب أبناء الوطن.

سنثبت ذلك بروح وعزم المصريين، وبوحدة وتماسك هذا الشعب، وبتمسكنا بعزة مصر وكرامتها وهويتها الفريدة والخالدة، فهي أساس وجودنا وجوهره لأكثر من سبعة آلاف عام.

ستعيش هذه الروح فينا ما دامت مصر وشعبها، ستعيش هذه الروح فينا ما دامت مصر ودام شعبها، ستعيش في كل واحد من فلاحينا وعمالنا ومثقفينا، ستبقى في قلوب شيوخنا وشبابنا وأطفالنا، مسلميهم وأقباطهم، وفي عقول وضمائر من لم يولد بعد من أبنائنا.

أقول من جديد.. إنني عشت من أجل هذا الوطن حافظا لمسؤوليته وأمانته، وستظل مصر هى الباقية فوق الأشخاص وفوق الجميع"(١٧)

يوم التنحي :

لم يجد خطاب الرئيس مبارك آذانا صاغية ، فهو لم يطرح جديداً وبدا متمسكا بالسلطة حتى آخر نفس ، فما كان من المتظاهرين إلا التصعيد فتواصلت المظاهرات بأعداد هائلة في ميدان التحرير ومختلف انحاء الجمهورية عقب صلاة يوم الجمعة الذي عرف باسم "جمعة التحدي" كما توجهت مجموعات من المتظاهرين إلى قصر العروبة وقصور مبارك الأخرى .

وفي تمام الساعة السادسة كانت اللحظة الحاسمة وإعلان الاستسلام من قبل النظام ، فقد وجه اللواء عمر سليمان نائب الرئيس خطابا يعلن فيه تخلي الرئيس مبارك عن منصبه، وتولي المجلس الأعلي للقوات المسلحة شئون الحكم في البلاد ، وفورا تدفق المصريون لميدان التحرير ومختلف مناطق الجمهورية للاحتفال .

وأصدر المجلس الأعلي للقوات المسلحة الإعلان الدستوري الذي تضمن قرار حل مجلسى الشعب والشوري، وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر أو انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشوري ورئيس الجمهورية:.

وتضمن الإعلان الدستوري الذي صدر في ١٣ فبراير ٢٠١١ قرارا بتعطيل العمل بأحكام الدستور، وفي يوم ١٥ فبراير ٢٠١١ قرر المجلس الأعلي للقوات المسلحة تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور برئاسة المستشار طارق البشري ودراسة التعديلات اللازمة للقوانين المتعلقة بالمواد الدستورية محل التعديل وطلب من اللجنة ان تنهي عملها في مدة لا تتجاوز ١٠ أيام من تاريخ القرار.

وهكذا شهدت مصر – خلال ١٨ يوما منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ١١ فبراير – أحداثاً جساماً، وضعت البلاد على بداية طريق يتمنى المصريون أن يصل بهم إلى الاستقرار والديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية. وقد صاحب ذلك ممارسات غير مشروعة ، أدت إلى استشهاد المئات وإصابة الألوف من المواطنين نتيجة إطلاق النار عليهم ، بل إن عدداً كبيراً من المتظاهرين سلمياً قد لقوا مصرعهم بالدهس

المتعمد من سيارات اتخذت أرقاماً دبلوماسية تارة ومن مصفحات الشرطة تارة أخرى كانت تتعمد مطاردة المتظاهرين ودهسهم ، وتزامن ذلك مع أعمال البلطجة واقتحام ميدان التحرير لإخلائه من المعتصمين المسالمين ، حيث أستعمل المقتحمون أنواعاً متعددة من الأسلحة البيضاء والجمال والخيول والطوب وقطع الرخام فضلا عن الرصاص الحي من قناصة فوق العمائر المطلة على ميدان التحرير وزجاجات المولوتوف، كما ظهرت حالة من الإنفلات الأمني وانسحاب الشرطة واقتحام سجون عديدة في أنحاء الجمهورية وإطلاق المساجين منها والتعدي على أقسام الشرطة وبنايات بعض المحاكم والنيابات وغيرها من مصالح حكومية وخاصة .

وقد قدمت الثورة ٨٤٦ قتيلا و٦٧٦٧ مصاباً من الثوار ، كما قتل ٢٦ ضابط ومجند شرطة، و١٨٩ سجيناً ، وأكثر الإصابات القاتلة جاءت في الرأس والصدر بما يدل أن بعضها تم بالتصويب وبالقنص ، فإن لم تقتل الضحايا فقد شوهت الوجوه وأتلفت العيون ، حيث استقبلت المستشفيات عددا هائلا من إصابات العيون خاصة فى يومي ٢٨ يناير ،٢ فبراير ٢٠١١ بلغ المئات وهناك حالات كثيرة فقدت بصرها.(١٨)

لكن كل هذه الجرائم التي ارتكبها النظام وأنصاره لم ترهب المتظاهرين فقد نزعت هذه الأحداث الخوف من نفوس المصريين، بعد أن ظلّ جاثمًا على صدورهم طويلاً، وظنّ الجميع أنهم لن يتخلصوا منه أبدًا، لكن يشاء الله أن يكون المولوتوف والمطاطي والقنابل هي

السبب في ذهاب الخوف، لدرجة جعلت الشباب يتسابقون صوب قنابل الغاز ليبعدوها عن إخوانهم، حتى لا يختنقون، ودفعتهم للوقوف في الصفوف الأولى لمواجهة دولة بكامل عُدّتها وعتادها، وجعلت أحد الشباب يقف بجسده الأعزل النحيف في مواجهة مدرعة فيجبرها على الجمود مكانها، وحركت آخر فواجه بمفرده كتيبة كاملة من الجنود المُدجّجين بالدروع والعصي ، فلقد كسرت ثورة ٢٥ يناير حائط الخوف عند المصريين، لمرة واحدة وإلى الأبد.

المصادر

١- جريدة الشروق، ٢٢ يناير ، العدد٧٢١

٢- جريدة الشروق، ٢٣ يناير ، العدد ٧٢٢

٣- جريدة الشروق ، يناير ، العدد ٧٢٣

٤- جريدة الشروق ، ٢٥ يناير ، العدد ٧٢٤

٥- جريدة الاهرام ، ٢٩ يناير ٢٠١١ ، العدد ٤٥٣٤٤

٦- جريدة الشرق الأوسط ، ٢٦ يناير ٢٠١١ ، العدد ١١٧٤٧

٧- جريدة الاهرام ، ٣٠ يناير ٢٠١١ ، العدد ٤٥٣٤٥

٨- جريدة الشرق الأوسط ، ٣٠ يناير ٢٠١١ ، العدد ١١٧٥١

٩- جريدة الشروق ، ٣١ يناير ، العدد ٧٣١

١٠- جريدة الاهرام ، ٣٠ يناير ٢٠١١ ، العدد ٤٥٣٤٥

١١- جريدة الاهرام ، المرجع السابق

١٢- جريدة الاهرام ، ١٧ مايو ٢٠١٣ ، العدد ٤٦١٨٣

١٣- جريدة الحياة ، ٢ فبراير ٢٠١١ ، العدد ١٧٤٧٠

١٤- جريدة الوفد ، الخميس ، ٧١ فبراير ١١٠٢

١٥- (موقع سى ان ان

http://arabic.cnn.com/2011/egypt.2011/2/4/mubarak.interview_egypt

/index.html

١٦- ثورة الشعب المصري ملهمة شعوب العالم ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ٢٠١١ ، ص١٢

١٧- جريدة الحياة ، ١٠ فبراير ٢٠١١ ، العدد ١٧٤٧٨

١٨- ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصي الحقائق التي واكبت ثورة ٢٥ يناير ، ٢٠١١ ، ص ٤٣

الفصل السابع :
قراءة في موقف الولايات المتحدة وردود الفعل الدولية

جاء رد الفعل الدولي إجمالاً مناهضاً للنظام السابق مؤيداً لأهداف الثورة ومطالباً الرئيس مبارك بنقل السلطة سريعاً وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، الإتحاد الأوربى، ألمانيا، تركيا. وكان الذين خدمهم نظام مبارك طيلة حياته أسرع الجميع إلى التخلي عنه بعد أن تجلى إصرار كتل الجماهير وطلائع الشباب معاً على أن الشعب يريد إسقاط الرئيس وكانت الولايات المتحدة بين أول من سحبوا استثماراتهم على مبارك ، فقد كان تصميمهم على أن مصر لا يجب أن تضيع من إيديهم مرة أخرى هو رهانهم الحقيقي ، وهنا كانت الصدمة لـ«مبارك» ، بمعنى أنه حتى وهو يرى بحر التظاهرات، ودرجة الرفض القاطع لابنه، ظل حتى آخر لحظة مقتنعا بأن كله مدبر، وأنها قلة مندسة ولكنها منظمة وموجّهة، ورفضها له ليس لشخصه وإنما مقصده الحقيقي إسقاط الدولة ، وهو مازال قادرا على الصمود ، لكن ما صدمه هو رد الفعل الدولي المتعاطف مع الثوار، فقد نجح المتظاهرون في كسب تعاطف الرأي العام العالمي بسلميتهم وتنظيمهم وتوحدهم فهم أبهروا العالم وجعلوا القادة السياسيين مجبرين على ابداء المساندة لهم ، في الوقت الذي لم يقدم فيه مبارك ونظامه ما يستحق التعاطف معه وكانت خطاباته ضعيفة وتنازلاته محدودة .

الخطاب الأمريكي تجاه الثورة

بدأ الخطاب الأمريكي تجاه الثورة هادئاً بل وربما متأخراً ، وجاء مسانداً للوهلة الأولى لمبارك الحليف الاستراتيجي لأمريكا وإسرائيل ،

حتى أنه بعد يوم ٢٥ يناير ، ظهرت وزيرة الخارجية الأمريكية خارجية هيلاري كلينتون لتقول أن حكومة مصر "مستقرة" رغم الاحتجاجات" وعلق الرئيس الأمريكي باراك أوباما يعلق علي الموقف في مصر بمطالبة النظام المصري بترك الفرصة لحرية التعبير وحق التظاهر، وفي نفس الوقت لم يهاجم النظام الحاكم بشكل مباشر حيث أنه دعا الى إصلاحات من خلال النظام .

لكن يوم (جمعة الغضب) ٢٨ يناير ٢٠١١ كان تاريخا فاصلا في موقف الإدارة الأميركية من مبارك ونظامه، حيث وردت تقارير متتابعة للرئيس أوباما أولا بأول حيال تطورات الوضع في الميدان في غرفة العمليات بالبيت الأبيض، خاصة مع انقسام الإدارة الأميركية حيال الرئيس مبارك في الأيام الأولى للثورة.

لكن الوضع بقي متذبذبا، حيث انقسمت الإدارة الأميركية داخل البيت الأبيض إلى مجموعتين؛ مجموعة متعاطفة مع مبارك على رأسها وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، وتدافع عنه باعتباره حليفا استراتيجيا، وكما قالت عنه (إنه وفيٌ لنا)، وتعتبر أن تخلي الإدارة الأميركية عنه سيقلق باقي حلفاء أميركا في المنطقة وسيؤثر على مصالحها ككل.. وهناك مجموعة أخرى من المستشارين السياسيين تطالب بالتخلي عن مبارك ومطالبته بترك السلطة .

وفي أول رد فعل على تعيين اللواء عمر سليمان نائبا للرئيس وتسمية رئيس وزراء جديد لمصر أعلنت الولايات المتحدة إن تغيير الأشخاص

غير كاف وأكدت على الحاجة إلى اجراء تغيير سياسى "حقيقى" وهددت بإعادة النظر بالمعونات المالية الكبيرة التى تقدمها لمصر .

وبنهاية اليوم الخامس أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي باراك اوباما يؤيد انتقال السلطة بشكل منظم في مصر إلى حكومة تلبي طموحات الشعب المصري .

وقامت وزيرة الخارجية الأمريكية . في خطوة غير مسبوقة . بالظهور في خمس مقابلات متتالية في برامج تليفزيونية صباحية الواحدة تلو الأخرى للتعليق على الوضع في مصر. وقد سئلت مرارا وتكرار أن تعلن عن تأييدها أو معارضتها للرئيس المصري، إلا أنها تحاشت تماما الإجابة وأكدت أن "الولايات المتحدة في صف الشعب المصري وتريد مصر ديمقراطية تحترم حقوق شعبها"

وقال رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي جون كيري إن على الرئيس مبارك أن يدرك إن استقرار مصر يتوقف على تنازله عن الحكم لمصلحة نظام سياسي جديد. ودعا كيري الرئيس المصري إلى الإعلان صراحة عدم نيته الترشح أو ترشيح ابنه للانتخابات الرئاسية وإخراج عائلته من المعادلة السياسية. وناشد كيري البيت الأبيض والكونغرس إعادة النظر في نوع المساعدات التي تقدمها واشنطن لمصر .

وأعلن البيت الأبيض الأمريكى أن مبعوث اوباما "فرانك ويسنر" حث مبارك على التحضير لانتقال منظم للسلطة وقال له إن واشنطن ترى أن رئاسته قد انتهت .

وفي يوم ٢ فبراير المعروف إعلاميا بـ«موقعة الجمل»، استكملت دائرة الرفض تماما داخل الإدارة الأميركية، وفقد مبارك أي تأييد له، وتحديدا مع اقتناع كلينتون وجون بايدن نائب الرئيس الأميركي، اللذين كانا معارضين، بالتخلي عن مبارك .

وبنهاية اليوم الثامن قال الرئيس الأمريكى باراك اوباما ان انتقالا منظما للسلطة "يتعين أن يبدأ الآن"

ودعا السناتور الأمريكي جون ماكين الرئيس المصري حسني مبارك إلى التنحي واعلن متحدث باسم الخارجية الأميركية ان وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون طالبت عمر سليمان بإجراء تحقيق حول أعمال العنف التي شهدها ميدان التحرير .

لقد تحرك اوباما ببطء يحدوه الخوف من الحركة الشعبية المصرية المتنامية وما تمارسه من ضغوط ، وبحث عن صيغة سياسية بديلة بحيث يتم إزاحة مبارك مع الحفاظ على السلطة السياسية لجهاز الدولة وتقويتها ، وفعل اوباما ما بوسعه للاستغناء عن مبارك مع الحفاظ على تماسك الأجهزة الخاضعة لمبارك كالجيش والشرطة وتحاشى أي انشقاقات قد تؤدي إلى تحالف مرلف من الحركات الجماهيرية والجنود الأمر الذي كان لابد له أن يقلب الطاولة على الولايات المتحدة وينشئ نظاما جديداً كليا قد يكون معادي لأمريكا .

ولهذا فتحت واشنطن مباحثات مع معظم القطاعات الليبرالية والدينية المعارضة لمبارك ، وحاولت في البداية إقناعهم بالتفاوض مع مبارك،

بعد ذلك حاول أوباما تسويق وعد مبارك بعدم ترشيح نفسه في الانتخابات التي كان من المفترض إجراؤها بعد تسعة شهور ، ورفض الثوار هذا الاقتراح أيضاً ، ومن ثم بدأ أوباما يعلى من وتيرة خطاب التغييرات الفورية لكن دونما اتخاذ أية إجراءات لدعمها ، مكتفياً بخطاب طنان على أمل أن تنتهي الانتفاضة الثورية إن عاجلا أو آجلا ببقاء المباركية من دون مبارك أي بنظام يستطيع امتصاص زخم الحشد الجماهيري وإجراء انتخابات تأتي بمسئولين يتبعون الخط العام للنظام السابق .

إلا أنه كان ثمة احتمالات كثيرة غير يقينية في حالة إعادة ترتيب الأوضاع السياسي ، حيث إن حوالي ٨٠٪ من المواطنين الذين يؤمنون بالديمقراطية ويطالبون بها يعارضون واشنطن ، ومع امتلاك هؤلاء خبرة النضال فمن الأرجح أن يطالبوا بتغيير سياسات الدولة تجاه الولايات المتحدة على وجه الخصوص .

ومع تزايد الضغوط الشعبية ورفض مبارك التنحي لم يستطع أوباما إقناعه وذلك لأن الكونجرس ورجال المال الأقوياء الذين يدعمونه عارضوا بشدة التخلص منه ، وفي يومي ٩و١٠ فبراير عقدت لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس الأمريكي جلسة استماع حول الأوضاع في مصر برئاسة عضو الحزب الجمهوري إليانا روس الصهيونية المتشددة والتي تتبنى السياسة الإسرائيلية لدعم مبارك بدون تحفظ ، وكان ممثل الأقلية باللجنة هوارد برمان عضو الحزب الديمقراطي والصهيوني المتطرف ، وكما كان متوقعاً رددت النتائج

التى توصلت إليها اللجنة أصداء خطة إسرائيل بدعم استمرار مبارك في منصبه وحذرت من الخطر الإسلامى حال نجاح أي ثورة ديمقراطية (١).

ولقد فوجئ مبارك ولم يكن في حسابه سحب الرهان الأمريكى عليه، وكشف عن ذلك في محادثة تليفونية جرت بينه وبين صديقه «بنيامين أليعازار» حدثت ظهر يوم ١٥ فبراير ٢٠١١، وبعد تخليه عن رئاسة الجمهورية، واختياره الإقامة في «شرم الشيخ»، وفي هذا الحديث التليفونى وقد نشرت خبره وتفاصيله صحف إسرائيلية عديدة، كما أن «بنيامين أليعازار» نفسه تحدث عنه مطولا، وراويا أن «مبارك» ظل لنصف الساعة يشكو له كصديق من تخلى الولايات المتحدة الأمريكية عنه، ونكرانها لكل ما قام به، والغريب أنه في انفعاله يعتبر نفسه من ضحايا الجحود الأمريكي، مثله في ذلك مثل «شاه إيران» ـ الشاه كان ضحية لـ«كارتر»، وهو ضحية لـ«أوباما»! ثم يضيف «مبارك» طبقا لـ«أليعازار»: أنهم ـ بعض من في الولايات المتحدة ـ سوف يندمون يوما على تنكرهم له، ومن المحزن أن «مبارك» لم يخطر له أن يندم هو نفسه. (٢)

أوروبا على خط المواجهة مع نظام مبارك

رد الفعل الاوروبي لم يختلف عن الأمريكي، حيث بدأ حذرا، ومن ثم تصاعد مع تضاعف الحشود في شوارع القاهرة والمحافظات، فدعا الاتحاد الأوروبي- ممثلا في رئيس مجلس الاتحاد

الأوروبي هيرمان فان روميوي إلى إنهاء العنف في مصر وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، و"من فرضت عليهم الإقامة الجبرية لأسباب سياسية ومنهم شخصيات سياسية، وبدء عملية الإصلاح الضرورية "كما قالت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون إن "الاستخدام المتواصل للقوة ضد المتظاهرين أمر مقلق للغاية"

فيما أصدر مكتب رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل بيانا مشتركا دعوا فيه الرئيس مبارك إلى "إجراء عملية تغيير من خلال حكومة واسعة التمثيل وبانتخابات حرة وأن يتعامل مع الأحداث الحالية باعتدال، والدعوة لتجنب العنف ضد المدنيين العزل مهما كلف الأمر ودعوة المتظاهرين إلى أن يمارسوا حقهم سلميا وضرورة تطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وعد بها الرئيس مبارك بالكامل وبسرعة وان تستجيب لتطلعات الشعب المصري."

وأجرى رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون مكالمة هاتفية مع الرئيس المصري وعبر فيها عن قلقه الشديد لما يجري في مصر، خاصة أعمال العنف التي تقع في الشوارع المصرية.وأكد كاميرون على أن مواجهة الاحتجاجات السلمية بالعنف غير مقبول، وحث مبارك على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسريع الإصلاحات ، ودعا وزير الخارجية البريطاني الحكومة المصرية إلى ضبط النفس، مؤكدا على ضرورة أن يستمع الرئيس المصري بصورة عاجلة للمتظاهرين.

ومع توالى المظاهرات وتصاعد أحداث العنف اتجهت دول أوروبا لتشديد لهجتها ضد النظام مطالبة بالتغيير الشامل والعاجل ، فقال الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إنه يأمل أن تتجه مصر نحو الديمقراطية لا نحو ديكتاتورية جديدة ، فيما دعا وزير الدفاع الفرنسى الان جوبيه في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الامريكى الى انتقال ديمقراطي في مصر ومن دون عنف وفي أسرع وقت ، وأعرب وزير الخارجية الالمانى غيدو فسترفيلى عن خيبة امله بعد الخطاب الذي القاه الرئيس المصري مبارك ووصفه بانه لم يكن "الخطوة المنتظرة نحو المستقبل" ، وقالت مسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد الاوروبى كاثرين اشتون "ان التغيير حان الآن في مصر."وأكد وزير الخارجية البريطانى وليام هيج ان مصر بحاجة الى انتقال منظم للسلطة يتضمن تشكيل "حكومة ذات قاعدة واسعة" ، فيما أوضح المتحدث باسم رئيس الوزراء البريطانى أن ثمة حاجة ملحة للتغيير في مصر.

الموقف الإسرائيلي ومحاولات حماية نظام مبارك

كونه أحد الحلفاء المهمين لاسرائيل في المنطقة ، فقد دافعت إسرائيل بشراسة عن مبارك ونظامه ، وجاء أول رد فعل من الرئيس الاسرائيلى شيمون بيريز الذي وصف الرئيس المصري حسني مبارك بقوله إن "شعوب المنطقة يجب أن تكون ممتنة لمبارك الذي أنقذ أرواح

الكثيرين من خلال منعه اندلاع الحرب في الشرق الأوسط." ، وقال المبعوث السابق الإسرائيلي جدعون بن عامي أن الاحتجاجات في مصر لن تتبع طريق الاحتجاجات في تونس وأن المخابرات والأمن المصري يعرف التعامل بحزم مع أي عمل يهدد وجودها وهي قد بدأت بالفعل بالقيام بذلك" وقال عضو الكنيست بنيامين بن إليعازر انه لن تحدث ثورة في مصر وان كل ما بوسعنا ان نقدمه هو ان نعبر عن دعمنا لمبارك .

ومع استمرار الاحتجاجات ومرور ٦ أيام على بدايتها، أعرب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عن أمله بألا تترك الاحتجاجات أثراً على معاهدة السلام كما أعرب عن خشيته من تكرار ما حدث بإيران في تلميح إلى الثورة الإسلامية بمصر . (٣)

وكشف موقع ويكيليكس الالكتروني للتسريبات عن برقية دبلوماسية أمريكية تشير إلى أن اسرائيل تنظر منذ وقت طويل إلى عمر سليمان نائب الرئيس المصري على أنه المفضل لديها لخلافة مبارك في الحكم.

المواقف الدولية الأخرى تجاه سقوط النظام

كانت تركيا ضمن أول الدول التي ساندت الثورة مطالبة مبارك في الأيام الأولى للتظاهرات بالتنحي ومغادرة الحياة السياسية والاستجابة لمطالب المتظاهرين ، وقال رئيس الحكومة التركية رجب

طيب أردوغان إن على الرئيس المصري حسني مبارك ان يستمع إلى مطالب شعبه "دون تردد."وقال اردوغان في خطابه المتلفز للبرلمان التركي مخاطبا الرئيس المصري: "استمع إلى صراخ شعبك ومطالبه الإنسانية العادلة، واستجب لمطلبه بالحرية دون مواربة واضاف اردوغان ان الحل لكل المشاكل السياسية يكمن في صناديق الاقتراع ووجه أردوغان رسالة ضمنية للرئيس مبارك قائلا "أقول للرئيس مبارك بشكل أخوي إننا بشر وإننا إلى زوال "في إشارة منه إلى ضرورة نزول الرئيس المصري على إرادة الشعب والتنازل سلميا وطواعية عن السلطة.

بينما قال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إنه "يؤكد للمرة الثالثة إن مطالب المتظاهرين المصريين مطالب شرعية، لكن يجب أن تكون المظاهرات بعيدة عن العنف، وأن تتعامل السلطات المصرية بعقلانية."واضاف أن "تركيا لن تبقى صامتة إزاء ما يحدث في مصر، فهي تعطي أهمية كبرى للسلام الداخلي في مصر وللدول الصديقة، وتعرب عن حزنها وأسفها لسقوط قتلى وجرحى في تلك المظاهرات" .

أما إيران فقد رأت الثورة امتدادا لثورتها الإسلامية في الثمانينيات ، ودعت المسؤولين المصريين إلى الامتثال لمطالب المتظاهرين "المطالبين بالعدالة" وتجنب أعمال العنف. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست إن "مظاهرات المصريين هي حركة تطالب بالعدالة". ودعا المتحدث المسؤولين المصريين إلى "تجنب أي قمع عنيف

من جانب قوات الأمن والشرطة ضد موجة اليقظة الإسلامية التي اتخذت شكل حركة شعبية في البلاد."

وقال وزير الخارجية الإيراني على أكبر صالحي إن الانتفاضة التي تشهدها مصر حاليا ضد نظام الرئيس المصري حسنى مبارك "سوف تساعد على خلق شرق أوسط إسلامى"

بينما قال مرشد الجمهورية الاسلامية الايرانية آية الله علي خامنئي إن الانتفاضة المصرية "حركة تحرير إسلامية" ودعا في خطبة ألقاها باللغة العربية الشعب المصري الى مواصلة انتفاضته حتى "اقامة نظام شعبي إسلامي." (٤)

فيما رأت روسيا أن دعوات الامين العام للامم المتحدة للتغيير في مصر هى دعوات سياسية بشكل جلى وتتجاوز مهام الامم المتحدة، مؤكدة على ان دور الامم المتحدة "لا يشتمل على تقديم نصائح سياسية للدول ذات السيادة التي تربطها بالامم المتحدة علاقات طويلة."

كما دعا الرئيس الروسى ديمتري مدفيديف الى "تسوية سلمية للمشاكل القائمة وفي اطار القانون". في مصر، وحذر وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف من الحل الخارجى ، مؤكداً أن روسيا تعتبر أن فرض اي حلول من الخارج وتوجيه الانذارات امرا غير ايجابى. وان القوى السياسية المصرية هي التي يجب ان تتوصل الى التوافق."(٥)

إن أحد عوامل نجاح الثورة المصرية هى تعاطف المجتمع الدولى وقادة العالم مع شباب التحرير، حيث جاءت رُدود الفعل الدولية إيجابية

الثورة المصرية وفي صالح الثوّار ونجح المُحتجون بميدان التحرير في تحريك المجتمع الدولى ضد نظام الرئيس السابق حسنى مبارك مما أجبره علي التنحي ، واقنعت القوى الكبرى في العالم أن ما حدث ما هو إلا انتصار الديمقراطية وأن عليها احترام خيار الشعب المصري الذي شاركت مُعظم فئاته في الثورة في صورة حضارية أبهرت العالم أجمع الأمر الذي جعل الرئيس الأمريكي أوباما يقول : إن الثورة المصرية مُلهمة الشعوب " وأن «علينا أن نربى أبنائنا ليكونوا مثل الشباب المصرى » فيما قال رئيس الوزراء البريطانى ديفيد كاميرون «علينا أن نفكر جديا فى تدريس الثورة المصرية فى المدارس » ، فيما قال رئيس الوزراء الايطالى سلفيو برليسكونى «لا جديد فى مصر ،المصريون يقومون بكتابة التاريخ كالعادة» بينما قال رئيس وزراء النرويج ستوتلنبرج «اليوم كلنا مصريون » وأخيرا قال الرئيس النمساوى هاينز فيشر «المصريون هم أروع شعب على الأرض ويستحقون جائزة نوبل للسلام » . (٦)

المصادر

١- بتراس ، جيمس ، الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع ، ترجمة فاطمة نصر ، سطور الجديدة ، القاهرة ، ، ٢٠١٢ ، ص ٢٨ و٢٩

٢- هيكل محمد حسنين ، مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٢٢٦

٣- جريدة الشرق الاوسط ، ٦ فبراير ٢٠١١ ، العدد ١١٧٥٨

٤- جريدة الاهرام ، ٥ فبراير ٢٠١١ ، العدد ٤٥٣٥٠

٥- جريدة المدينة، ٧ فبراير ٢٠١١ ، العدد ١٧٤٥٤

٦- جريدة الاقتصادية ، ١٢ فبراير ٢٠١١ ، العدد ٦٣٣٣

الفصل الثامن

ثورة ٢٥ يناير .. الدروس المستفادة

تعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ثورة اجتماعية كاملة بمعنى الكلمة إذ شكلت حدثا فاصلا بين عهدين ونقلة كبيرة بين نظامين ، وكانت هناك عوامل بمثابة الوقود الذي أشعل هذه الثورة تمثلت في الفساد السياسي والغياب شبه الكامل للحريات العامة والأساسية وصنع ديمقراطية ديكورية فقط لم يتفاعل معها الشعب المصري ، وغيبة العدالة الاجتماعية وبروز الفوارق الشاسعة بين الطبقات حتى صارت تقريبا طبقتين فقط وتخلى النظام السابق نهائيا عن مسئولياته السياسية والاجتماعية تجاه المواطنين ، وانتشار الرشوة والمحسوبية حتى أصبحت لغة وثقافة متعارف عليها يوميا فى حياة المصريين ، والقمع الأمني الذي استخدمه النظام في تمرير مشاريعه وإسكات الأفواه المعارضة له ، والتضليل الإعلامي وتفريغ الحقائق من مضمونها .

ولم يكن انفجار الشعب المصري الذي بدأ يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ثورة جياع ، كما توقع الكثيرون ، بل كانت ثورة شعب غاضب ، كان الغضب واضحاً كل الوضوح في التعبيرات التي ارتسمت على وجوه المتظاهرين ، وفي العبارات التي كتبوها على اللافتات ، وفي صوت المرددين للهتافات ، وفي طريقة كلام المعلقين الذين أدلوا بأقوالهم للإذاعات الأجنبية ومحطات التلفزيون .

لقد خرج المتظاهرون يطالبون بإسقاط نظام اتسم بالظلم والفساد والديكتاتورية ، وكانت هذه عوامل مهمة في إثارة الغضب ، ولكن

كان هناك بالإضافة إلى ذلك عامل آخر للغضب وهو ما اتسم به رجال النظام السابق من غطرسة وتعال وتكبر ، كما كان تزوير انتخابات عام ٢٠١٠ عملاً فجاً منطقع النظير في تاريخ الانتخابات المصرية ، وعكس لا مبالاة واحتقاراً بالغاً للشعب المصري وتطلعاته ورغباته ، وأتت ببرلمان خلا من أي صوت معارض ، ولما فكر بعض رجال المعارضة في تكوين برلمان موازٍ كان تعليق رئيس الجمهورية على ذلك "خليهم يتسلوا " فبين بذلك التعليق مدى لا مبالاته بما يشعر به الناس إزاء مهزلة الانتخابات .

هذا في الوقت الذي لم يكن فيه اي مبرر لهذا التعالي فالتعليم يتدهور، والحصول على الخدمات الصحية يزداد صعوبة ومشقة ، والسياسة الخارجية لا تنبع من إرادة وطنية ، والمؤشرات الاقتصادية في هبوط، والبطالة تزداد .

عوامل نجاح الثورة:

لقد أسهما عوامل عدة في نجاح الثورة لكن أهمها هي تُعتبر وحدة الإرادة الشعبية لجُموع المواطنين في مصر فهي تعتبر أهم عوامل نجاح الثورة حيث خرجت جميع أطياف المُجتمع المصري يد واحدة لمواجهة الظُلم والفساد ، كما أن الدور الذي أدته القوات المُسلحة المصرية في حماية الثوّار الذين تظاهروا في ميدان التحرير وجميع ميادين الجُمهورية كان له دور كبير في إبقاء جذوة الثورة وحماية الثوار من بطش نظام لا يرحم ، كذلك ردود الفعل الدولية المريدة للثوار أسهمت

في الضغط على النظام المصري الذي اعتمج في جزء كبير من بقائه على الدعم الخارجي ، هذا في الوقت الذي تعتبر فيه استجابة الرئيس السابق حسني مبارك للمطالب المُشروعة للثوّار بتنحيه عن سُدة الحكم في مصر جاءت في الوقت المُناسب الأمر الذي كان من عوامل نجاح الثورة لأنه أدي إلي أن تتجنب البلاد الوقوع في حرب أهلية كان من المُمكن أن تأتي علي الأخضر واليابس إذا حدث تدخل من الحرس الجُمهوري ضد القوات المُسلحة.

كما أن أحد الأسباب الرئيسية لنجاح ثورة ٢٥ يناير هو الفشل الذريع للنظام في تقدير الموقف وفي التجاوب السريع من قبل النظام مع مطالب الثوار والبطء الشديد ورد الفعل المتأخر في التفاعل مع المتظاهرين وبدء حوار جاد معهم ، هذا فضلا عن الخطابات المتأخرة التي كان يلقيها مبارك دائما بعد فوات الآوان ، فبعد ثلاثة أيام من المظاهرات الهادرة ظهر رئيس الجمهورية ليكلم الشعب من خلال التلفزيون فإذا به يكشف أن أقصى ما هو مستعد للتكرم به هو تغيير وزاري من النوع المألوف لدى الشعب المصري فيستبدل وجهاً من وجوه النظام بوجه آخر ويضع وزيرا في الحكومة القديمة رئيساً للحكومة الجديدة مع أن رئيس الوزراء الجديد بحكم كونه وزيراً طوال السنوات الستة السابقة مسئول ايضاً مع بقية الوزراء عما يشكو الناس منه . فإذا كان قادرا الآن على تلبية رغبات الجماهير، فلماذا لم يحاول أن يبذل جهده للتأثير فى الحكومة الماضية لتجنب إغضاب الجماهير؟ أما بقية

الوزراء الجدد فهم ليسوا إلا أشباحا للوزراء القدامى ثم كرر الرئيس ما دأب على التصريح به من أن «الأولوية لديه هى لمكافحة الفقر»، فمع أنه لم يستطع التخفيف من الفقر طوال الثلاثين عاما التى استمر فيها فى الحكم.

وبالرغم من ازدياد تأزم الموقف بعد انفجار المظاهرة المليونية فى ميدان التحرير وشوارع الاسكندرية يوم الجمعة ٢٨ يناير. إلا أن النظام استمر صامتا حتى تكرم بعد أربعة أيام «مساء الثلاثاء ٢ فبراير» بإعلان نية الرئيس فى ألا يرشح نفسه بعد انتهاء مدته الحالية، فلم ينتج عن ذلك إلا مظاهرات الغضب والاحتجاج، وتجنب أي إشارة إلى الوريث أما الوعود الأخرى فلا تزيد على أنه طلب من مجلس الشعب «المزور بالكامل» الاستجابة إلى بعض الأحكام الصادرة فى الطعون فى نتائج الانتخابات، والنظر فى تعديل مادة من مواد الدستور تتعلق بعدد المدد التى يجوز فيها لنفس الشخص أن يستمر رئيسا للجمهورية ، فكيف لمجلس مزور لم يأت استجابة لرغبات الناخبين الحقيقية بالاستجابة لإرادة المتظاهرين الحقيقية .

ولكن الشباب لم يرحل عن ميدان التحرير، فازداد الخوف واشتد الهلع، وكان لابد من التنازل عن أى نية فى الترشيح لرئاسة الجمهورية مرة أخرى، بل لا بد حتى من التخلى عن رغبة الابن فى الحلول محل أبيه. ولكن هذا جاء متأخرا ولم يعد كافياً إلا أنه أقنع الكثير من المصريين ، لولا معركة الخيول والجمال التى قادها مجموعة من

المأجورين الذين اعتادت الشرطة استخدامهم لضمان تزوير الانتخابات، وإرهاب القضاة الذين يحاولون مقاومة هذا التزوير، لكن هذا العمل كان له أثراً عكسياً ، وقاد الاغلبية الصامتة للتحرك ضد النظام .

لقد جاءت ثورة الشباب في لحظة استرخاء كانت الدولة تتحسب إلى أن بعض الممانعة من الممكن أن تعلن عن نفسها لو أن النظام طبق التوريث كما كان متوقعا في شهر نوفمبر ٢٠١١ ، ورغم ذلك فلم يكن احد يتوقع هذه المساحة من الغضب الشعبى الكامن في قلوب الجماهير . و لا شك أن القراءة الخاطئة للرأي العام وعدم الاستجابة له في الوقت الملائم من الأسباب الهامة لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ومن هنا تبرز أهمية الرأي العام في إرشاد القيادة السياسية إلى مطالب الجماهير المشروعة.

ثورة يناير وثورات مصر عبر التاريخ ..

اختلفت الثورة فلي مصر عن كل الثورات التي حدثت في مصر عبر تاريخها بل واختلفت أيضاً عن مثيلاتها في دول الربيع العربي الأخرى ، وذلك من أكثر من ناحية أهمها الآتي :

- هناك أولا ضخامة الأعداد المشتركة في المظاهرات ، وإصرارهم على الاعتصام بالجلوس في ميدان التحرير حتى تجاب مطالبهم ، حتى أنهم أتوا بالبطاطين ووزع بعضهم الماء والمأكولات على من يحتاج إليها

واحتضن بعضهم البعض حتى ممن لا يعرفونه فرحا واستبشارا بما يقومون به ، وهذا التجمع لهذه الأعداد الغفيرة من الناس في عمل سياسي موحد ليس مألوفا بل ولا مسبوقا في التاريخ المصري . وأحد الأسباب في كثرة هذا التجمع هو وجود قدرة كبيرة على الاتصال والتعبئة لم تكن متاحة في أي وقت في الماضي ، ففي الماضي كانت المظاهرات تتم إما في الجامعات أو المصانع ويقوم بها العمال أو الطلاب ، لسهولة تجمع أفرادها في مكان واحد ، لكن تغيرت الأحوال كثيرا فالمجتمع المادي لم يعد ضروريا كنقطة بداية ، إذ يوجد الآن التليفونات المحمولة والانترنت ، فالتنظيم والترتيب لم يعد يتطلب التواجد في مكان واحد بل من الممكن أن يتم بين أشخاص في أماكن ومدن مختلفة وذوي أعمال ومهن مختلفة .

- تكررت المظاهرات في الوقت نفسه في عدد كبير من المدن الاقليمية الكبيرة والصغيرة من السويس إلى الاسماعيلية ومن المنصورة ودمياط وطنطا والمحلة الكبرى وبلطيم إلى بني سويف واسيوط وأسوان إلى رفح والشيخ زويد .. إلخ إلى جانب القاهرة والاسكندرية ، وهو مالا تذكره كتب التاريخ إلا عن ثورة ١٩١٩ ، ووسائل الاتصالات لعبت دورا هنا أيضاً بالإضافة إلى ما حدث من تقدم في مستوى الوعي السياسي خارج القاهرة والاسكندرية .

- منذ السبعينيات كانت المظاهرات والاحتجاجات في مصر مدفوعة بدوافع اقتصادية ، ابتداء بانتفاضة يناير ١٩٧٧ مرورا باحتجاجات

عمال المصانع وخروج طوائف مختلفة من الموظفين إلى الشوارع خلال العشرين سنة الأخيرة ، حيث كان الاقتصاد هو الغالب على الاحتجاجات حتى ظهرت حركة كفاية عام ٢٠٠٥ ومنذ ذلك الحين اجتمع السخط لأسباب سياسية مع السخط لأسباب اقتصادية ، فأصبحت المطالبة بالخبز مع الكرامة ، وأصبح الاحتجاج على ارتفاع الأسعار وعلى التوريث في نفس الوقت ، اقترنت المطالبة بالحريات السياسية وتغيير نظام الحكم وبانتخابات غير مزورة والقضاء على الفساد بالمطالبة بسياسة اقتصادية تراعي مصالح الجماهير الغفيرة وتضييق الفجوة بين الطبقات .

- من اللافت للنظر أيضا الدور الصغير جدا الذي لعبته الأحزاب والتنظيمات السياسية أو النقابية من أي نوع في انتفاضة ٢٥ يناير ، وكذلك الدور الصغير جدا وشبه المنعدم للزعماء أو القادة .

- أكد المتظاهرون تلاحم عنصري الأمة وأرسوا المواطنة فكرة وتطبيقاً في أرقي درجاتها بحيث يكون الولاء مؤسساً على الوطن. ولقد أبرز من تواجدوا مع الثوار في ميدان التحرير كيف كان الأقباط المسيحيون يشكلون سياجا حول المسلمين ، ليتمكنوا من تأدية الصلاة في هدوء نظرا لشدة الزحام وروى البعض أنهم رأوا شابا مسيحياً يصب الماء على ذراع آخر يتوضأ.

وبعد ثورة ٢٥ يناير لم يعد هناك حاجة للتحدث عن التسامح الديني والحرية الدينية، فمن يريد أن يعرف المعني الحقيقي للتسامح عليه

فقط أن يشاهد احداث هذه الثورة، فالمسلم والمسيحي وقفا أمام رصاصات الأمن المركزي في تحد وثبات ينادون بالسلمية وبمطالبهم المشروعة، فثورة ٢٥ يناير أثبتت أنه لايوجد مايدعي "عنصري الأمة" ولكن الأمة كلها عنصر واحد ونسيج واحد.

- تجربة اللجان الشعبية التي افرزتها ثورة ٢٥ يناير للدفاع الذاتي عن أمن الأحياء والشوارع والمؤسسات المهمة هي تجربة جديدة وعبرت تعاظم شعور المصريين بانتمائهم لهذا الوطن، وواجباتهم للدفاع عنه ضد أي خطر يتهدده فاللجان كانت تقوم بحراسة الشوارع وعمل كمائن لضبط الخارجين علي القانون والمخربين وتسليمهم للقوات المسلحة، كما قام المواطنون بتنظيم حركة المرور في الميادين والشوارع بالاضافة إلي المتظاهرين الذين دافعوا عن تاريخ أجدادهم وبلادهم من السرقة والنهب بحمايتهم ومحافظتهم علي المتحف المصري من محاولات سرقته وتخريبه .

دور الإعلام الاجتماعي (سوشيل ميديا) في إنجاح الثورة

إذا كنا نتحدث عن ثورة يناير فلا نغفل أبداً الدور الأساسي والمهم الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت ، ليس فقط فى إشعال الثورة، ولكن أيضاً فى قيادة الثورة حتى نهايتها، فقد أسهم التواصل عبر هذه المواقع فى نشر الصور ومقاطع الفيديو التى تحفز الشباب على الخروج للتظاهر، وتحديد أوقات وأماكن التجمعات، والتحذير من وجود خطر على المتظاهرين فى أى مكان، وهو ما سهل

مهمة قيادة جموع المتظاهرين، كذلك استخدمت مواقع التواصل الاجتماعي فى متابعة أخبار التظاهرات فى مختلف محافظات مصر، وخاصة مع نشر النظام السابق مظلة من التعتيم الإعلامي على أحداث الثورة، وهو ما برهن على مدى وعي الشباب المصري وإدراكه وانفتاحه على العالم الخارجي بمستجداته التكنولوجية والتقنية، وحسن توظيفها بما يخدم صالح الوطن.

المصادر

١- ثورة الشعب المصري ملهمة شعوب العالم، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١١، ص١٦

الفصل التاسع
انعكاسات الثورة على دول المنطقة

تبارت مراكز البحوث والدراسات والمحللين والدوائر السياسية لشرح انعكاسات الربيع العربي على الوضع في الدول العربية التي لم تشهد موجات مماثلة من الانتفاضات الشعبية وكان التركيز الأكبر على دول الخليج ، وتساءلت تلك الدوائر عما إذا كانت ستمتد هذه الانتفاضات إلى الجزيرة العربية أم ستقف حدودها عند الدول التي شهدت هذه الموجات الثورية ، وهل ستقتصر هذه الانتفاضات على الأنظمة الجمهورية الديكتاتورية أم ستمتد آثارها إلى الأنظمة الملكية الوراثية .

ولاشك أن نقطة البداية في الإجابة على هذا التساؤل المعقد تبدأ في البحث عن الأسباب والدوافع التي أشعلت هذه الثورات وتحليل ودراسة الأوضاع والظروف السائدة في الدول التي شهدت هذا المد الثوري ، وقياس ذلك على الدول محل الدراسة والمجتمعات موضع التساؤل ، إن أحد الاسباب الرئيسية لثورات العالم العربي هي انسداد كل قنوات التواصل بين الحكام والمحكومين ، وتجاهل ولامبالاة الأنظمة الحاكمة في التعامل مع شعوبهم ، وترك الحبل على الغارب للأجهزة الأمنية للتنكيل بالشعب بسبب وبدون سبب ومنحهم حق الاعتقال والتوقيف والتعذيب والتصفية الجسدية دون حساب أو عقاب ، وصياغة قوانين تسلب المواطنين حقوقهم وكرامتهم ، وتزييف إرادة الشعوب بكل بساطة من خلال انتخابات مزورة وديمقراطية وهمية أشبه ما تكون بالمسرحيات الهزلية ، وتكوين شبكات من الفساد

الحكومي والأهلي مقابل دعم وتشجيع النظام ، حتى أن الدول التي شهدت موجات الربيع العربي كانت ضمن قائمة أكثر الدول فساداً في العالم ، كما أن هذه الأنظمة ادعت أنها جمهوريات ديمقراطية لكنها راحت ترسم مخططات وتحيك مؤامرات من أجل توريث الحكم وتزييف وعي وإرادة شعوبها ، فلا هي تمتعت بمزايا الأنظمة الملكية ولا هي التزمت بمبادئ الدول الجمهورية .

إن الثورات العربية انطلقت شرارتها في ظل أنظمة استبدادية تسلطية تعد بقايا لأنظمة شيوعية وفاشية انقرضت من العالم قبل عقود لكن بعضها ظلت جاثمة على صدر شعوبها ، تحكم بشعارات ديمقراطية ، لكنها في حقيقة الأمر تدير شئون البلاد بالحديد والنار وبالمحسوبية والفساد وتسير شعوبها الترهيب والتخويف ، ولا تقبل أبدا بقواعد الديمقراطيات ومبادئ الجمهوريات التي تسمي أنفسها بها .

والسؤال هل ينطبق هذاعلى الأنظمة الخليجية ، وهل تتشابه أدوات وأساليب الحكم في الجانبين ؟

قبل أعوام ليست قليلة على اندلاع الانتفاضة العربية ، بينما لا تزال مُشتعلة في أنحاءٍ أخرى من عالمنا العربي، تقدمت المملكة العربية السعودية بمبادرة لإصلاح النظام العربي، شخّصت إلى حد بعيد علة النظام العربي، ووضعت ما يمكن اعتباره "روشتة" سياسية للعلاج .

وكان أهم محور ركّزت عليه المبادرة السعودية هو إقرارها بأن الإصلاح الذاتي، وتطوير المشاركة السياسية داخل الدول العربية هما منطلقان أساسيان لبناء القدرات العربية، وتوفير شروط النهضة العربية الشاملة، وتلبية متطلبات الانخراط الإيجابي في ميادين المنافسة العالمية، وتحقيق التنمية المستدامة، وإيجاد برامج لتشجيع الإبداع والفكر الخلاق، والتعامل بموضوعية وواقعية مع المستجدات والمتغيرات المتلاحقة على الساحة الاقتصادية العالمية، خاصة فيما يتعلق ببروز التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتنامي العولمة بما توفره من فرص وتفرضه من تحديات والتطورات المتسارعة في مجالات التقنية والاتصالات والمعلومات.. فالعالم العربي يشكل رافدًا مهمًا في عملية تطوير الحضارة الإنسانية في جميع جوانبها.

وقد أشارت "المبادرة السعودية" إلى أن الوقت قد حان لبعث اليقظة في نفوس الأمة، وشحذ الهمم للبرهنة عن مقدرة العرب وتصميمهم على إثبات حيوية أمتهم، وقدرتها على مجابهة التحديات والمخاطر التي تحملها التطورات الراهنة وتداعياتها المتسارعة عبر العمل معًا من أجل تغيير الواقع المرير الذي تعيشه الأمة العربية

ولقد سبق هذه المبادرة السعودية طرح مُتقدم لمفهوم الإصلاح قدمه سمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية في ندوة إصلاح البيت العربي «المحور السياسي» ضمن فعاليات مهرجان الجنادرية في الرياض ٢٦ شوال ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٣، أكد فيه بأنه "آن الأوان لأن

نمتلك الشجاعة الكافية لنقرر أن الإصلاح الذاتي وتطوير المشاركة السياسية هما المنطلقان الأساسيان لتجاوز الأزمة الهيكلية التي تتعرض لها دولنا العربية، وهما المدخلان العمليان لبناء النهضة العربية الشاملة والتعامل بموضوعية وواقعية مع المستجدات والمتغيرات المتلاحقة على الساحة الدولية على الصُعد السياسية والاقتصادية والتقنية والمعلوماتية.

إن التغييّرات السياسية التي اجتاحت المنطقة العربية توقفت على تخوم دول مجلس التعاون الخليجي على وجه التحديد ، فالمزاج الخليجى "إصلاحى" وليس "ثورى" وهذا ما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند دراسة تأثير الربيع العربى على دول الخليج، لأن قوى الاستمرار والبقاء أقوى من قوى التغيير، فلا توجد مطالب ضد شرعية الحكام أو إسقاط نظام الحكم.

وشعوب الخليج تتطلع إلى الإصلاح ولكن بشكل يختلف عما جرى فى دول الربيع العربى، فهى لا تسعى إلى تغيير النظام والحكام وإنما تتطلع إلى المشاركة فى الحياة السياسية."

لديها نوع من ديمقراطية القبيلة حيث كانت ابواب المشايخ و الحكام ولا زالت مفتوحة لكافة المواطنين لأجل النظر في شكاوي المواطنين وحل قضاياهم ، فقادة دول الخليج يتبعون سياسة (الباب المفتوح) مع المواطنين، حتى تزال أي عقبة بينهم وبين شعوبهم ، وهي أداة

ديموقراطية حميمة وفق المدلول الحقيقي لهذه المفردة ، وهم قريبين من الناس ، يتمتعون بشعبية كبيرة بينهم ، لأبوابهم المفتوحة دائماً لكل صاحب شكوى ومظلمة ، وسعيهم لحل المشاكل والصعاب ، والسعي لتحقيق رغبات وتطلعات شعوبهم والعمل لما فيه تحقيق مصالحهم ، وفي هذه المجالس يدور الحديث عن مشاكل الساعة وهموم المواطنين والمجتمع بمختلف فئاتهم وشكاويهم ومطالباتهم ، وما يستجد على الساحة العالمية والإقليمية ، وكل ما من شأنه خدمة المواطنين ، ويستمع القادة باهتمام للآراء ، ويفسحون المجال للمناصحة بدون قيد ، ويخرج منه وقد قضيت حاجاته ولبي مطلبه . وتتسم هذه الاجتماعات بالبساطة ، فيحضر إلى مجالس الحكام الفقير قبل الغني والضعيف قبل القوي ، ويترك المجال للجميع صغيرا وكبيرا لإبداء الرأي. وقد أصبحت هذه المجالس ملاذاً لمظالم المواطنين ، إذا ضاقت السبل وأغلقت أبواب المسؤولين عن إنهاء مظلمة أو قضاء حاجة .

كما تعد هذه المجالس المفتوحة أهم ملتقى دوري لممثلي القبائل في الخليج العربي ، ويعد بحق محكمة عرفية للصلح بين القبائل والتقارب بينهم ، حيث يحرص قادة دول الخليج على الالتقاء بشيوخ القبائل ، وهذه اللقاءات تعقد للاستماع وحل الخلافات التي قد تنشب بين قبيلة وأخرى، أو أفراد القبيلة الواحدة. مما يسهم في تحقيق

الاستقرار و حل الكثير من النزاعات والخلافات وتقريب وجهات النظر .

ولقد اصبحت دول الخليج مضرب المثل في سرعة التقدم والرفاهية وتوفر المعيشة والأمن بعدما كانت توصم من إعلام دول في ذلك الوقت مثل مصر وسوريا ولبنان وليبيا والعراق والجزائر بأنها دول رجعية ومتخلفه ولكن عندما تقدمت دول الخليج على هذه الدول اصبح بعض هذه الأنظمة العربية يروج لشعارات بأن عدم مغامرتها للدخول في خطط التنمية بسبب أن دولهم في حالة حرب ومواجهة مع اسرائيل وعندما هبت رياح الربيع العربي إنكشفت هذه الدول بأنها لم تقم بإصلاحات إقتصادية وسياسية تلمسها شعوبهم منذ اكثر من ثلاث عقود وأتضح أن خيرات هذه البلاد تحول لبنوك في سويسرا وتنتفع بها فئة معينة دون النظر لأبسط مطالب هذه الشعوب الا وهو العيش بكرامه فكان أن تحركت هذه الشعوب سلميا بإعتصامات ومظاهرات لعدة سنوات وكان لا يتم الحوار معهم بل يتم إعتقال بعضهم والتنكيل بهم مما جعلهم يصرون على مطالبهم ويقومون بتحركات شعبية شامله حتى تم التغيير في هذه الدول

وبحسب معظم الدراسات التي تناولت «الربيع العربي» وظروفه وأسبابه نستطيع أن نقول أن «الربيع العربي» من الصعب أن يجد في منطقة الخليج العربي بيئة لأسباب كثيرة أهمها الآتي :

- الأنظمة الحاكمة في الخليج قامت منذ البدء على إجماع الشعوب الخليجية على أسرة الحكم في قيادة دفة الدولة وإدارة شؤونها الداخلية والخارجية بالتراضي والتزكية .

- تكاتف وتكامل دول الخليج مع بعضها البعض على المستوى السياسي والاقتصادي .

- تكامل الأنظمة الخليجية مع بعضها البعض على المستوى الاجتماعي أيضا يوفر لها بيئة آمنة تجعلها بعيدة عن «الربيع العربي» لأن ما يجمع بين الأنظمة الحاكمة في الخليج شبكة علاقات اجتماعية متشعبة .

- إحلال العديد من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية وتعزيز الحريات الأمر الذي أدى إلى تمسك المجتمعات الخليجية بأنظمتها الحاكمة .

كما أن العادات والتقاليد العربية في منطقة الخليج تحديدا هي من الأسباب المهمة التي تجعل الفرد الخليجي ملتفا حول قيادته ونظامه لأنهما يحملان نفس العادات والتقاليد وربما نفس اسم القبيلة .

الخاتمة

وهكذا وفي ثمانية عشر يوما نفضت مصر عن نفسها غبار ثلاثون عاما من الحكم لم يكن للنظام ظهيراً يحميه من هذا الغضب الذي ملأ جنبات المحروسة ولم تستطع أدوات النظام وأجهزته الوقوف أمام هذا الطوفان الهادر ، فكان السقوط مدوياً والاستسلام سريعاً ، وطويت ثلاثون عاماً من الحكم في بيان تنحي مدته ثلاثون ثانية على لسان نائب رئيس جمهورية مصر عمر سليمان ، واختتمت صفحة من التاريخ المصري لاشك أنه تخللها الكثير من الإنجازات إلا أنه قد شابها العديد من الإخفاقات والحوادث والأزمات التي ساهمت في خروج الشعب المصري الى الشارع معبرين عن رغبتهم في التغيير والمطالبة بالعدالة الأجتماعية وتعديل سبل العيش والحرية والكرامة . إنها مرحلة تستحق الوقوف والتأمل ، فمصر بلد عربي له وزنه وثقله على المستوى العربي والعالمي وما حدث فيه لم يأت من فراغ ولا هو ناتج عن مؤامرة خارجية ولا هو حتى ناتج عن بزوغ زعامة ثورية حركت جموع الشعب ورائها بل هي تظاهرات تلقائية دون تحريك من أحد التف حولها جموع الشعب تحمل مطالب مشروعة ، تأخر النظام في تلبيتها أو حتى في الالتفات إليها ، فكانت ثورة ،، ٢٥ يناير ،،

ولا تخلو هذه المرحلة من عبر ودروس مستفادة لعالمنا العربي على وجه الخصوص حتى يعمل قادته ما هو مطلوب منهم تجاه مجتمعاتهم وأن يدركوا أن الظروف قد تغيرت وأن عصور القمع والاستبداد قد ولّت ، وأن الشعوب باتت هي التي تتحكم في مصيرها ولا تنتظر التفات من الحاكم ، وأن الوقت قد حان الى عمل مؤسسي ومنظومة تتيح للشعوب المشاركة في صنع القرار وإختيار قيادتها حتى ينعكس ذلك على أمن واستقرار الأوطان ، فلماذا تعيش الشعوب في بعض الأوطان وكأنهم أغراب في أوطانهم ؟ إنني أرى ذلك الأمر لم يعد مقبولاً الآن فقد إستطاعت الشعوب أن تقول كلمتها . لقد أصم نظام مبارك في مصر أذنه وأعينه عما يدور حوله ، وتعاظمت أوهام وخيالات القوة لديه وأعطته إحساساً بالمنعة والحصانة وخلق رجاله حواجز منيعه بينهم وبين عامة الشعب وهو ما عجل برحيله ، وهي تجربة قابلة للتكرار مع أي نظام يتخيل أنه فوق الشعب .

لقد سطرت في كتابي هذا ما استطعت من خلال ثورة مصر في ٢٥ يناير رصداً للأحداث وقراءة في الأسباب وتتبعاً للأراء الغربية والعربية حيال ما تم في مصر وتأثيرات ذلك على دول المنطقة ، مروراً بيوميات الثورة الثمانية عشرة وحتى تنحي الرئيس السابق محمد حسني مبارك عن سدة الحكم وتولي المجلس العسكري إدارة شئون البلاد . لقد

كتب الشعب المصري تاريخاً جديداً لنفسه بدأ في ١١ فبراير ٢٠١١ لكن الهدم دائماً أسهل من البناء ونجاح الثورات ليس بإسقاط الأنظمة المستبدة وحسب بل مقياس النجاح هو القدرة على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورات والمطالب التي رفعها الثوار ، وقد رفعت الثورة المصرية في ٢٥ يناير شعار " عيش حرية كرامة إنسانية " فهل ينجح الشعب المصري وثواره ونخبته في تحقيق هذه الشعارات ذلك السؤال الذي ستجيب عنه الأيام.

المؤلف

٢٠١٣/٩/١٩م

Sas9200@gmail.com

ص.ب ٧١٦٨٤ الرمز البريدي ١١٥٩٧

فهرس المحتويات

المقدمة ٥
الفصل الأول ٩
الثورة الأولى في تاريخ مصر ١٣
الخلافات الإسلامية ١٥
الثورة على الحملة الفرنسية ١٩
ثورة أحمد عرابي ٢٠
ثورة سعد زغلول ٢٣
ثورة يوليو ٢٨
المصادر ٣٥
الفصل الثاني ٣٧
من الحزب الواحد إلى التعددية ٣٩
دستور ١٩٧١م ٤١
مبارك الخلفية العسكرية والمدنية ٤٣
من هو مبارك وكيف وصل للحكم ؟ ٤٤
مبارك رقم قياسي في حكم مصر ٥٣
مبارك أربعة استفتاءات وانتخابات رئاسية واحدة ٥٥
الوضع الاقتصادي المصري ٥٨
صفقات بيع القطاع العام ٦٠
تصاعد الاحتجاجات العمالية ٦٣
نظام الحزب الواحد ٦٦
المصادر ٦٩
الفصل الثالث ٧١
الأحزاب السياسية قبل الثورة ٧٣
الحزب الوطني ٧٣
أحزاب المعارضة ٧٤
حزب الوفد ٧٦
حزب التجمع ٧٧
جماعة الأخوان المسلمين ٧٧

الحرس القديم ٨٠
الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥م ٨٢
المصادر ٨٧
الفصل الرابع ٨٩
التنظيمات غير الحزبية ٩٢
حركة كفاية ٩٣
مجموعة كلنا خالد سعيد ٩٥
حركة شباب ٦ إبريل ٩٦
الحملة الشعبية لدعم البرادعي ٩٧
الحركة الشعبية الديمقراطية للتغيير ٩٨
روابط الأندية الرياضية ٩٩
المصادر ١٠٥
الفصل الخامس ١٠٧
شرعنة الفساد ١٠٩
تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ١١٣
قمع الأجهزة الأمنية ١١٧
تسارع وتيرة مخطط التوريث ١٢١
زواج المال بالسلطة ١٣١
برلمان ٢٠١٠ ..... ١٣٤
الفساد الإعلامي ١٣٦
مقتل الشابين خالد محمد سعيد وسيد بلال ١٣٨
قيام الثورة التونسية ١٤٠
المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت ١٤٠
المصادر ١٤٣
الفصل السادس ١٤٧
الحشد لـ ٢٥ يناير ١٥٠
المشاركون في الثورة ١٥١
المعارضون للثورة ١٥٤
فجر الثورة ١٥٧
اليوم الموعود ١٦٠

جمعة الغضب وانهيار المؤسسة الأمنية ١٦٢
نص الخطاب الأول لمبارك ١٦٤
الجيش في شوارع القاهرة والمحافظات ١٦٨
قطع الإنترنت ووسائل الاتصال ١٧٠
مفاوضات عمر سليمان ١٧١
الانفلات الأمني وتشكيل اللجان الشعبية ١٧٢
مليونية الثلاثاء وبدء الاعتصام ١٧٣
نص الخطاب الثاني ١٧٤
معركة الجمل القشة التي قسمت ظهر النظام ١٧٨
القوات المسلحة من رد الفعل إلى أخذ زمام الأمور ١٨٠
صمود الثوار ١٨٢
الخطاب الأخير ١٨٣
يوم التنحي ١٨٩
المصادر ١٩٣
الفصل السابع ١٩٥
الخطاب الأمريكي تجاه الثورة ١٩٧
أوروبا على خط المواجهة مع النظام ٢٠٢
الموقف الاسرائيلي ومحاولات حماية النظام ٢٠٤
المواقف الدولية الأخرى تجاه سقوط النظام ٢٠٥
المصادر ٢٠٩
الفصل الثامن ٢١١
عوامل نجاح الثورة ٢١٤
ثورة يناير وثورات مصر عبر التاريخ ٢١٧
دور الإعلام الاجتماعي (سوشيل ميديا) في إنجاح الثورة ٢٢٠
المصادر ٢٢٣
الفصل التاسع ٢٢٥
الخاتمة ٢٣٥

كلمة المؤلف

يصدر هذا الكتاب وسط زخم كبير من الأحداث المتلاحقة إثر التطور في الصحوة التي أحدثتها يقظة الشعوب العربية في النهوض من غفوتها التي طالت والتي أخرتها عن اللحاق بركب الحضارة الحديثة دون المشاركة الفاعلة فيها , ولعل من المفيد أن نلقي الضوء على ثورة من أهم الثورات التي حصلت؛ للقناعة بتأثيرها البالغ على المشهد العربي والعالمي الحاضر والمستقبل وبالطبع فإننا نقصد الثورة المصرية-ثورة الخامس والعشرين من يناير-والتي نجزم أن من أهم نتائجها ولا ننسى معها الثورة التونسية نعي النظام العربي الحالي.

إن ما نشهده اليوم من أحداث في عالمنا العربي تتم عن رغبة ملحة للتغيير أمراً يجب الوقوف عنده والتأمل فيه بتمعن ,وأخذ العبرة منه.

ولعل ماصار في جمهورية مصر-البلد العزيزة على قلوبنا جميعاً- يستحق وقفة تأمل أطول ففيها من الدروس والعبر ما يستحق مؤلفاً منفرداً؛ أبسطها ما كان فيه أهل الحكم من أريحية وبساطة وإطمئنان من أن الدنيا كلها تحت أيديهم من عز وجاه وسطوة وتملك؛ فمهما كانت الدنيا مقبلة على المرء وطويلة - في نظره – وهي كذلك عند بعض الغافلين والحمقى

فإن الواقع هي قصيرة بل هي قصيرة جداً وهي كما يقول الشاعر:

دنياك مَعْبر وأنت بالعرب ماشي لو طالت الخطوة سريع هيالله

أو كما قال شيخنا الجليل علي الطنطاوي -رحمه الله-"لقد كانت دنيانا مختصرة كما يختصر الكتاب في صفحات, وكما تقطر قارورة العطر في قطرات, فأين دنيانا تلك ياناس؟! أين من كانوا يقعدون فيها على المقعد الواحد؟لقد رفع الصفر منهم قوماً ووضع آخرين فإغتنى ناس وافتقر ناس.

هذه هي الدنيا, فالأحمق من إطمأن إليها, ووثق بدوامها, ولم يحسب حساباً لتداول الدول وتبدل الأحوال, وظن أن مانال منها من مال ومجد وسلطان باق له ؛ فاعلم انه لوحام من كان قبله ما وصل إليه"